



نون والانتخابات 2

تقرير عن التدريب بالمعايشة للمرشحات في انتخابات مجلس النواب عام 2015

مارس 2016

نظرة للدراسات النسوية

المحتوى

4	نظرة للدراسات النسوية
7	المقدمة
9	المحور الأول:
	البيئة السياسية والمجال العام، ووضع النساء خلال المراحل الانتقالية بعد الثورة
31	المحور الثاني:
	بيئة العملية الانتخابية
45	المحور الثالث:
	تجارب المرشحات اللاتي عملت معهن نظرة للدراسات النسوية
71	المحور الرابع:
	النساء في انتخابات مجلس النواب
79	المحور الخامس:
	التوصيات المبنية على قراءة نتائج الانتخابات من منظور نسوي
81	الملاحق
100	فريق العمل

نظرة للدراسات النسوية

هي مجموعة تهدف إلى العمل على استمرارية وتطوير الحركة النسوية المصرية والإقليمية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتؤمن بأن القضايا النسوية وقضايا النوع هي قضايا مجتمعية وسياسية تؤثر في تطور المجتمعات وتحريها. وتهدف المجموعة إلى إدماج هذه القضايا في المجالين الخاص والعام في المجتمعات المعنية. يؤمن فريق نظرة للدراسات النسوية الذي يضم نساءً ورجالاً بأن إدماج القضايا النسوية وقضايا النوع يأتي عن طريق الإيمان بها والنضال من أجلها في المجالين. ترى نظرة للدراسات النسوية أن الشباب والشباب بتنوعهم يناضلون من أجل إدماج قضاياهم التي تضم منظور النوع في المجتمع، لذا تعمل نظرة على تقديم كل أشكال الدعم للمساندات والمساندين لتلك القضايا بشكل عام ودعم المجموعات الشبابية التي تأخذ على عاتقها تحقيق تلك الأهداف بشكل خاص.

وتسعى نظرة لتحقيق رؤيتها من خلال تبنيتها لمنظور النوع الذي يعمل على تحليل وطرح تساؤلات نسوية بخصوص علاقات القوى الاجتماعية وتأثيرها على أوضاع النساء السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مثلما تسعى أن يكون مفهوم «الرجولية» هو القاعدة التي تنطلق منها نحو إدماج الرجال إيماناً منها بقدرة هذا المفهوم على تحليل واستيعاب الأدوار الاجتماعية المصبوغة على الذكور.

تعمل نظرة للدراسات النسوية على استخدام آليات واستراتيجيات متنوعة لتحقيق رؤيتها وللمساهمة في تطور الحركة النسوية محلياً وإقليمياً أيضاً، انطلاقاً من رؤيتها مثل العمل على قضايا الحريات والسلامة الجسدية من منظور نسوي ودعم المشاركة الفاعلة للنساء في المجالين العام والسياسي إيماناً منها بأن الحركة النسوية ليست منفصلة عن الحراك الاجتماعي والسياسي الذي يسعى لترسيخ قيم الديمقراطية. وتحرص نظرة أيضاً على تقديم أساليب الدعم المختلفة للنساء في إطار مساندتها للمدافعات عن حقوق الإنسان ودعمها للمشاركة السياسية للنساء في مواجهة أشكال العنف والتمييز التي يتعرضن لها في المجالين العام والسياسي. كذلك تعد قضية العنف الجنسي ضد النساء من أولويات نظرة للدراسات النسوية نظراً لكون ذلك العنف خطراً ينال من حق النساء في التواجد والمشاركة بجمال عام آمن. وتقوم نظرة بإدماج المفاهيم النسوية والخاصة بالنوع الاجتماعي في كافة أنشطتها التي تهدف إلى حث الدولة على أخذ التدابير والآليات الضرورية لتحقيق ذلك، انطلاقاً من إيمانها بالدور المنوط بالدولة ومؤسساتها أن تلعبه في تعزيز بيئة خالية من الإقصاء والتمييز ومجتمع آمن. كذلك تعمل نظرة من خلال برامجها ومبادراتها النسوية المختلفة على توفير مساحات يمكن للشابات والشباب الاندماج فيها في إطار سعي نظرة لنشر المفاهيم النسوية التي تؤمن بها، كما تؤمن نظرة بضرورة المساهمة في تطوير إنتاج معرفي نسوي قادر على استيعاب خصوصية السياق محلياً وإقليمياً على أن يصاحب هذا الإنتاج المعرفي مجهودات تعمل على تطوير المصطلحات العربية في ارتباطها بالقضية النسوية في مصر وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.



تعمل نظرة للدراسات النسوية على أن تسهم كافة أنشطتها ومبادراتها بشكل رئيسي نحو دعم وجود النساء ومشاركتهن الفعالة في المجال العام مع الإدراك القوي بتقاطع المجال الخاص والمجال العام، وكيف أن أشكال العنف والتمييز ضد النساء في المجال الخاص تؤثر على تواجهن وقضاياهن في المجال العام. تؤمن نظرة للدراسات النسوية بأن تتطور واستمرارية الحركة النسوية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود مجال عام تتساوى فيه حقوق وواجبات المواطنة السياسية والاجتماعية وتتمكن النساء من خلاله من إدماج قضاياهن في عملية صنع الديمقراطية.



مجالات عمل نظرة

1. العمل على إنتاج معرفي خاص بقضايا النساء والنوع الاجتماعي مستند إلى البحث والتوثيق والرصد والتحليل بالإضافة إلى العمل على تطوير مصطلحات عربية ذات صلة بالقضايا التي نهتم بها.
2. دعم المدافعات عن حقوق الإنسان عن طريق تقديم الدعم القانوني والنفسي والطبي.
3. دعم المشاركة السياسية للنساء وتواجد النساء في المجال العام بالشكل الذي يؤدي لطرح قضايا النساء باعتبارها قضايا سياسية واجتماعية.
4. التقاضي الاستراتيجي لقضايا النوع داخل المنظومة القانونية المصرية والإقليمية والدولية إلى جانب العمل على السياسات والإصلاح القانوني من منظور نسوي.
5. الحملات الدعوية لوضع قضايا النساء والنوع الاجتماعي في خطة العمل السياسية والقانونية والثقافية والاجتماعية.
6. التشبيك بين المجموعات النسوية الشابة بالشكل الذي يدعم استمرارية الحركة النسوية ويؤكد على عدم مركزيتها.
7. التركيز على الفن وأهمية دوره في تناول القضايا النسوية.
8. إطلاق مبادرات تسعى لإدماج الشابات والشباب من أجل نشر الوعي النسوي والثقافة النسوية.
9. تقديم الدعم النفسي والقانوني والطبي للناجيات من جرائم العنف الجنسي في المجال العام.
10. دعم الحريات والسلامة الجسدية من منظور النوع.



مُقدِّمة

شَهِدَت مصر خلال السنوات الخمس الفائتة تحولات متعددة المسارات في بنية الدولة والمجتمع كان لها تأثيرٌ مباشرٌ على وضع النساء؛ حيث شهد وضع النساء بالسياسية ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى

مرحلة انفتاح مؤقتة في المجال العام نتيجة الحراك الجماهيري الذي حدث في يناير 2011 ويونيو 2013 والذي أطاح بنظامين للحكم (مبارك - مرسي). وكان لذلك تأثيرٌ إيجابيٌ على دور النساء في المجال العام.

المرحلة الثانية

مرحلة الانتهاكات العنيفة التي شهدتها النساء من قِبَل فاعلين من الدولة وأطراف من خارجها.

المرحلة الثالثة

مرحلة تأميم المجال العام وهي مرحلة يمر بها المجتمع المصري من قِبَل نظام الحكم، ووضع النساء بها ليس بعيداً عن التضييق، مع استمرار الانتهاكات الممارسة ضدهن.

تلك المراحل الثلاث شكلت تحدياً حقيقياً للنساء في محاولة منهن لخلق مجالٍ آمنٍ يضمن لهن مشاركة متساوية مع الرجال في المناصب العامة والمجال السياسي بمعناه الواسع (من أحزاب ونقابات ومجالس محلية ونيابية)، وهو حقٌ أصيلٌ يضمنه الدستور ويجب تفعيله من خلال آليات وقوانين تضمن مشاركة واسعة للنساء على اختلافهن.

وفي هذا الإطار تعمل «نظرة للدراسات النسوية» على دعم النساء في المجال العام السياسي بصور مختلفة، إيماناً منها بأهمية وجود النساء في المجال العام. كما تؤمن مجموعة نظرة أيضاً بأن قضايا النساء هي جزءٌ لا يتجزأ عن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان. لذا، تعمل نظرة على توفير سُبُل الدعم التقني المختلفة للنساء اللواتي ينخرطن في العمل السياسي سواء داخل النقابات المهنية أو الأحزاب السياسية أو من خلال المشاركة في الانتخابات العامة -تشريعية ومحلية- وغيرها من صور المشاركة في المجال السياسي العام.

ومع إجراء الاستحقاق النيابي في نهاية العام الماضي شاركت النساء في انتخابات مجلس النواب في العملية الانتخابية في ظل تعقيد بالمناخ السياسي العام. وكان ذلك بمثابة تحدٍ واضح لأنفسهن، خاصة مع المحاولات المستمرة لغلق المجال العام وزيادة ممارسات القمع التي تمثّلت في الاعتقالات الواسعة ضد متظاهرين سلميين في أكثر من مناسبة، وأيضاً في إجراء حوار شكليّ حول النظام الانتخابي الذي طبّق في هذه الانتخابات دون مشاركة العديد من الأطراف المعنية من أحزاب ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسوية والنسائية المعنية بالديمقراطية والانتخابات والذي أسفر عن نظام انتخابي له الكثير



من العيوب ولا يساعد المواطنين والأحزاب السياسية الأقل تمكينًا أو التي يُمارس عليها ضغوط سياسية من خوض المعركة الانتخابية.

أسفرت كل العوامل المذكورة سلفًا عن إقصاء العديد من الأطراف السياسية، خاصة بعض الأحزاب المدنية الديمقراطية التي أعلنت مقاطعتها للعملية الانتخابية. وانتهى الأمر بعدم القدرة على تشكيل قائمة انتخابية تضم عددًا كبيرًا من الأحزاب والشخصيات العامة بانسحاب قائمة «صحة مصر»، حيث أدى ذلك إلى تقليص الفرص المتاحة للكثير من الناشطات بالمجال السياسي في الترشح للانتخابات التشريعية.

وبالرغم من ذلك أصرت بعض الفاعلات السياسيات في مختلف المحافظات المصرية على الاستمرار في العملية الانتخابية، ولم يتراجعن عن قرار الترشح لما مثلته هذه المرحلة من فرصة لاستمرار وجودهن داخل المجال السياسي بما يسمح لهن بالتواصل المباشر مع المواطنات والمواطنين في دوائرهن، وبما يدعم بناء مسيرتهن السياسية التي دأبن على استمراريتها وتطورها بالرغم من تدهور حالة المجال العام في مصر.

وقد تمكّن فريق عمل «نظرة للدراسات النسوية» من تقديم دعم تقني من خلال العمل مع خمس مرشحات في محافظات مختلفة ضمت الإسكندرية، بورسعيد، القاهرة، وأسوان. وقد ترشحن جميعًا لمقاعد فردية لغياب التحالفات الانتخابية بين بعض الأحزاب الديمقراطية التي كان يمكن أن تضمهن للقوائم التي تشكلها، فلجان للترشح بصفة مستقلة.

ويأتي هذا التقرير لتوثيق تجارب هؤلاء المرشحات داخل دوائرهن والتحديات والعراقيل التي واجهنها خلال عملهن السياسي في إطار حملاتهن الانتخابية.

كما يقدم هذا التقرير دراسة مُتعمّقة في البيئة السياسية والأمنية التي أحاطت بانتخابات مجلس النواب. ويُختتم بالتوصيات التي تطرحها «نظرة للدراسات النسوية» لتبناها مختلف المجموعات والمنظمات النسائية والنسوية ومختلف الأطراف المعنية من أجل الدفع بها إلى الأجندة التشريعية لمجلس النواب المنتخب لتكون على جدول أعماله فيما يخص قضايا النساء.



المحور الأول

البيئة السياسية والمجال العام

ووضع النساء خلال المراحل الانتقالية بعد الثورة

مدخل:

احتلت مصر المركز (129) من بين (142) دولة على مستوى العالم-وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2014- على مستوى التمكين السياسي للنساء. وقد تراجع المركز (128) إلى المركز (134) في عام 2013. وازداد التراجع في مؤشر تولي الوظائف القيادية للنساء حتى وصلت مصر للمركز (116) في عام 2014 بعد أن كانت بالمركز (101) في عام 2013.

أمَّا على المستوى الاقتصادي، فقد شهدت أيضًا تراجعًا من حيث إتاحة الفرص والمشاركة الاقتصادية، فقد احتلت مصر المركز (131) من بين (142) دولة على مستوى العالم. وكذلك احتلت المركز (136) من بين (142) دولة من حيث مشاركة النساء في القوى العاملة وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2014.

ويوضح الشكل التالي مؤشر التمكين السياسي للنساء خلال ثلاثة أعوام وفق تقرير الفجوة بين الجنسين (علمًا بأن القيمة الأكبر تمثل تراجعًا في مؤشر التمكين)¹.

وخلال الخمس سنوات التالية على ثورة 25 يناير 2011 تفاوت اهتمام السلطات المتعاقبة خلال المرحلة الانتقالية بوضع النساء في المجال العام، وللوقوف على ذلك يمكن تقسيم المرحلة التالية لثورة 25 يناير إلى أربع مراحل في محاولة لاستقراء نمط السلطة الحاكمة لدور ووضع النساء في المجال العام.

أولاً: المرحلة الانتقالية الأولى (حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة)

11 فبراير 2011 / 29 يونيو 2012

شَهدت المرحلة الانتقالية الأولى بعد ثورة 25 يناير 2011 العديد من المسارات المتناقضة مع أهداف الثورة -من حيث مطالب الديمقراطية والعدالة والمساواة- نتيجة محاولات السلطة الحاكمة للتحالف مع بعض الأطراف السياسية في محاولة منها لإعادة السيطرة على الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد.

1 المركز المصري لحقوق المرأة، تقرير حالة المرأة المصرية لعام 2014، متاح على:

<http://ecwronline.org/arabic/2014%d8%b9%d8%a7%d985%d8%a7%d984%d988%d8%b9%d988%d8%af%d8%a7%d984%d8%aa%d98a%d984%d985%d8%aa%d8%aa%d8%ad%d982%d982-%d984%d984-%d985%d8%b1%d8%a3%d8%a9/>

وهذا ما قد يوصف بأن دخول المجلس الأعلى للقوات المسلحة في تحالف مع جماعة الإخوان المسلمين انعكس على تشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة للجنة لإعداد وثيقة دستورية (مارس 2011)، فقد تم تشكيل اللجنة برئاسة المستشار طارق البشري وعضوية كل من:

رئيس اللجنة د.عاطف البنا، أستاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة

حسين عبد العال، العميد السابق لكلية الحقوق بجامعة القاهرة

د.محمد باهي، وكيل كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية

المستشار ماهر سامي يوسف، المستشار الفني لرئيس المحكمة الدستورية العليا

الأستاذ صبحي صالح، محام بالنقض ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين ومن ثمّ لحزب الحرية والعدالة عند إشهارة رسمياً

المستشار حسن البدرأوي، نائب رئيس المحكمة الدستورية

مقرر اللجنة المستشار حاتم بجاتو، رئيس هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا.

وقد خلت تلك اللجنة من أي تمثيل للنساء، وهو ما انعكس على مخرجات تلك اللجنة التي ظهرت في محتويات الإعلان الدستوري في 9 مارس 2011، حيث خلت التعديلات الدستورية من إعطاء النساء المزيد من الحقوق السياسية والاجتماعية، وحاولت تكريس نمط التفكير التقليدي للسلطة قبل ثورة 25 يناير القائمة في بنيتها على تحالف «محافظ اجتماعياً وذو خلفية دينية محافظة».

كما جاءت أول حكومة بعد الثورة تفتقر للتمثيل النسائي. فعلى مستوى حكومة الدكتور عصام شرف، والتي تم تشكيلها مرتين، جاء التشكيل الأول الذي استمر منذ حلف اليمين في 7 مارس 2011 وحتى 21 يوليو 2011 يشتمل على وزيرة واحدة فقط هي السفيرة فائزة أبو النجا.

أما التشكيل الثاني الذي استمر منذ حلف اليمين في 21 يوليو 2011 وحتى 1 ديسمبر 2011، فقد خلا أيضاً من السيدات سوى وزيرة واحدة هي السفيرة فائزة أبو النجا.

ومع تكليف الدكتور كمال الجنزوري بتشكيل حكومة جديدة- أو كما أُطلق عليها (حكومة إنقاذ وطني)- أُعلنَ عن تشكيلها النهائي وحلفت اليمين الدستورية الأربعاء 7 ديسمبر 2011، وضمت تلك الحكومة 29 وزيراً، منهم 3 وزيرات فقط من النساء.

ثانياً: مرحلة الدستورية الأولى (الرئيس الأسبق محمد مرسي)

30 يونيو 2012 / 3 يوليو 2013

شهدت الساحة السياسية بوصول محمد مرسي -مرشح جماعة الإخوان المسلمين- لسدة الحكم تطوراتٍ سريعة انعكست على مسار التحول الديمقراطي ومنها وضع النساء.

فمنذ اللحظة الأولى التي دخل فيها الرئيس الأسبق مرسي قصر الرئاسة بدا أن هناك ميلاً ملحوظاً



لاتباع ما يسمى بـ «سياسة استبعاد» من قِبَل جماعة الإخوان المسلمين، وتوازَى مع ذلك ما صُنّف على أنه ابتعاد عن تحقيق أهداف ثورة 25 يناير.

ويمكن اعتبار أحد تلك المسارات هو عدم إعلاء قيم المواطنة، وهو استكمال لغياب مفهوم المساواة الذي كان سائدًا إبان المرحلة الانتقالية الأولى بعد الثورة؛ حيث جاءت التغييرات هيكلية المؤسسة الرئاسية من حيث القائمين على إدارتها بما يُرسِّخ مفهوم الهيمنة والإقصاء.

وكان أول فريق مصاحب للرئيس الأسبق محمد مرسي للعمل بالمؤسسة مجموعة من شباب حملة الرئاسة (ومنهم د. ياسر على، د. أحمد عبد العاطي، ويحيى محمد) والذين كانوا بمثابة النواة الأولى التي اعتمد عليها الرئيس الأسبق في إدارة مؤسسة الرئاسة ثم توسع في الاستعانة بمجموعة متعددة من الشخصيات المحسوبة على جماعة الإخوان المسلمين تنظيميًا (ومنهم د. عصام الحداد مُساعد الرئيس للشؤون الخارجية والمهيمن الفعلي على كل الفعاليات الدبلوماسية التي تقوم بها الدولة، ومنهم أيضا د. باكينام الشرقاوي التي اختيرت مساعدًا لرئيس الجمهورية للشؤون السياسية).

ومما سبق نجد أن القائمين على أغلب الملفات الرئيسية بمؤسسة الرئاسة شخصيات تنتمي لجماعة الإخوان المسلمين وخاصة المقربين من المهندس خيرت الشاطر، ما جعل مفهوم مؤسسة الرئاسة بالمعنى التقليدي لم يعد موجودًا، بل أصبح هناك تنظيمان:

تنظيم شرعي جاء عبر صناديق الاقتراع متمثلًا في شخص الدكتور محمد مرسي رأس السلطة ومؤسسة الرئاسة و«تنظيم ظل» أو «تنظيم مواز» يتمثل في جماعة الإخوان المسلمين.

وتعقيدات تلك العلاقة بين التنظيمين انعكست على نظرة الرئيس الأسبق محمد مرسي لوضع النساء حيث جاءت لجنة صياغة الدستور 2012 (عهد الرئيس الأسبق محمد مرسي) تضم خمسين عضوًا من خارج البرلمان تم اختيارهم لوضع دستور 2012 ومنهم ثلاث سيدات فقط، ومن ضمن 20 عضوًا احتياطيًا كان هناك سيدتان فحسب.

وهو ما يمثل ضعفًا في تمثيل النساء في صياغة مسودة الدستور المصري. وهو ما انعكس أيضًا على مخرجات الدستور حيث جاءت النصوص التي تخص النساء في دستور 2012 منتقصة من حقها الاجتماعي والسياسي على حد سواء، وهو ما قوبل بالرفض من قِبَل القوى المدنية والمنظمات الحقوقية والنسوية. ومن أهم الانتقادات التي وجّهت لدستور 2012 تلك التي تخص المواد التي تعالج وضع النساء فيه؛ حيث لم يحقق دستور 2012 أي إنجاز لحقوق النساء، ولم يتعامل معهن كشريك في المجتمع وفي الثورة بل على العكس حاول أعضاء اللجنة التأسيسية للدستور تقييد حقوق النساء وعدم الاعتراف بالحقوق التي أقرتها المعاهدات والمواثيق الدولية التي صدّقت عليها مصر.

وقد تطور النقاش في هذا المضمار مع إصرار «الأحزاب الإسلامية»¹ على إضافة عبارة «بما لا يخل بالشريعة الإسلامية» في المواد المتعلقة بالنساء، والاعتراض على المادة التي تُقر المساواة بين الرجال

1 بعض الأمثلة للأحزاب الإسلامية: حزب «الحرية والعدالة» الذراع السياسية الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين مرورًا بأحزاب تابعة للجماعة الإسلامية والحركة السلفية وأهل السنة، وقد وصل عددا لأحزاب الإسلامية إلى 20 حزبًا إسلاميًا (حزب الوسط، النهضة، التسامح الاجتماعي، الاتحاد من أجل الحرية، مصر الحرة، النهضة الإسلامي، الإصلاح والتنمية، الأصالة، الفضيلة، النور الديمقراطي، التوحيد العربي، وضمير الأمة).



والنساء حتى أدت إلى إلغائها.

وفي النهاية صدر الدستور آنذاك بمادة واحدة تخص النساء هي (المادة 10) التي نصّت على أن «الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق الوطنية. وتحرص الدولة والمجتمع على الالتزام بالطابع الأصيل للأسرة المصرية وعلى تماسكها واستقرارها وترسيخ قيمها الأخلاقية وحمايتها، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون. وتكفل الدولة خدمات الأمومة والطفولة بالمجان، والتوفيق بين واجبات المرأة نحو أسرتها وعملها العام. وتولي الدولة عناية وحماية خاصة للمرأة المعيلة والمطلقة والأرملة». وهنا نلاحظ أن المادة لم تعامل النساء بصفتهم شريكاً أو مواطناً في المجتمع لهن نفس الحقوق وعليهن نفس الواجبات، بل تعاملت معهن فقط من زاوية «الأم والأسرة»، وهو ما يعد إغفالاً منها لدور النساء خارج المنزل، بل وتكريساً لفكرة «أن وظيفة النساء هي الحفاظ على أسرهنّ، والاضطلاع بمهام الأمومة» دون دورٍ فاعلٍ ومستقلٍ في المجال العام.

فضلاً عن أن دستور 2012 لم يتضمن مبادئ أساسية تُجرّم التمييز ضد النساء والإتجار بالبشر، وزواج القاصرات، وعمالة الأطفال، والعنف الأسري، والعنف ضد النساء والأطفال وهو الأمر الذي قابلته القوى المدنية والجمعيات النسائية والنسوية بتحركات متعددة للاعتراض على الدستور حيث أصدرت جمعية «نظرة للدراسات النسوية» - بجانب العديد من المنظمات النسوية- رؤية حول مخرجات دستور 2012 أكدت أن تكوين الجمعية التأسيسية لكتابة دستور مصر 2012 لم يكن بها تمثيلاً مُرضٍ للنساء.

وبالرغم من كل المحاولات التي قام بها «تحالف المنظمات النسوية»، والحركات والمنظمات النسوية للضغط من أجل تمثيل مُرضٍ لنساء مصر في تأسيسية الدستور مثل «بهية يامصر»، فجاء تمثيل النساء بعدد قليل جداً وهو 6 عضوات من أصل 100، وغالبيةن ينتمين لما يعرف بـ «تيار الإسلام السياسي» في مصر.

ثم صدر حُكم بحل الجمعية التأسيسية الأولى من محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة، لما رأت هيئة المحكمة مخالفتها لنص المادة 60 من الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 2011/3/30 والتي فسرتها المحكمة على أنها لا تجيز انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية من بين أعضاء مجلسي الشعب والشورى.

ثم أعاد البرلمان بغرفتيه انتخاب جمعية تأسيسية جديدة بعد افتراضية اتفاق القوى السياسية على معايير اختيار أعضائها وطريقة تمثيلها لأطياف وتركيبية الشعب المصري. كما قدّمت للجمعية من جهات ومنظمات مختلفة- النسوية منها وغير النسوية- أسماء العديد من النساء ليكنّ ممثلات لنساء مصر بأطيافهن المختلفة. ولكن لم يتم الالتفات إلى أيّ من هذه الأسماء. وفي نهاية الأمر تشكّلت الجمعية بشكل غير متوازن ولا يلبي الطموحات.

وفور الانتهاء من تشكيل الجمعية التأسيسية الجديدة تم فتح الباب لتلقي مقترحات الشعب والقوى والحركات السياسية والأحزاب لمواد الدستور الجديد. وقام تحالف المنظمات النسوية من خلال مجموعة «النساء والدستور» بتقديم مقترحاته وطموحاته في مواد دستور مصر الجديد وهي المواد المتعلقة بوضع النساء في الدستور وتحديدًا في 7 من فروعته وهي:

- المساواة وعدم التمييز

- المشاركة السياسية





- العمل
- الطفولة
- التعليم
- الحريات الشخصية
- الرعاية الصحية

وهو ما تم تجاهله تمامًا في كل المسودات والنقاشات التي خرجت عن الجمعية التأسيسية. وقد ثار جدلٌ سياسيٌ وحقوقىٌ ومجتمعيٌ حول نص المادة التي تتعلق بالمساواة بين النساء والرجال والتي تم اقتراحها من قِبَل أعضاء الجمعية التأسيسية والتي نصت:

«تلتزم الدولة باتخاذ كافة التدابير التشريعية والتنفيذية لترسيخ مبدأ مساواة المرأة مع الرجل في مجالات الحياة السياسية، الثقافية، الاقتصادية، الاجتماعية، وسائر المجالات الأخرى بما لا يخل بأحكام الشريعة الإسلامية. وتوفر الدولة خدمات الأمومة والطفولة بالمجان وتكفل للمرأة الحماية والرعاية الاجتماعية والاقتصادية والصحية وحق الإرث، وتضمن التوفيق بين واجباتها نحو الأسرة وعملها في المجتمع»

وظهرت المادة في مسودات مختلفة لمشروع الدستور تحت رقم المادة (36) ثم المادة (68). وكان الجدل الأساسي حول تلك المادة هو الرفض الواسع من العدد الأكبر من أعضاء الجمعية التأسيسية لإدراج مادة للمساواة بين النساء والرجال في دستور مصر بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير. وتضمنت المادة استثناءات لمبدأ المساواة.

وكان الجدل المجتمعي حول ما هي أشكال عدم المساواة بين الرجال والنساء التي تمنع وجود مادة تضمن حق المساواة في دستور مصر؟ انتهى الجدل والنقاشات بإلغاء المادة وعدم تضمينها في المسودة الأخيرة من مشروع الدستور والتي تم التصويت عليها في 30 نوفمبر 2012.

مشروع الدستور: النساء مواطنات من الدرجة الثانية

وقد اختتمت الجمعية التأسيسية لوضع الدستور أعمالها بصفة رسمية بمجرد تسليمها مشروع مسودة الدستور إلى رئيس الجمهورية، وهو ما تمَّ يوم السبت الموافق 2012/12/1. وهي الوثيقة التي لم تُلبَّ تطلعات فئات شعب مصر كافة لاسيما النساء اللاتي لم يذكرن في الدستور إلا بخمسة مواضع فقط كما يلي:

1. في ديباجة الدستور

ثالثاً: كرامة الفرد من كرامة الوطن.. ولا كرامة لوطن لا تكرم فيه المرأة، فالنساء شقائق الرجال وشريكات في المكتسبات والمسؤوليات الوطنية.

2. في ديباجة الدستور

خامساً: المساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع مواطنين ومواطنات، فلا تمييز ولا وساطة ولا محاباة في الحقوق والواجبات.

3. في الباب الأول (مقومات الدولة والمجتمع) - الفصل الأول (المقومات الأساسية) - مادة 6:

يقوم النظام السياسي على مبادئ الديمقراطية والشورى، والمواطنة تسوي بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات العامة والتعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة والفصل بين السلطات والتوازن بينها وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحرياته، وذلك على النحو المبين في الدستور. ولا يجوز قيام حزب سياسي على أساس التفرقة بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو الدين.

4. في الباب الأول (مقومات الدولة والمجتمع) - الفصل الثاني (المقومات الاجتماعية والأخلاقية) - مادة 10:

الأُسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق الوطنية. وتحرس الدولة والمجتمع على الالتزام بالطابع الأصيل للأُسرة المصرية وعلى تماسكها واستقرارها وترسيخ قيمها الأخلاقية وحمايتها، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون. وتكفل الدولة خدمات الأمومة والطفولة بالمجان، والتوفيق بين واجبات المرأة نحو أسرتها وعملها العام، وتولي الدولة عناية خاصة للمرأة المعيلة والمطلقة والأرملة.

5. في الباب الثاني (الحقوق والحريات) - الفصل الثالث (الحقوق الاجتماعية والاقتصادية) - مادة 73:

يحظر كل صور القهر والاستغلال القسري للإنسان وتجارة الجنس، ويجرم القانون ذلك.

نساء مصر مواطنات من الدرجة الثانية:

جاء مشروع دستور 2012 الذي لم تعبر جمعيته التأسيسية بتمثيلها والآليات التي اعتمدت عليها فيما أُطلق عليه «الحوار المجتمعي» عن كل فئات الشعب. وجاءت صياغة مشروع الدستور نتيجة لما اعتمده الجمعية من آليات لا تصدر دستوراً هو «العقد الاجتماعي» الجديد بين الشعب وسلطته الجديدة بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير.

لقد أتى مشروع دستور مصر ما بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ليذكر النساء كمطلقات وأرامل ونساء معيلات، وكأن النساء مواطنات من الدرجة الثانية يحتجن الرعاية، ولسن شريكات في الوطن.

وقد ركّز مشروع الدستور عند ذكره للنساء على أنهن بحاجة لرعاية أو دعم، ولم يعتمدهن كشريكات على قدم المساواة مع الرجال، ولم يكفل لهن حقوقهن المتساوية في كافة مجالات الحياة العامة والخاصة.

لم تأت قضايا النساء في صلب مواد مشروع الدستور المصري. وتَمَّ قصر قضايا النساء على الأطر الأخلاقية العامة التقليدية التي اتفقت المجتمعات الأبوية على أن تكون هي الأدوات التي يتم بها تحديد أدوار محددة للنساء. فلم يتم الإشارة إلى حقوق النساء في مختلف المجالات. فعلى سبيل المثال لم تحدد الحقوق الصحية للنساء والحقوق الإنجابية في المادة المتعلقة بالحق في الصحة في مشروع الدستور واكتفي بالتزام الدولة بخدمات الأمومة والطفولة.



جاء مشروع الدستور 2012 أيضًا في مجمله مقيدًا للحق في التنظيم سواء للنقابات والتنظيمات العمالية مما يؤثر على إمكانية تنظيم النساء داخل النقابات العمالية أو المهنية وغيرها.

جاء مشروع الدستور 2012 بمواده متجاهلاً مشاركة النساء السياسية، ولم يتبنّ نظامًا انتخابيًا يضمن مشاركة نسائية أكثر فعالية ويأتّ بنساء ممثلات تمثيلاً ديمقراطيًا داخل المجالس المنتخبة المتعددة، في الوقت الذي ألزم فيه الأحزاب السياسية بعدم التمييز على أساس الجنس ولم يلزم مشروع الدستور الدولة ومؤسساتها بمبدأ المساواة وعدم التمييز.

التفت مشروع الدستور 2012 إلى تجريم تجارة الجنس التي لم تكن مُجرّمة في دساتير مصر السابقة، كما جاءت صياغة هذه المادة مَطَّاة وعامة وملتبسة ومرتبطة بأشكال الاستغلال القسري، ما يُظهر أن تجارة الجنس هي شكل للإتجار بالنساء. كما أن وجود تلك المادة داخل باب الحقوق والحريات دون وجود مادة عن حقوق وحريات النساء يظهر وبشكل واضح عدم اعتماد تلك الوثيقة لمبدأ المساواة بين الرجال والنساء.

وبناءً على ما سبق أكدت المنظمات والمجموعات النسوية والنسائية رفضها لمشروع الدستور 2012 والذي تَعَمَّدَ الرئيس الأسبق محمد مرسي تجاهل كل الدعاوى والمطالبات بإيجاد توافق وحوار وطني ومجتمعي حوله قبل طرحه للاستفتاء، مثلما تجاهل مطالبات كل القوى السياسية والحقوقية والنسوية بإعادة تشكيل الجمعية التأسيسية التي أُخِلَّ تشكيلها بالتركيبة المجتمعية لمصر. وأصرَّ بدلاً من ذلك على دعوة الناخبين للاستفتاء على مشروع الدستور، وهو ما وضع جميع الأطراف في أزمة سياسية كبيرة ووَضِعَ دقيق يُخَيَّرُ فيه المواطنون والمواطنات ما بين إعلانٍ دستوري يعطي كل الصلاحيات للرئيس رأس السلطة التنفيذية -وهو وضعٌ مرفوض- أو دستورٍ يعصفُ بكل الحقوق والحريات التي خرجت من أجلها ثورة هذا الشعب.

وانعكس نفس الأداء السياسي للرئيس الأسبق محمد مرسي على التشكيل الوزاري في عهده والذي جري خلال عام 2013، حيث جاء تشكيل أول حكومة برئاسة هشام قنديل مفاجئًا وغامضًا من حيث اختيار الأسماء. فمنذ لحظة اختيار الدكتور مرسي للدكتور قنديل وتكليفه بتشكيل الحكومة غيَّمت حالة من التشكيك حول خلفيات الدكتور قنديل ومدى صحة مزاعم انتمائه لجماعة الإخوان المسلمين من عدمه، وتأثير ذلك على مصداقية الدكتور مرسي فيما يخص وعده باختيار شخصية مستقلة لتشكيل الحكومة.

ما كان له بالغ الأثر على ردود فعل القوى السياسية ورفض كل الأحزاب السياسية المشاركة في تلك الحكومة. ولم يقتصر رفض المشاركة على الأحزاب والشخصيات المدنية، بل وصل للأحزاب الإسلامية كحزب النور السلفي «الفصيل الثاني من حيث نسبة التمثيل داخل البرلمان سواء مجلس الشعب المنحل أو مجلس الشورى المنحل».

وبالنظر في تركيبة حكومة الرئيس الأسبق محمد مرسي سنجد أنها تشتمل على 5 وزراء ينتمون لحزب الحرية والعدالة، بالإضافة إلى وزير واحد ينتمي إلى حزب الوسط الإسلامي، أي أن مجمل المنتميين للتيار الإسلامي 6 وزراء، وباقي التشكيل الحكومي يتكون من أكاديميين صُنِّفَ بعضهم على أنهم مقربون من



جماعة الإخوان المسلمين، فطبقًا للمستويات التنظيمية للجماعة هناك: جمهور، مُحب، صديق، عضو منتسب، وعضو عامل. وضمت الحكومة 34 وزارة ولم تتضمن سوى وزيرتين فقط هما د. نجوى خليل وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية، ود. نادية زخاري وزيرة البحث العلمي أي أن التمثيل النسائي في حكومة الإخوان جاء بنسبة 5.8% من التشكيل الوزاري.

مع الوضع في الاعتبار أن كلا الوزيرتين تم تعيينهما أثناء فترة حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال المرحلة الانتقالية الأولى. وقد خلت حركة المحافظين في عهد الرئيس الأسبق من أي تمثيل نسائي. وجاء تمثيل النساء في المجلس القومي لحقوق الإنسان في عهد الرئيس الأسبق بنسبة 11% فقط بواقع 3 سيدات من إجمالي 27 عضوًا بالمجلس⁽¹⁾.

وفي المجمل شهدت فترة الرئيس الأسبق محمد مرسي تراجعًا شديدًا لوضع النساء في بنية السلطة ومكوناتها، مع احتدام شدة التمييز من قبل سلطة الرئيس الأسبق تجاه العديد من مكونات المجتمع المصري، وهو ما قوبل برفض شعبي وصل إلى المطالبة برحيله من السلطة. خرجت المظاهرات الحاشدة في 30 يونيو 2013 مطالبة برحيله، ومن ثمّ قامت القوات المسلحة - بحضور بعض رموز المجتمع المصري المدني والمؤسسي (الأزهر - الكنيسة) - بإصدار قرار بعزل الرئيس الأسبق محمد مرسي من منصبه وتشكيل سلطة مؤقتة لإدارة شؤون البلاد برئاسة رئيس المحكمة الدستورية المستشار عدلي منصور.

ثالثًا: المرحلة الانتقالية الثانية (الرئيس عدلي منصور)

4 يوليو 2013/7 يونيو 2014

جاءت المرحلة الانتقالية الثانية في أعقاب موجة ثورية ثانية في 30 يونيو 2013. لعبت النساء في تلك الموجة دورًا كبيرًا لإنجاح التحركات الجماهيرية كما كان الحال في مختلف الفعاليات السابقة، وهو ما انعكس على خطابات المسؤولين في الدولة كما تبين في خطابات الفريق أول عبد الفتاح السيسي، القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع حينذاك، حيث أوضح الدور الذي لعبته النساء المصريات في نجاح 30 يونيو 2013 ودورهن أيضًا في عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي.

ولكن جاءت تحركات السلطة الانتقالية برئاسة المستشار عدلي منصور مخيبة لطموحات النساء ودورهن في الحراك الجماهيري الذي شهدته البلاد في 30 يونيو 2013؛ حيث أصدر الرئيس عدلي منصور الإعلان الدستوري في 8 يوليو 2013 والذي خلى تمامًا من أي مواد تخص شؤون النساء وحقوقهن في المساواة. تلك المواد قوبلت باعتراضات عدة، وتمّ رفض دستور 2012 وعُلّق العمل به مؤقتًا، حيث توالى تحركات المنظمات النسوية والحقوقية في مصر ردًا على تجاهل النساء في الإعلان الدستوري المؤقت.

1 موقع جريدة الفجر، سبتمبر 2012، متاح على:

<http://www.elfagr.org/180094>



وأعلنت المنظمات النسوية موقفها السياسي على النحو التالي:

تحركت جموع الشعب المصري داخل العاصمة وخارجها في يوم 30 يونيو 2013 معبرة عن مطالبها بعزل الرئيس محمد مرسي، في موجة جديدة لثورة الشعب المصري ضد سلطة تحكّمها والتي بدأت في يوم 25 يناير 2011.

وفي 3 يوليو 2013 أعلن الفريق أول عبد الفتاح السيسي، القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع حينذاك، وظيفاً من ممثلي القوى المجتمعية والسياسية، عزل الرئيس مرسي. وقدم خارطة طريق للمرحلة الانتقالية القادمة تضمنت فترة للتعدّلات للدستورية مروراً بانتخابات تشريعية وتنتهي بانتخابات رئاسية مبكرة خلال ستة أشهر.

وانطلقت بعد هذا الإعلان موجة جديدة من التحركات الشعبية للاحتفال بسقوط نظام الإخوان. ومن قبل أحداث 30 يونيو، فإن نساء مصر يشاركن في الحياة العامة منذ عقود طويلة. واتسمت المراحل المختلفة من التطور السياسي لمشاركة النساء بتجاهل واضح لوجودهنّ داخل مواقع صنع القرار، بالإضافة إلى تجاهل قضايا النساء بشكل عام.

وعلى الرغم من توسيع نطاق مشاركة النساء في المجال العام وتواجهنّ داخل مختلف التجمعات والحركات الثورية فإن سؤال قضايا النساء لا زال مطروحاً ويجب النظر إليه بشيء من الاهتمام وبشكل أكبر خلال المرحلة المقبلة لمصر.

وعلى الرغم من استمرار مشاركة النساء بقوة خلال مظاهرات 30 يونيو واحتشادهنّ بمختلف الساحات العامة بمحافظات مصر لإثبات أنهن جزء لا يتجزأ من نسيج هذا الوطن فإن التطورات السياسية لا تبدو مبشرة فيما يخص حقهن في المشاركة في عملية بلورة السياسات والرؤية للفترة القادمة. فقد خلت أغلب المناقشات الرسمية من مشاركات نسائية، كما لم تتطرق لقضايا النساء على الرغم من المشاركة النسائية الكثيفة في المظاهرات التي دعت لها حركة تمرد وقوى سياسية مختلفة، على سبيل المثال، منذ يومها الأول.

وفي إقصاء واستبعاد النساء دليل على قصر رؤية غالبية الفاعلين السياسيين عن إدراك أهمية وجود تمثيل نسائي متساوٍ في عرض ومناقشة تطورات المرحلة القادمة والتي تؤثر تواجدها على النساء بأشكال مختلفة. كما أن المفاوضات التي جرت بشأن التشكيل الحكومي لم تتضمن أي إشارة إلى اختيار وزيرات من النساء.

وبالرغم من الإشارة الإيجابية المتمثلة في تعيين الكاتبة سكينه فؤاد كـ «مستشارة لشؤون المرأة»، فإن هذا الاختيار نفسه ينطوي على إغفال واضح عن ضرورة وإمكانية إدماج رائدات سياسيات وحقوقيات منخرطات بالعمل السياسي النسوي وعلى دراية بقضايا وإشكاليات النساء المختلفة على أرض الواقع، بالإضافة إلي عدم توضيح مهام تلك الوظيفة والدور الواجب تحقيقه من خلال منصب «مستشارة شؤون المرأة». ومثل تلك القرارات تؤكد بشكل مقلق رغبة القائمين على إدارة المرحلة الانتقالية القادمة في تمثيل نسائي شكلي، بدلاً من ضمان مشاركة نسائية فعّالة في تشكيل كافة السياسات الصادرة عنها.



وللأسف جاء الإعلان الدستوري الذي صدر في يوم 8 يوليو 2013 خاليًا تمامًا من أي مواد تخص شؤون النساء وحقوقهن في المساواة. تلك المواد التي سبب غيابها اعتراضاتٍ عدة والتي كانت إحدى الأسباب الرئيسية وراء رفض دستور 2012 الذي تم تعليق العمل به مؤقتًا.

ولقد جاء كل ذلك في ظل مناخ عام معادي لتواجد النساء في المجال العام كانت إحدى أشكالها تعرض الفتيات لأعنف أشكال الاعتداءات الجنسية و الاغتصابات الجماعية وسط تجاهلٍ صارخٍ من المسؤولين عن الدعوة لتلك المظاهرات من الأحزاب والحركات الثورية، لما تتعرض له المواطنات حين يحاولن المشاركة على قدم المساواة في أحداث سياسية ووطنية عامة. وهو الأمر الذي يعد أحد أهم الدلائل في تحليل رؤية الجهات المسؤولة حول نوع وأهمية المشاركة النسائية في الحياة العامة.

ومع استمرار نضال النساء والمطالبة بحقوقهن السياسية والاقتصادية والاجتماعية دفعت التحركات السلطة الحاكمة المؤقتة برئاسة المستشار عدلي منصور أن يتخذ خطوات رمزية من حيث الشكل بتعيين السيدة سكينه فؤاد كمستشار الرئيس لشؤون المرأة. ومع استمرار نمط الحكم «المحافظ والتقليدي» المهيمن على أداء السلطة في مصر جاءت الآمال مخيبة بتمثيل النساء في أول حكومة بعد 30 يونيو 2013، حيث تشكلت حكومة الدكتور حازم الببلاوي بتمثيل زهيد للنساء لا يتعدى 8% من تشكيل الحكومة. وضمَّ التشكيل 3 وزيرات فقط من بين 35 وزيرًا، هن د. درية شرف الدين وزيرة الإعلام، وليلى راشد إسكندر وزيرة الدولة لشؤون البيئة، ود. مها سيد زين العابدين وزيرة الصحة والسكان.

ثم جاءت حكومة محلب الأولى التي شكَّلت في مارس 2014 في عهد الرئيس المؤقت عدلي منصور تحمل نصيبًا لمشاركة النساء في التشكيل الوزاري فقد حصدت النساء 4 مقاعد فقط من إجمالي 34 وزارة، منهن اثنتان كانتا في الحكومة السابقة وهُنَّ الدكتورة درية شرف الدين وزيرة الإعلام والدكتورة ليلى إسكندر وزيرة البيئة، واثنتان انضمَّتا للحكومة لأول مرة وهُنَّ ناهد حسن عشري وزيرة القوى العاملة والهجرة، وغادة والي وزيرة التضامن الاجتماعي. وبذلك أصبح نصيب النساء 12% وهو ما يمثل ارتفاعًا نسبيًا لوضع النساء في الحكومة منذ قيام ثورة 25 يناير.

وضمَّ «المجلس القومي لحقوق الإنسان» الذي تم تشكيله في عهد الرئيس المؤقت عدلي منصور 5 سيدات من إجمالي 27 فردًا بنسبة 18.5%، وهو ما يعتبر أقل مما جاء في عهد الرئيس الأسبق محمد مرسي.

وكان تمثيل النساء في «المجلس الأعلى للصحافة» في عهد الرئيس المؤقت السابق عدلي منصور متراجعًا كذلك عمدًا بدا عليه إبان حكم الرئيس الأسبق محمد مرسي، حيث ضمَّ المجلس سيدتين فقط من إجمالي 15 عضوًا، أي بنسبة 13.3%.

وحين أصدر الرئيس المؤقت عدلي منصور قرارًا بتشكيل لجنة مُصغَّرة لوضع مسودة لتعديل دستور 2013 تحت مسمى لجنة العشرة، خلت تلك اللجنة من أي تمثيل للنساء.



تشكيل لجنة الخمسين لتعديل الدستور:

أصدر المستشار عدلي منصور القرار الجمهوري رقم 570 بتشكيل لجنة الخمسين واختصاصاتها وتحديد مكان انعقادها. وتضمنت اللجنة 50 عضواً، منهم 5 عضوات فقط من النساء؛ حيث بلغ التمثيل النسائي في التشكيل نسبة 10% فقط¹.

وبالرغم من ضعف تمثيل النساء في لجنة الخمسين فإن تركيبة لجنة الخمسين في المجمل كانت أقرب لمفهوم الدولة المدنية والمواطنة، وهو ما انعكس على وضع النساء في الدستور المعدل المُستفتى عليه في يناير 2014². فقد أُولى دستور 2013 اهتماماً خاصاً -سواء في الديباجة أو في مواد المتعلقة بالنساء- حيث أكد على أن النساء لسنَّ مجرد فئة من فئات المجتمع، بل هُنَّ نصفُ المجتمع وأساسُ الأسرة. وأشار دستور 2013 إلى دورهن الفعّال ومشاركتهن القوية بثورتي 25 يناير و30 يونيو. ومن هذا المنطلق فقد منحها الدستور الحماية والرعاية، وذلك بتخصيص أكثر من عشرين مادة لما يخصُّ النساء. وهذا يُعدُّ تطوراً هاماً للتأكيد على أهمية دورهن في الدولة والمجتمع دون تمييز أو إقصاء.

ومن جهة أخرى فإن النساء تستفدن أيضاً من كافة مواد الدستور باعتبارهن مواطنات كاملات المواطنة، مثل التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي بما يضمنُ الحياة الكريمة لجميع المواطنين رجالاً ونساءً. كما حرص الدستور الجديد على أن يضمن تلك الحقوق للنساء على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على النحو التالي:

• جنسية أبناء الأم المصرية:

نصّت المادة السادسة من الدستور المصري على «الجنسية حقٌّ لمن يولد لأب مصري أو لأم مصرية. والاعتراف القانوني به ومنحه أوراقاً رسمية تُثبت بياناته الشخصية حقٌّ يكفله وينظمه القانون. ويحدد القانون شروط اكتساب الجنسية».

وقد كرّست هذه المادة حق النساء في إعطاء جنسيتها لأولادهن، والذي كُنَّ قد حصلن عليه في تعديل قانون الجنسية في عام 2004. وقد أقرّت هذه المادة، بما لا يدع مجالاً للشك أو الجدل، أن جنسية الأولاد من أم مصرية هي جنسية «أصيلة» تستند إلى حق الدم وليست جنسية مكتسبة. وبناءً عليه، يتم إقرارها عند الميلاد دون الحاجة لإجراءات أو موافقة وزارة الداخلية، تماماً كما هو وضع الأطفال من أب مصري³.

• المساواة بين الرجال والنساء:

حيث أكد الدستور على حق الإنسان المصري في الكرامة دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الدين

1 موقع جريدة الوطن، سبتمبر 2013، متاح على:

<http://www.elwatannews.com/news/details/295257>

2 الهيئة العامة للاستعلامات، 9 يناير 2014، متاح على:

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=81772#.VsQiT7Bun3g>

3 عمرو عبد العاطي، المونيتور، مارس 2015، متاح على:

<http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2015/egypt-women-status-sisi-rule-muslim-brotherhood.html/02/>



أو الأصل أو الإعاقة وحتى الانتماء السياسي.

وأكد الدستور على أن «تكفل الدولة تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل دون تمييز» وذلك طبقاً للمادتين التاسعة والحادية عشرة.

كما أكد الدستور على أن «التمييز جريمة يعاقب عليها القانون ودعا إلى إنشاء آلية لمراقبة كافة أشكال التمييز». والنساء هنَّ أكثر فئات المجتمع التي عانت منه لذا سيكُنَّ أول المستفيدات من هذه المادة.

• المشاركة في الحياة السياسية:

حرص الدستور الجديد على أن تتخذ الدولة التدابير الكفيلة بضمان تمثيل النساء تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية على النحو الذي يحدده القانون. كما خصَّص للنساء ربع عدد المقاعد في المجالس المحلية، وذلك طبقاً للمادة 180 أي بما يعادل 13 ألف مقعد.

• الحق في تولي الوظائف العامة:

تكفل المادة 11 حق النساء في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدها، والتأكيد على المساواة في تولي المناصب القيادية.

تعتبر تلك المواد والحقوق المنصوص عليها في الدستور هي الحد الأدنى المطلوب، خاصة بعد ما قامت به النساء المصريات من مطالبة بالحرية والمساواة والمواطنة، وهو ما دفع بعض المنظمات النسوية إلى المطالبة بمزيد من الضمانات والتمكين للنساء أثناء صياغة الدستور المعدل بطرح رؤيتها عن تشكيل لجنة الخمسين المنوط بها صياغة مواد الدستور بشأن حقوق النساء المصريات في الدستور. وجاءت رؤية تلك المنظمات على النحو التالي:

أولاً:

جاءت المادة (11) في التعديلات الأخيرة تنصُّ على أن «تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة ورعايتها، والتوفيق بين واجبات المرأة نحو أسرتها وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، دون إخلال بمبادئ الشريعة الإسلامية. وتولي الدولة عناية وحماية خاصة للمرأة المعيلة والمطلقة والأرملة».

وإننا هنا نعترض على نقطة جوهرية: الصيغة «مساواتها بالرجال» لا تشير إلى حق النساء في المساواة باعتباره مبدأً عاماً. وهو ما يتم ترسيخه لاحقاً في عبارة «دون إخلال بمبادئ الشريعة الإسلامية» وبما يوحي بأن المساواة تتعارض مع الشريعة الإسلامية. ومن هنا يجب حذف تلك العبارة من هذه المادة خاصة في ظل وجود المادة (2) في الدستور والتي تنطبق على كافة ما يليها من مواد، وإلا كان لزاماً إضافة عبارة «دون إخلال بمبادئ الشريعة الإسلامية» في متن كل مادة من مواد الدستور.



ثانياً:

تنص المادة (38) على «المواطنون لدى القانون سواء. وهم متساوون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو النوع أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو لأي سبب آخر».

وتأتي تلك المادة لتنص على المساواة وعدم التمييز دون ضمانات لتنفيذها، ودون تأكيد على تكافؤ الفرص ودون تجريم للتمييز.

ومن هنا فإننا نقترح أن يتم تعديل هذه المادة كالآتي: «المواطنون والمواطنات لدى القانون سواء. وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة. وتكفل الدولة تكافؤ الفرص بينهم جميعاً في جميع المجالات. كما يجوز اتخاذ تدابير تشريعية أو غيرها لحماية أشخاص أو فئات معينة للنهوض بأوضاعهم. ويُجرّم التمييز ضد أي مواطن أو مواطنة بسبب الجنس أو النوع أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو لأي سبب آخر».

ثالثاً:

تنص المادة (60) على: «لكل طفل فور الولادة الحق في اسم مناسب، ورعاية أسرية، وتغذية أساسية، ومأوى، وخدمات صحية، وتنمية دينية ووجدانية ومعرفية. وتلتزم الدولة برعايته وحمايته عند فقدانه أسرته. وتكفل حقوق الطفل المعاق وتأهيله واندماجه في المجتمع. ويحظر تشغيل الطفل في أعمال لا تناسب عمره أو تمنع استمراره في التعليم. ولا يجوز احتجاز الطفل إلا لمدة محددة، وتوفّر له المساعدة القانونية، ويكون احتجازه في مكان مناسب؛ بعيداً عن أماكن احتجاز البالغين».

ويعيب تلك المادة عدم النص صراحة على سن الطفولة. ومن هنا يجب تحديد سن الطفولة وفقاً للمعايير الدولية ومواثيق حقوق الطفل التي تحدد سن الطفولة من الميلاد وحتى 18 عاماً. كذلك لا تضمن تلك المادة أدنى حماية للأطفال من مخاطر عمالة الأطفال، وهو ما يجب تجريمه في الدستور. وأخيراً لا تضمن المادة حق الأطفال في عدم التمييز على أساس الجنس، ولا تضمن له حماية جسدية ونفسية.

رابعاً:

تنص المادة (66) على: «تحظر كل صور القهر، والاستغلال القسري للإنسان، وتجارة الجنس وغيرها من أشكال الإتجار بالبشر. ويُجرّم القانون هذه الأفعال، ويحدد العقوبات التي توقع على ارتكاب أي منها».

ونظراً إلى أنه تمت الإشارة إلى تجريم الإتجار بالبشر في المادة 45 فلا داعٍ لتكرار الإشارة إليها هنا بربطها بتجارة الجنس بما يوحي بقصر الإتجار بالبشر على تجارة الجنس. وبالتالي، فإننا نطالب بإلغاء عبارة «تجارة الجنس» بحيث يصبح النص كالآتي: «تحظر كل صور القهر، والاستغلال القسري للإنسان، وكافة أشكال الإتجار بالبشر. ويُجرّم القانون هذه الأفعال ويحدد العقوبات التي توقع على ارتكاب أي منها».



خامساً:

جاءت المادة (191) لتحدد نظام الانتخابات فيما يلي: «تكون انتخابات مجلس الشعب والمجالس المحلية التالية لتاريخ العمل بالدستور بنظام الانتخاب الفردي».

إن قصر الانتخابات البرلمانية والمحلية على النظام الفردي يعيدنا إلى سيطرة الأموال وسيادة العصبية والقبلية على الانتخابات والحياة السياسية. كما يؤدي إلى إضعاف الحياة الحزبية الناشئة بدلاً من دعمها وبنائها في الساحة السياسية المصرية بما يهدد المسار الديمقراطي المأمول. كما يساهم النظام الفردي في إبعاد وتهميش النساء في الانتخابات نظراً إلى الثقافة السائدة في المجتمع وعدم سيطرة النساء على الموارد المالية اللازمة، بما يؤدي إلى عدم ضمان وجود تمثيل نسائي عادل في المجالس النيابية والمحلية.

ومن هنا يجب أن ينصّ الدستور على الجمع بين النظام الفردي ونظام القوائم، مع تحديد حصة عادلة (كوتة) للنساء في المجالس المنتخبة لضمان قدر من تكافؤ الفرص في البرلمان والمحليات.

ثانياً: بشأن مواد الدستور

1. يجب أن ينصّ الدستور على احترام مصر للاتفاقيات والمواثيق الدولية التي وقَّعت عليها مصر.
2. تحديد حصة للنساء (كوتة النساء) في المجالس المنتخبة بنسبة لا تقل عن 35% من تشكيلها.
3. النص الواضح في الدستور على المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز بين الجنسين، مع تجريم كافة أشكال التمييز.
4. إدماج النوع ضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنمية البشرية، مع إلزام الدولة بتخصيص الموارد اللازمة (الرعاية الصحية، التعليم والبحث العلمي، المسكن، العمل، المعاشات والتأمين الاجتماعي، إلخ) وذلك وفقاً لمعايير وأهداف محددة.

وبالمقارنة بين ما طالبت به بعض المنظمات النسوية وما خرج به الدستور نجد أن الدستور تَصَمَّن فكرة المساواة وعدم التمييز بين الجنسين واحترام المواثيق والاتفاقيات الدولية الموقعة عليها مصر، لكنه تجاهل نسبة التمثيل النسائي التي طالبت بها تلك المنظمات وهي 35%.

وإجمالاً، جاء دستور 2013 المعدل في يناير 2014 كواحد من الدساتير التي أتاحت مساحة أكبر لوضع النساء في الإطار التشريعي للدولة عمّا كانت عليه منذ إقرار حق النساء في دستور 1956. والأهم من ذلك ممارسة الضغط على السلطة الحاكمة ومجلس النواب المصري لتفعيل تلك المواد الدستورية بترجمتها في أطر قانونية وممارسات حقيقية تعبر عن مفهوم المواطنة والمساواة وتمكين النساء.



23

جاء قرار المشير عبد الفتاح السيسي بالترشح للانتخابات رئاسة الجمهورية ليعيد صياغة المشهد السياسي والانتخابي في مصر بعد 30 يونيو، حيث اعتبر القرار بأنه إعلان نتيجة الفوز للمرشح عبد الفتاح السيسي وليس قرارًا بالترشح. فمعطيات الواقع أكدت على فوز المشير السيسي قبل بدء إجراء الانتخابات، ما أدى إلى خلل في توازن القوى لمن يريد أن يترشح لمنصب رئاسة الجمهورية. يُضاف إلى ذلك عدم احتياج المرشح عبد الفتاح السيسي لإعلان برنامج انتخابي يُمكن للمواطنين والقوى السياسية انتخابه بناءً على مضمونه أو تقييمه بناءً عليه.

جاءت الانتخابات (إن صح التعبير) أقرب لمفهوم الاستفتاء وليس الانتخاب. وشكّل هذا الوضع السياسي ملامح المرحلة الجارية من حيث العلاقة بين السلطة الحاكمة متمثلة في الرئيس السيسي وباقي مؤسسات الدولة من جهة، ومُكوّنات المجتمع المصري من قوى وأحزاب سياسية وجمعيات مجتمع مدني من جهة أخرى.

وبالنظر إلى وضع النساء في رؤية الرئيس عبد الفتاح السيسي التي يمكن استنتاجها من تصريحاته بجانب بعض الممارسات - نظرًا لعدم وجود رؤية سياسية مكتوبة (برنامج انتخابي) لدى الرئيس قبل الترشح للمنصب- سنجد أن أولى استدلالات وضع النساء لدى الرئيس عبد الفتاح السيسي تمثلت في الآتي:

1. الحكومة

تَشكَّلت أول حكومة في عهده برئاسة المهندس إبراهيم محلب في يونيو 2014، ولم تشغل النساء في تلك الحكومة سوى 4 وزارات فقط من إجمالي 34 وزارة أي بنسبة أقل من 12%، منهن ثلاث سيدات من الوزارة السابقة: د. ناهد العشري وزيرة القوى العاملة، د. غادة والي وزيرة التضامن الاجتماعي، ود. ليلى إسكندر وزيرة التطوير الحضري- وهي وزارة مستحدثة-، وأضيفت إليها د. نجلاء الأهواني وزيرة للتعاون الدولي.

وفي حكومة المهندس شريف إسماعيل حدث نوعٌ من التراجع في عدد النساء الممثلات في الحكومة عما كان عليه تمثيل النساء خلال المرحلة الانتقالية الثانية (فترة الرئيس المؤقت عدلي منصور) وبداية حكم الرئيس السيسي. تألّف هذا التشكيل من 33 حقيبة وزارية تضم 3 وزيرات فقط أي نسبة 9% من إجمالي التشكيل الوزاري، وهُنَّ نبيلة مكرم وزيرة الهجرة، سحر نصر وزيرة التعاون الدولي، وغادة والي وزيرة التضامن الاجتماعي.

ومع إجراء حركة المحافظين الجديدة في عهد الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي خلت الحركة من التمثيل النسائي، ورغم ذلك تصدّرت النساء منصب نائب المحافظ في 3 محافظات: القاهرة، الجيزة، والإسكندرية. وهو تطورٌ نسبيٌّ في مفهوم إدارة الحكم المحلي بإدخال النساء في الحكم المحلي، ممّا دفع العديد من المنظمات النسوية والأحزاب السياسية لإصدار بيان ينصُّ على رفضهم مبدأ إقصاء النساء من

حركة المحافظين حيث جاء موقفهم على النحو التالي:

(أعلن تصريح اللواء عادل لبيب وزير التنمية المحلية الذي طالعنا به الصحف المصرية أن حركة المحافظين المُقبلة لن تضمَّ سيداتٍ، وستكتفي بتعيينهنَّ «كنائبات ومساعدات» للمحافظين حتى يتمَّ تأهيلهنَّ وتدريبهنَّ - حسب قوله- على الخبرات المحلية. ويدين المُوقَّعون تجاهل وزير التنمية المحلية لتعيين النساء كمحافظات وتأثير ذلك على وضع النساء في جميع مجالات التنمية المحلية. وأكَّد أن عدم تعيين النساء كمحافظات يُعدُّ إجحافاً نظراً لكثرة النساء ذوات الخبرة الواسعة في مجال التنمية المحلية والخدمات المجتمعية. وتؤدي مشاركة النساء في التنمية المحلية من خلال تعيينهنَّ كمحافظات إلى تعزيز وجودهنَّ في مواقع صنع القرار على المستوى المحلي. كما تسهم في جعل برامج التنمية المحلية أكثر تضميناً لأولويات النساء واحتياجاتهن، وتحسين نوعية الخدمات التي تُقدَّم على المستوى المحلي لدعم الفئات الأكثر تهميشاً وضعفاً من خلال دمج قضايا النوع في خطط واستراتيجيات وسياسات وزارة التنمية المحلية.

ويطالب المُوقَّعون اللواء عادل لبيب وزير التنمية المحلية بتعيين السيدات كمحافظات في حركة المحافظين المُقبلة، وتحقيق مبادئ الدستور المعدل للجنة الخمسين لسنة 2014 في الفقرة الثانية من المادة الحادية عشر التي نصَّت على أن «تعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون. كما تكفل للمرأة حقها في تولِّي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها»، ووصولاً لضمان أحقية مشاركة النساء في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وتلك هي الصورة المثلى لتمتع النساء بحقهنَّ ودورهنَّ في المجال العام السياسي وفي مواقع صنع القرار، فالمشاركة والتمكين السياسي للنساء يجب أن يتسع نطاقه وآفاقه ليشمل جميع مؤسسات الدولة).

2. المجلس الأعلى للثقافة:

بلغ عدد الأعضاء المُعيَّنين في المجلس الأعلى للثقافة في جميع اللجان 611 عضواً، بينما بلغ عدد النساء في التشكيل 166 بنسبة 27% تقريباً.

3. مجلس علماء مصر:

تمَّ تشكيل المجلس الاستشاري لكبار علماء مصر بقرار جمهوري في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي. ضمَّ المجلس سيدة واحدة هي الدكتورة ميرفت أبو بكر عن مجال التعليم ما قبل الجامعي؛ سيدة واحدة من إجمالي 16 عضواً أي بنسبة¹ 6,25%.

1 المركز المصري لحماية حقوق المرأة، تقرير حالة المرأة المصرية لعام 2014، متاح على:



4. لجنة الإصلاح التشريعي

صدّر قرار رئيس الجمهورية الرئيس عبد الفتاح السيسي بتشكيل لجنة عليا للإصلاح التشريعي يكون هدفها إعداد وبحث ودراسة مشروعات القوانين والقرارات الجمهورية وقرارات رئيس مجلس الوزراء، فضلاً عن بحث ودراسة ومراجعة مشروعات القوانين الرئيسية، بالإضافة إلى تشكيل لجان فرعية لإعداد وتطوير التشريعات في المجالات المختلفة.

واقصر عمل تلك اللجنة على إصدار قوانين جديدة ولم تتطرق للهدف الأهم من تشكيلها؛ وهو مراجعة حزمة القوانين الكثيرة في التشريع المصري والتي وصلت لمرحلة من التضارب بين بعضها البعض من ناحية، وتناقضها مع نصوص الدستور الجديد 2014 من ناحية أخرى.

وقد خلّت تلك اللجنة من أي عنصر نسائي فيها، وهو ما دفع أطرافاً من المجتمع المدني والمنظمات والقوى السياسية لإعلان موقف تجاه سياسة إقصاء النساء من واحدة من أهم اللجان المنوط بها إعادة صياغة البنية التشريعية في مصر.

فقد تضمّن موقف تلك القوى ردّاً على مجلس الوزراء لعدم ضمّ نساء إلى تلك اللجنة برفضهم لأسباب السيد رئيس الوزراء؛ حيث علّل رئيس الوزراء ذلك بأن «المجلس القومي للمرأة» يملك صلاحية مراجعة التشريعات والقوانين التي تخصّ قضايا النساء كما جاء في الخطاب، والإسهام في الحوار المجتمعي حول هذه القوانين والتشريعات. كما يستطيع المجلس القومي «أو غيره» أن يشارك في الحوار المجتمعي الذي يفتح المجال لاقتراح القوانين والتشريعات -خاصة المتعلقة بقضايا النساء- دون إلزام للجنة بضم نساء من الخبرات القانونية أو المعنيات بقضايا النساء حتى في اللجان الفرعية المُنبتقة عنها. وأكدت تلك القوى على:

أولاً:

يتجاهل الرد نص المادة 11 من الدستور المصري المُعدّل الذي أُقرّ في 18 يناير 2014، والتي نصت على «...وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية على النحو الذي يُحدده القانون. كما تكفل للمرأة حقها في تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها» حيث يجب ترجمة هذا النص الدستوريّ إلى ممارسة فعلية تشتمل على تدابير يتم اتخاذها من أجل تويّي النساء المناصب المختلفة في مؤسسات الدولة. ولما كانت اللجنة العليا للإصلاح التشريعي هي إحدى الهيئات التي تشكّلت بقرار جمهوري لتقوم على تعديل التشريعات والقوانين؛ فإننا نرى وجوب ضمّ نساء لهيكل هذه اللجنة لمشاركتهن في عملية الإصلاح التشريعي الذي يؤثر على حياة المواطنات المصريات بطبيعة الحال والتزاماً من اللجنة بالنص الدستوري المشار إليه سلفاً -خاصة لعدم وجود ما يمنع ضم خبرات قانونيات معنيات بقضايا النساء- وأيضاً تمثيل الآلية الوطنية لحقوق النساء (المجلس القومي للمرأة) في هيكل هذه اللجنة وفي اللجان الفرعية المُنبتقة عنها.



ثانيًا:

تعاني المنظومة التشريعية المصرية القائمة من وجود تمييز في العديد من القوانين. وقد أدرجت لجنة «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» في ملاحظاتها الختامية على تقرير الحكومة المصرية في فبراير 2010، توصية (رقم 16) تتعلق بضرورة مراجعة التشريعات، بالشراكة مع الأطراف المعنية ومن بينها مؤسسات المجتمع المدني، وخاصة المنظمات النسوية غير الحكومية.

وهو ما يعتبر تناقضًا واضحًا بين الدور المنوط باللجنة، وهو إصلاح المنظومة التشريعية الحالية لكي تتطابق مع نصوص الدستور الجديد، والإصرار على تجاهل الواضح للالتزامات الدستورية القائمة تجاه مكافحة التمييز ضد النساء خاصة فيما يتعلق بتمثيلهن ومشاركتهن في مواقع صنع القرار، وتجاهل التزامات مصر الدولية في هذا الصدد، والإصرار على الاكتفاء بالتعاون مع «المجلس القومي للمرأة» فيما يخص التشريعات المتعلقة بالنساء ودون انضمامه رسميًا للجنة، على الرغم من وجود التزام دستوري على الدولة في المادة 93 التي تنص على: «تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تُصدّق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقًا للأوضاع المقررة».

لذا.. تعيد المنظمات والأحزاب التأكيد على نفس المطالب السابقة بتفادي الخطأ الواقع وضمّ نساء من الخبرات القانونيات للجنة الإصلاح التشريعي، بالإضافة إلى ضمّ خبرات معنّيات بقضايا النساء المختلفة في اللجان الفرعية، كلّ حسب اختصاصها، لضمان دمج قضايا النساء في إصلاح القوانين والتشريعات القائمة، وتمثيلهن في مواقع صنع القرار في هيئات الدولة المختلفة سواء التشريعية أو التنفيذية وفي المجالس المنتخبة. وهو ما قوبل من قِبَل الدولة والسلطة الحاكمة بتجاهلٍ شديد ولم يُنفذ حتى الآن.

5. المجلس القومي للمرأة:

شمل تشكيل الرئيس عبد الفتاح السيسي للمجلس القومي للمرأة 30 فردًا، منهم 24 سيدة بنسبة 80%، و6 رجال بنسبة 20%¹. ولم يتضمن قرار إعادة تشكيل المجلس إعادة هيكلة لصلاحيات المجلس.

6. في مجال القضاء:

أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي القرار رقم 235 لسنة 2015 بتعيين كل من عضوات هيئتي النيابة الإدارية وقضايا الدولة، متضمنًا 26 مستشارة من النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة صدرَ لهنَّ قرارٌ بالعمل في القضاء العادي. وضمّت دفعة القضاة السيدات التي اعتمدها «مجلس القضاء الأعلى» تعيين 8 مستشارات بدرجة رئيس محكمة من الفئة «أ»، و3 مستشارات بدرجة رئيس محكمة من الفئة «ب»، وانتقال 15 مستشارة بدرجة قاضٍ² وهو ما اعتبرته العديد من المنظمات الحقوقية والنسوية غير

1 موقع المجلس القومي للمرأة، متاح على:

2016-19-http://www.ncwegypt.com/index.php/ar/slideara/2078

2 اليوم السابع، يونيو 2015، متاح على:

<http://www.youm7.com/story/20159/6/%D986%D986%D8%B4%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D984%D8%A3%D8%B3%D985%D8%A7%D8%A1%D8AA%D981%D8%A7%D8%B5%D98A%D984%D8AA%D8B9%D98A%D98A%D986%D8AF%D981%D8B9%D8A9%D982%D8A7%D8B6%D98A%D8A7%D8AA%D984%D984%D8B9%D985%D984%D8A8%D8A7%D984%D982%D8B6%D8A7%D8A1%D8A7%D984%D8B9%D8A7%D8AF%D92218377#189%.VsQ2v7Bun3g>



كافٍ، خاصة أن الدستور المصري أتاح للمُشرِّع وللسلطات المصرية الثلاثة الحقَّ في تفعيل دورالنساء في السلطة القضائية. وهو ما دفع تلك المنظمات للمطالبة بضرورة إدماج النساء في الجهات والهيئات القضائية المختلفة وخاصة في مجلس الدولة، دون تعسُّف أو تمييز مُتعمَّد ضدَّهنَّ في التعيين وجاء مضمون الرؤية السياسية لتلك المنظمات على النحو التالي:

27

(بالرغم من وجود نصِّ دستوريٍّ صريحٍ حول حق النساء في تولِّي المناصب العامة والقضائية في المادة 11 التي تنصُّ على «... كما تكفل للمرأة حقها في تولِّي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها» ونصِّ دستوريٍّ آخر يُجرِّم التمييز على أي أساس في المادة 53 التي تنصُّ على «المواطنون لدى القانون سواء. وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين أو العقيدة أو الجنس. التمييز والحضُّ على الكراهية جريمة يعاقب عليها القانون» تظل الهيئات القضائية المختلفة مستمرة في الإقصاء المُتعمَّد للنساء بداخلها وعدم السماح لهن بالتقدم لوظائف فيها. وهو ما حدث مع بعض خريجات كليات الحقوق من دفعة 2013 اللاتي تقدمن للتعيين في منصب «مندوب مساعد» بناءً على إعلان رقم 1 لسنة 2014 الذي نُشر في الجرائد القومية من قِبَل مجلس الدولة. وقوبِلَ طلبهن بالرفض ولم يَتِمَّكَنَّ من سحب ملفات شغل الوظيفة من الأساس على سند أن القرار لا يشمل الإناث أيضًا.

هذه الواقعة إما تدلُّ على عدم التزام الهيئات القضائية بالنصوص الدستورية من ناحية، وتعكس أيضًا تأثير التقاليد والثقافة المجتمعية السائدة التي تُميِّز ضد النساء وتُقيِّد حقهن في تولِّي المناصب العامة والقضائية. وتطالُّ هذه الثقافة التي تنمُّ عن نظرة دونية للنساء هيئات القضاء ومؤسساته على تنوعها من هيئة مجلس الدولة والنيابة العامة والمحاكم العادية وغيرها من مؤسسات القضاء. ويستلزم تغيير هذه الثقافة تضافر جهود مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، خاصة المنظمات والمجموعات المعنوية بقضايا النساء والأحزاب السياسية حتى يمكن إحداث تغيير جذري في هذه النظرة الدونية للنساء التي تحطُّ من قدرهن وكفاءتهن، والتي تَطالُّ الهيئات والجهات القضائية بنفس القدر.

وطالبت المنظمات النسوية والحقوقية مجلس الدولة ومختلف الجهات والهيئات القضائية بالالتزام بالنصوص الدستورية التي تُلزمها بإدماج النساء والتوقف عن التمييز ضدَّهن في التعيين في مختلف المناصب بها، بل وإنشاء لجنة قضائية مُختصة بالنظر في الشكاوي المتعلقة بالتعيين في مجلس الدولة حتى لا تكون الخصم والحكم في مثل هذه الشكاوي.

كما تري تلك المنظمات ضرورة وجود ضمانات تشريعية لتطبيق النصوص الدستورية السابق ذكرها، وضرورة إدخال تعديلات على قانون مجلس الدولة وقانون السلطة القضائية تسمح بتخصيص نسبة محددة للنساء في التعيين داخل جميع الهيئات والجهات القضائية، بما يضمن إدماجهنَّ تدريجيًا في السلطة القضائية على وجه العموم. ويُطالب المُوقِّعون جميع أعضاء مجلس النواب الذي سينعقد فور انتهاء المرحلة الثانية من الانتخابات التشريعية بتبني هذا المطلب ضمن قائمة أولويات الأجندة التشريعية لهم.

7. التمثيل النسائي في تعيينات مجلس النواب

تمَّ تعيين 28 عضوًا بمجلس النواب -بناءً على القرار الجمهوري الذي أصدره الرئيس عبد الفتاح السيسي رقم 560 لسنة 2015- تضمَّنوا 14 نائبة من إجمالي التعيينات، أي بنسبة 1.50%¹ وتُعتبر تلك التعيينات هي الأكبر - فيما يخصُّ النساء- على الإطلاق في تاريخ حركة التعيينات من قِبَل رؤساء الجمهورية في مصر خلال نصف قرن في المجالس التشريعية. ويأتي ارتفاع نسبة النساء المُعيَّنت في مجلس النواب من قِبَل الرئيس عبد الفتاح السيسي إعمالًا لمادة التعيين المُقرَّة في الدستور المصري 2014، والتي ألزمت رئيس الجمهورية بنسب محددة للفئات المُعيَّنة في مجلس النواب، وهو ما لا يُعتبر مُعطى يمكن القياس عليه حول إحداث تحوُّل في نمط التفكير السياسي السائد على سدة الحكم في مصر تجاه النساء ودورهن في المجال العام.

8. مبادرات من قِبَل الدولة لتمكين النساء:

حاولت بعض مؤسسات وأجهزة الدولة إعلان موقف إيجابي تجاه النساء المصريات بإيجاد مسارات وآليات عمل تُعزِّز حقوق النساء. وعلى الرغم من أن أغلب تلك المبادرات شكلية تفتقد لأطر قانونية واضحة فإنه يمكن إلقاء الضوء على مبادرة خاصة بوزارة الداخلية جاءت على النحو التالي:

1. تقوم وزارة الداخلية بإنشاء أقسام شرطة في كافة مديريَّات الأمن لمكافحة جرائم العنف ضد النساء.
2. يتم توقيع بروتوكول مع «المجلس القومي للمرأة» بهدف دعم التعاون القائم بين المجلس ووزارة الداخلية -وخاصة مصلحة الأحوال المدنية- لاستخراج 225 ألف بطاقة رقم قومي للسيدات غير القادرات على مستوى محافظات مصر خلال ثلاثة أشهر، بالتعاون مع مصلحة الأحوال المدنية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء.
3. يتم توقيع بروتوكول تعاون بين المجلس القومي للمرأة ووزارة الداخلية لتعزيز التعاون بين الجانبين في مجال حماية النساء، والتأكيد على احترام حقوقها. ويُسهَّم البروتوكول في تسهيل اطلاع محامي مكتب الشكاوى بالمجلس وتحرير محاضر للسيدات التي تم التحرش بهنَّ، بالإضافة إلى إنشاء إدارة «متابعة جرائم العنف ضد المرأة». وجاء إنشاء هذه الإدارة كمبادرة من وزارة الداخلية بهدف متابعة جرائم العنف ضد النساء التابعة لقطاع حقوق الإنسان في مايو 2013. وهذه الإدارة المتخصصة تعتمد على الشرطة النسائية لمتابعة كل ما تتعرَّض له النساء من صور العنف. وتم إلحاق ضابطين من الطبييات النفسيات لتشجيع النساء على الإبلاغ عن أي واقعة دون حرج وتلقَّى أعضاؤها تدريبًا في الولايات المتحدة الأمريكية على أحدث وسائل مكافحة العنف ضد النساء.

1 اليوم السابع، 31 ديسمبر 2015، متاح على:



وتستهدف الإدارة في إطار عملها دعم النساء ليتخذن قرار الإبلاغ، لاسيما في ظل خجل العديد من السيدات والفتيات وترددهن في الإبلاغ خوفاً من الأهل أو الزوج. ويكون الإبلاغ عن طريق الأرقام الهاتفية التي خصتها الإدارة لتلقي الشكاوى أو عن طريق التوجه إلى مقر الإدارة بوزارة الداخلية.

4.التوسُّع في قبول العنصر النسائي للقيام بمهام شرطية خدمية وتأمينية، وهو ما بدا في تعيين ضابطات في أقسام الشرطة، وإلحاق الفتيات بخدمات جديدة كانت حكراً على الرجال مثل «خدمات المرور».

إن التطورات السريعة التي حدثت على مدار الفترة الانتقالية الثانية بعد مظاهرات 30 يونيو تبدو كافية لتنذر بإدارة تفتقد لرؤية شاملة حول المصالحة والمشاركة الوطنية بين كافة فئات الشعب والتي تتقدمها المجموعات والشخصيات النسائية اللاتي لا زلن يقاومن محاولات الإقصاء المنهجي، سواء كان ذلك على المستوى السياسي والتشريعي وما يشمله ذلك من إصدار قوانين مُنظمة للانتخابات مقيدة لمشاركة النساء في الحياة السياسية الرسمية، أو على المستوى الاجتماعي حيث تفتقدن البيئة المناسبة التي تسمح بحريات أوسع للتحرك والمشاركة بأمان وعلى قدم المساواة مع الرجال، أو على المستوى الاقتصادي الذي ينطوي على كثير من المشاكل الهيكلية التي تمنع تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة.

المحور الثاني

بيئة العملية الانتخابية

ترتبط العملية الانتخابية بثلاث مُحددات متداخلة ومتشابكة تشكل جوهر العملية الانتخابية وتحدد مخرجاتها. وتتمثل تلك المحددات في:

أولاً: البيئة السياسية

ثانياً: البيئة التشريعية

ثالثاً: البيئة الأمنية والاقتصادية.

أولاً: البيئة السياسية المحيطة بالعملية الانتخابية

كان ظهور العديد من الأحزاب السياسية في مصر هو المعنى المباشر لفشل الحياة الحزبية السياسية قبل ثورة 25 يناير وعجزها عن اكتساب ثقة المواطن المصري، وهو ما دفع القوى السياسية لإنشاء أحزاب جديدة بديلة يحاولون من خلالها تنفيذ تطلعاتهم وطرح أفكارهم.

ورغم أن هذه الأحزاب ما زالت في بدايات النشأة لخوض غمار العمل السياسي فإنها ولجت ميدان السياسة واستطاعت خلال فترة وجيزة أن تصبح عنصرًا فاعلاً في التفاعلات الجارية بين قوى الثورة والسلطة الحاكمة خلال المرحلة الانتقالية الأولى (حُكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة). تفاعل البعض بالتأثيرات الإيجابية التي يمكن أن يؤثرها ظهور مثل هذه الأحزاب على إعادة صياغة البنية السياسية الحزبية في مصر، لكن وبعد خمس سنوات منذ ثورة 25 يناير 2011 تغيرت الظروف وتزايدت الضغوط وخنق المجال العام، بل إن بعض تلك الأحزاب انزوى وربما اختفي تمامًا، وهو ما أثر على عملية التحول الديمقراطي في مصر. وانعكس ذلك بشكل خاص على دور النساء في المجال العام؛ فهناك العديد من العوامل التي ساهمت في وصول بعض الأحزاب إلى هذه النتيجة؛ عوامل تتعلق بإطارها الداخلي، وبتفاعلها مع محيطها الخارجي وعلاقتها مع السلطة الحاكمة.

وفي محاولة لاستقراء ملامح خريطة الأحزاب السياسية التي نشأت بعد ثورة يناير وُجِدَ أنها تشير لخمس مجموعات حزبية: أحزاب إسلامية، أحزاب ليبرالية، أحزاب يسارية، أحزاب قومية، وأحزاب بدون صبغة أيديولوجية.



1. الأحزاب الإسلامية:

أحدثت ثورة 25 يناير العديد من التحولات الداخلية في البيئة الحزبية المصرية من حيث قبول النُخب الحاكمة لظهور أحزاب إسلامية ودخولها إلى معترك الحياة السياسية. ويتصدر المشهد حزب «الحرية والعدالة» الذراع السياسية الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين مروراً بأحزاب تابعة للجماعة الإسلامية والحركة السلفية وأهل السنة حتى وصل عدد الأحزاب الإسلامية إلى 20 حزب إسلامي (حزب الوسط، النهضة، التسامح الاجتماعي، الاتحاد من أجل الحرية، مصر الحرة، النهضة الإسلامي، الأصالة، الفضيلة، النور الديمقراطي، التوحيد العربي، وضمير الأمة)

2. الأحزاب الليبرالية:

هي أحزاب تؤمن بآليات السوق الحر والتعددية السياسية والفكرية، ولكنها أصبحت تؤمن بالبُعد الاجتماعي بعد ثورة 25 يناير. وتتمثل الأحزاب الليبرالية في: حزب المصريين الأحرار، الحزب الليبرالي، حزب النهر الجديد، حزب الإصلاح والتنمية، وحزب مصر الحرية.

3. الأحزاب اليسارية:

تؤمن بالأيديولوجية الاشتراكية والانحياز الطبقي للطبقات المُهمَّشة وحقوق العمال والفلاحين، مثل حزب العمال المصري، حزب التحالف الشعبيا الاشتراكي، الحزب الشيوعي، الاشتراكي المصري، حزب العمّال الديمقراطي، حزب الريف المصري، وحزب العيش والحرية «تحت التأسيس».

4. الأحزاب القومية:

تقوم على توجُّهات البعد القومي والمشروع الوحدويّ العربي مثل حزب الكرامة، حزب المؤتمر الشعبي الناصري، الحزب الشعبي الوحدوي، وحزب التيار الشعبي «تحت التأسيس».

5. أحزاب غير أيديولوجية:

هي النسبة الغالبة وسط الأحزاب الجديدة، وتعتمد على شعارات عامة مُتمثلة في «العدل والحرية والكرامة» بدون طرح آليات للتنفيذ مثل حزب ثورة 25 يناير، حزب مصر اليوم، حزب ثورة التحرير، حزب رؤية مصر، حزب شباب 25 يناير.

6. أحزاب اليسار الوسط (الاشتراكية الديمقراطية):

وهي الأحزاب التي تقوم على فلسفة الإيمان بالليبرالية في مستوياتها السياسية والاقتصادية، مع الوضع في الاعتبار أبعاد العدالة الاجتماعية (كالتأمين الصحي الشامل، وحقوق العمال... الخ)، مثل الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي وحزب الدستور.

وعلى الرغم من تنوع الأيديولوجيات السياسية وتعدد الأحزاب السياسية بعد ثورة 25 يناير 2011 فإن المسار السياسي الذي شهدته مصر خلال خمس سنوات بعد الثورة انعكس بالإيجاب في فترات وجيزة وبالسلب في أغلب الأوقات، خاصة الفترة التي أعقبت 30 يونيو 2013.

فقد شهدت الخريطة السياسية تحولاتٍ مغايرة ما بين ظهور حركات وائتلافات سياسية جديدة



مُتمثلة في جبهة ٣٠ يونيو التي تضم (شباب حملة تمرد والتيار الشعبي والدستور والمصري الديمقراطي وما تبقي من شباب ائتلاف الثورة ٢٥ يناير). هذا بجانب جبهة الإنقاذ الوطني التي تشكلت في أعقاب أزمة الإعلان الدستوري في نوفمبر 2012، وكان لها دور هام في توحيد صف القوى المدنية في مواجهة تيار الإسلام السياسي. وبالرغم مما شاب أداءها من قصور، ومع رحيل الرئيس الأسبق محمد مرسي وخلال المرحلة الانتقالية الثانية (المستشار عدلي منصور)، تراجعت بعض الأحزاب ذات التأثير القوي خلال المرحلة الانتقالية الأولى (المجلس الأعلى للقوات المسلحة). ووصل التراجع إلى مرحلة الاختفاء التام من الساحة السياسية، وهو ما انعكس على بيئة العملية الانتخابية سواء الرئاسية أو البرلمانية التي شهدتها مصر بعد 30 يونيو 2013؛ فقد شهدت الساحة الحزبية المصرية إعادة صياغة لبنى التحالفات السياسية والتي تسبق التحالفات الانتخابية، وخاصة بعد تراجع تيار الإسلام السياسي، نتيجة لخروج الإخوان المسلمين من المشهد السياسي (المعلن).

وجاء قانون الانتخابات الذي أصدره الرئيس السابق عدلي منصور مخيباً لآمال القوى الديمقراطية، بل إنه عمل على إعادة المسار الانتخابي في مصر لما كان عليه قبل ثورة 25 يناير 2011. وبمعنى آخر.. لعب النظام الفردي -والذي يقترّب من حيث الشكل والمضمون من النظام الانتخابي 2010 - دوراً في عدم تمكين النساء (كما كان المطلوب)، وهو ما دفع العديد من منظمات المجتمع المدني والجمعيات النسوية للاعتراض على الأطر التشريعية الحاكمة للعملية الانتخابية في مصر والمُتمثلة في (قانون الانتخابات - قانون تقسيم الدوائر - قانون مباشرة الحقوق السياسية) من حيث تأثير مواد تلك القوانين على مشاركة النساء في مجلس النواب.

وجاءت رؤية تلك المنظمات والجمعيات النسوية على النحو التالي:

(تواجه تلك القوانين عدة مشكلات تتعلق بتشكيل اللجنة وعدم وجود نساء داخل اللجنة العليا للانتخابات، ومن ثمّ إدارة مراحل إقرار القانون بالإضافة إلى ما جاء في القانونين من مواد لا تُمثّل على أثرها النساء تمثيلاً عادلاً في المجلس.

وفيما يتعلق بقانون مباشرة الحقوق السياسية فقد خلا من تضمين نساء في اللجان العامة أو الفرعية التي نصّ عليها في المادة 40 من القانون؛ حيث نصّت المادة على أن «يُجرى الاقتراع، تحت الإشراف الكامل للجنة العليا، وتُشكّل هذه اللجنة اللجان الفرعية التي تتولى الإشراف على الاقتراع والفرز برئاسة أحد أعضاء الجهات أو الهيئات القضائية.

ويجوز أن يتولى العضو رئاسة أكثر من لجنة فرعية، على أن يضمها جميعاً ودون فواصل مقرر واحد يُتيح لرئيسها الإشراف الفعلي عليها. وتقوم بالإشراف على اللجان الفرعية لجاناً عامة تُشكّلها اللجنة العليا من أعضاء الجهات والهيئات القضائية، وذلك كله وفق القواعد والإجراءات التي تحددها اللجنة العليا. كما تُعين أميناً أصلياً أو أكثر، وعددًا كافيًا من الاحتياطيين لكل لجنة عامة أو فرعية، من العاملين المدنيين بالدولة على أن يكون من بينهم سيدة.

ويمكن للجنة العليا أن تستعين بالشباب من الجنسين الذين لم يبلغوا سن الخامسة والثلاثين من حملة المؤهلات العليا، وذلك للعمل باللجان الفرعية وفقاً للضوابط التي تضعها في هذا الشأن.



ويمكن للجنة العليا -عند اللزوم- أن تعين احتياطيين من أعضاء الجهات والهيئات القضائية لرؤساء اللجان الفرعية ورؤساء وأعضاء اللجان العامة. ولها أن تعين أعضاء أصليين واحتياطيين من هذه الجهات والهيئات في كل محافظة لمساعدة اللجان العامة في الإشراف على الانتخابات بالمحافظة، وتولي رئاسة لجان الاقتراع أو الحلول محل رئيس أو أعضاء اللجان العامة عند الضرورة.

فكان لزاماً على المشرع أن ينصّ على تضمين نساء من الجهات والهيئات القضائية المشكلة للجان كممثلات للقضاة من أعضاء الجهات والهيئات القضائية من النيابة الإدارية بعد موافقة المجالس العليا لها، وممثلات عن الوزارات المعنية التي تحددها اللجنة العليا على أن يختارهم الوزراء المختصون. ولكن المشرّع اكتفى بوجود سيدة واحدة ضمن العدد الاحتياطي للجان العامة والفرعية، وهو ما نراه تقصيراً من اللجنة المنوط بها إصدار القانون.

طبقاً لقرار رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة تعديل القانون كان على اللجنة أن تدعو الأطراف المعنية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني لحوار مجتمعي حول مشروع القانون الذي كُلفت اللجنة بإعداده، وهو ما لم يحدث، حيث اقتصر على بعض الجلسات غير المعلنة. وتمّ فيما بعد طرح التعديلات بصورة غير رسمية؛ حيث طالعتنا الصحف بمشروع قانون وهو ما يؤكد غياب الشفافية عن عمل اللجنة وصياغة القانون بشكل غير مُرضٍ لمعظم الأحزاب السياسية والمجتمع المدني المعني بالديمقراطية والانتخابات ومشاركة النساء سياسياً.

قامت العديد من المنظمات والمجموعات النسوية والحقوقية والأحزاب بتقديم أكثر من مقترح للجنة المعنية بتعديل القانونين لضمان تمثيل النساء في مجلس النواب القادم. وفي خضم سباق الانتخابات الرئاسية وانشغال كل الأطراف السياسية في مصر بمعركة انتخابات الرئاسة أقرّت اللجنة النصّ النهائي للقانون بتجاهل واضح لكل مقترحات القوى السياسية.

نصّ القانون على تمثيل النساء داخل 4 قوائم ليضمن تمثيلاً لا يقل عن 56 عضوة في البرلمان القادم، وهي نسبة لا تُحقق ما نصّت عليه المادة الدستورية من تمثيل مناسب للنساء، حيث أن نسبة النساء في المجتمع تكاد تقارب نصفه. ومن مشاهدتنا لمشاركة النساء في المجال السياسي العام فيما سبق، هناك ثمة التزام على الدولة لدعم تواجد النساء -ليس فقط في المجال السياسي بمعناه الأوسع ولكن أيضاً في المجالس المنتخبة، لاسيّما في مجلس النواب القادم.

إن وضع النساء يختلف عن الكتل التمثيلية الأخرى التي نصّ عليها القانون، حيث نصّ الدستور على تمثيل مناسب للنساء على عكس الكتل الأخرى التي نصّ على تمثيل ملائم لها. وطبقاً لنسبة النساء في التعداد السكاني في مصر فنسبة التمثيل التي نصّ عليها القانون جاءت غير مرضية، وكان يجب على المشرع أن ينص على تمثيل أكثر عدالة للنساء كما قصد المشرّع الدستوري.

أما فيما يخص النظام الانتخابي فقد نصّ القانون الجديد في المادة الثالثة منه على أن «يكون انتخاب مجلس النواب بواقع (420) مقعداً بالنظام الفردي، و(120) مقعداً بنظام القوائم المغلقة المطلقة. ويحق للأحزاب والمستقلين الترشح في كل منهما». حيث أفرد مساحة أكبر للنظام الفردي الذي يعتمد على القبليّة والإمكانات المادية ولا يدعم الحياة الحزبية المُنهجة، مما يحدّ من قدرة الأحزاب على



ترشيح النساء على المقاعد الفردية ويمنع العناصر النسائية الأقل تمكيناً من أي فرصة فوز بالنسبة الأكبر في البرلمان وقصر ترشحها داخل القائمة.

يتطلب نظام الانتخاب الفردي كثيراً من الإمكانيات المادية لتحمل عبء الحملات الانتخابية التي تتم بشكل فردي في هذه الحالة والعصبيات العائلية والقبليّة، وهي عناصر تفتقر لها كثيرٌ من النساء في هذا الوطن. لذا.. كان لزاماً على المُشرِّع أن يراعي أفراد مساحة أكبر لنظام القائمة.

إن للنظام الفردي عيوبٌ وتأثيرات سلبية على المشاركة السياسية للنساء وقضاياهن بشكل عام. ويُعدُّ أول العيوب تقسيم الدوائر الانتخابية؛ حيث قد تمتد مساحة الدائرة في بعض الأحيان إلى 600 كيلومتر تتخللها مسافات صحراوية، بينما لا تتجاوز مساحة دوائر أخرى العشرة كيلومترات على سبيل المثال.

وقد أدى هذا التفاوت في تقسيم الدوائر فيما يتعلق بالمرشحين على النظام الفردي إلى تركيز المرشحة أو المرشح على منطقة محددة من الدائرة لنشر دعايته الانتخابية والتواصل مع سكانها، الأمر الذي يؤدي إلى عدم معرفة العديد من الناخبين لهذا المرشح أو هذه المرشحة من الأساس. وفي بعض الأحيان يكون الاختلاف الديموغرافي في الدائرة الواحدة هو سبب عدم معرفة الناخبين لهذا المرشح، حيث شاهدنا في الانتخابات البرلمانية 2012/2011 بعض الدوائر التي تضم مناطق سكنية مختلفة أيضاً بين المناطق الغنية والمناطق العشوائية ومناطق صناعية أيضاً في نفس الدائرة، مما يُشكِّل صعوبة بالنسبة للناخبة أو الناخب والمرشحة أو المرشح في آن واحد. فالمرشحة أو المرشح تجد صعوبة في توجيه خطاب وسياسة واحدة للدائرة الواحدة، بينما يجد الناخب أو الناخبة نفسه في حيرة لعدم قدرته على التواصل مع المرشح أو المرشحة بشكلٍ طبيعي.

وتتزايد تلك الصعوبات إذا ما كانت المرشحات من النساء. فالنساء ما لم ينتمين لأحزاب قوية (أحزاب السلطة في الغالب)، أو يمتلكن سلطة مال تُمكنهن من تغطية هذه المساحات الكبيرة، أو سطوة عائلة، لن ينجحن أبداً في الحصول على مقاعد في ظل النظام الفردي.

وثاني تلك العيوب هو المزاج العام للناخب المصري وتفضيله لنوعية معينة من المرشحين. ويُشكِّل ذلك عقبة أساسية في وجه المرشحات من النساء حيث لا يميل المزاج العام لدعم النساء، بالإضافة إلى وجود خطابات رافضة لوجود النساء في الحياة السياسية وعدم قدرتهن على التواجد داخل تلك العملية وخاصة إن كُنَّ نساء داعمات لمنظور نوعي أو من أحزاب أو تيارات سياسية حديثة النشأة.

أما العيبُ الأكثر شيوعاً فهو سيطرة القبليّة والعائلات والمال السياسي وخاصة في الصعيد والأرياف ومنطقة سيناء؛ حيث تسيطر العائلات الكبيرة ذات النفوذ والمال. وتلجأ تلك العائلات إلى فرض نفوذها سواء كان هذا النفوذ يتجسد في سيطرة العائلة على موارد المحافظة أو باستخدام المال في شراء الأصوات أو العصبيّة القبليّة المعنوية أو غيرها من أشكال النفوذ، وهو ما يؤثر بالسلب على المشاركة السياسية للنساء اللاتي تفتقرن -في المجتمعات التقليدية وخاصة بالصعيد- لمثل هذا النفوذ إلا في حالات قليلة للغاية.

إن نظام القائمة النسبية وليست المطلقة أمرٌ يُقوي من الحياة الحزبية في مصر ويفرز برلماناً حزبياً يعبر أكثر عن جموع المواطنين، وفي هذه الحالة يمكن للأحزاب طرح الكثير من النساء للترشح في البرلمان ودعمهن سياسياً ومادياً، مما يؤدي لتمكينهن سياسياً ومشاركتهن في المجال العام ومواقع صنع القرار.

وقد أقرَّ القانون نظام القائمة المغلقة المطلقة بحيث تنجح القائمة التي تحوز على غالبية الأصوات بنسبة 50% +1، وبحيث يُهدر فرص النساء المرشحات في القوائم الأخرى حتى في حالة حصولها على نسبة قد تفوق الأربعين في المائة من نسبة أصوات الناخبين، وكذلك يهدر أصوات الناخبات والناخبين الذين أدلوا بأصواتهم للقوائم الأخرى.

كما أقرَّ القانون في المادة الرابعة منه على 4 دوائر لنظام القائمة في قانون لاحق يراعي نسبة التمثيل السكاني، ولكنه لم ينصَّ على مراعاة التمثيل النوعي؛ فلم يراعِ المُشرِّع العدالة التمثيلية في النوع للتعداد السكاني في الدوائر. ولقد نصَّ على مراعاة الكثافة السكانية العددية دون مراعاة الكثافة العددية طبقاً للنوع.

بالإضافة إلى ما سبق.. فقد خلت المادة 31 المتعلقة بمحظورات الدعاية من ضوابط تشديد العقوبات الخاصة بانتهاك حقوق المرشحات في الدعاية، لكونهن الأكثر عرضة للسب والقذف والتعدي على حرمة حياتهن الشخصية سواء لفظياً أو كتابياً. لذا يجب إضافة العنف الجنسي الممارس ضد النساء في المجال العام كأحد محاذير الدعاية المنصوص عليها في نص المادة (32) من مشروع القانون؛ حيث نصَّت المادة على ثمانية بنود تتضمن الأعمال المحظورة لغرض الدعاية، من بينها البند (3) الذي نصَّ على حظر استخدام العنف أو التهديد باستخدامه، وتجاهل العنف الممارس ضد النساء بأشكاله المختلفة وخاصة العنف الجنسي.

وفيما يخصُّ ضوابط التغطية الإعلامية، فقد جاءت المادة (32) غير مراعية لوضع النساء وكونهن الأقل حظاً في الاهتمام الإعلامي كمرشحات؛ وبناءً عليه.. يجب أن ينصَّ القانون على ضرورة إتاحة مساحة أوسع لتغطية الحملات الانتخابية للمرشحات البرلمانيات كجزء من الدعم والتشجيع المجتمعي لمشاركة النساء ولتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين والمرشحات فيما يتعلق بالوصول لوسائل الإعلام المختلفة.

كما يجب فرض عقوبة مُشدَّدة على أي تغطية إعلامية من شأنها أن تقوم بانتهاك المرشحات سواء بالسب أو السخرية أو انتهاك حرمة حياتهن الخاصة، والتي قد ينتج عنها تعرض حياتهن الشخصية للخطر. ويجب أيضاً إفراد مساحات واسعة في وسائل الإعلام المختلفة للتعريف بالنظام الانتخابي المُزمع تطبيقه للناخبين والناخبات، خاصة مع تطبيق نظام «الكوتة» التمثيلية للنساء على القوائم المطلقة المغلقة التي نصَّ عليها مشروع قانون مجلس النواب الجديد حتى يتسنى للناخبين والناخبات الاختيار على أساس فهم واضح للنظام الانتخابي القائم.

وقد تعرضت المادة (38) من مشروع القانون إلى دور المجتمع المدني كـ «متابع» لسير العملية الانتخابية، دون النصَّ على ضوابط متعلقة بعدم التعرض للمراقبات والمراقبين من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية وحمائيتهم من أي انتهاك يتعرضون له، والتصريح لتلك المنظمات بالمتابعة وحمائيتها من التَّعسُّف الإداري ضدها.



وختامًا، أدّى تجاهل اللجنة المعنية بإعداد القانونين للمطالب التي تقدمت بها المجموعات النسوية ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، أدّى إلى إقرار قانونين لا يمثّلان النساء تمثيلاً عادلاً ومنصفاً في الانتخابات القادمة وفي مجلس النواب القادم؛ حيث تجاهلت اللجنة أكثر من مرة مطالبهم بتضمين نساء داخل اللجنة، واللجان الفنية المختلفة.

وقد تمّ تقديم أكثر من مشروع قانون للجنة يطرحون أكثر من شكل للنظام الانتخابي الأمثل، فطالبت المنظمات بإقرار نظام انتخابي يوجد مساحة أكثر لنظام الانتخاب القائمة لضمان التمثيل المناسب للنساء طبقاً للدستور، ولفرز مجلس نواب يسمح بوجود تكتلات حزبية قوية بداخله لتفعيل استحقاقات دستور 2014، وتمّ تجاهل مشروع قانون يطلب من اللجنة إقرار النظام الانتخابي المختلط؛ بحيث تكون نسبة التمثيل بنظام القوائم 50% وبالنظام الفردي 50% مع جعل القوائم تراتبية، ولكن اللجنة تجاهلت كافة المقترحات المقدمة إليها ونصّت على نظام انتخابي ينحاز للنظام الفردي عن نظام القوائم وبنسبة للنساء لا تحقق ما نصّت عليه المادة الدستورية من تمثيل مناسب للنساء.

إن تمثيل النساء بـ 56 مقعداً في مجلس النواب وبنظّم تغلق أبواب عدة على مشاركة فعالة وحقيقية لنساء متعدّدات أمرٌ يطرح مستقبل مشاركة النساء سياسياً في الفترة المقبلة لتساوٍ عدة، ويؤثر على عدم مشاركة أعداد أكثر من النساء في الحياة السياسية المُقبلة. ولا يحقق ما تستحقه النساء المصريات اللاتي شاركن طوال السنوات الماضية في حراك هذا الوطن ويخل بالاستحقاقات الدستورية.

ثانياً: الإجراءات المتعلقة بالعملية الانتخابية

أصدرت السلطة الحاكمة عدة قوانين ارتبطت بشكل مباشر بالعملية الانتخابية، وتمثلت في تعديلات القوانين الثلاثة المنظمة لانتخابات مجلس النواب (قانون انتخابات مجلس النواب- قانون مباشرة الحقوق السياسية- قانون تقسيم الدوائر)، بجانب القرارات الصادرة عن اللجنة العليا للانتخابات، والقرارات الصادرة عن رئيس اللجنة العليا للانتخابات.



أ. التعديلات على قوانين (مباشرة الحقوق السياسية - مجلس النواب - تقسيم الدوائر):

تمثلت التعديلات في القوانين الثلاثة المنظمة للانتخابات البرلمانية (انتخابات مجلس النواب وتقسيم الدوائر ومباشرة الحقوق السياسية) - بعد قرار المحكمة الدستورية مارس -2015 بعدم دستورية بعض موادها التي صدّق عليها الرئيس عبد الفتاح السيسي بعد انتهاء اللجنة المكلفة من قِبَل رئاسة مجلس الوزراء منها- فيما يلي:

رقم المادة المعدلة	النص المعدل
	قانون تقسيم الدوائر الانتخابية pdf.88-https://www.elections.eg/images/pdfs/laws/Constituencies2015
مادة (1)	تُستبدل المادة الثانية من القرار بقانون رقم 202 لسنة 2014 في شأن تقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب، ليصبح عدد الدوائر 205 دوائر انتخابية بالنظام الفردي تضم 448 مقعداً، و4 دوائر انتخابية بنظام القوائم تضم 120 مقعداً؛ ليصبح الإجمالي 568 مقعداً بمجلس النواب القادم.
مادة (2)	يستبدل بالجدول (أولاً- الفردي) المرفق بقانون في شأن تقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب المشار إليه، الجدول المرفق للقانون.
	قانون مباشرة الحقوق السياسية الصادر بالقرار بقانون رقم 45 لسنة 2014 pdf.92-https://www.elections.eg/images/pdfs/laws/HouseOfRepresentativesAmendments2015
المادة (2)	ما يتعلق بالفئات المحرومة من المباشرة السياسية: وقد عُدلت المادة بوضع كلمة «نهائي» بدلاً من كلمة «بات» ليصبح النص كالتالي: "من صدر ضده حكم نهائي لارتكابه جريمة التهرب من أداء الضريبة أو لارتكابه الجريمة المنصوص عليها في المادة (132) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم 91 لسنة 2005".
المادة (12)	ما يتعلق بتشكيل لجان انتخابات المحافظات: وقد جاء التعديل لينص على أن يحلّ رئيس محكمة الاستئناف بالمحافظة محلّ رئيس المحكمة الابتدائية؛ وذلك في المحافظات التي لا توجد بها محكمة ابتدائية.
المادة (25)	ما يتعلق بالدعاية الانتخابية: فقد عُدّل الحد الأقصى للإنفاق على الدعاية الانتخابية فيما يتعلق بالقوائم الانتخابية، ليُصبح مليوني جنيه ونصف المليون لكل قائمة مكونة من 15 مرشحاً، بدلاً من مليون جنيه فقط، ويصبح سبعة ملايين ونصف المليون بدلاً من ثلاثة ملايين لكل قائمة مكونة من 45 مرشحاً.
	قانون مجلس النواب الصادر بالقرار بقانون رقم 46 لسنة 2014 pdf.92-https://www.elections.eg/images/pdfs/laws/HouseOfRepresentativesAmendments2015
مادة (1)	ما يتعلق بتحديد عدد أعضاء المجلس: عُدلت كي تتوافق مع التعديلات التي تم إجراؤها على قانون تقسيم الدوائر الانتخابية؛ حيث تم زيادة عدد مقاعد المجلس من 540 مقعداً إلى 568 مقعداً، بالإضافة إلى المعينين. وأصبح نص المادة كالآتي: "يشكل أول مجلس نواب بعد العمل بالدستور الصادر في الثامن عشر من يناير 2014 من 568 عضواً، يُنتخبون بالاقتراع العام السري المباشر. ويجوز لرئيس الجمهورية تعيين ما لا يزيد عن 5% من الأعضاء، وفق الضوابط المنصوص عليها في هذا القانون".
مادة (3)	ما يتعلق بتحديد عدد المقاعد المخصصة للانتخاب بالنظام الفردي وعدد المقاعد المخصصة للانتخاب بنظام القوائم الحزبية. وأصبح نص المادة: "يكون انتخاب مجلس النواب بواقع 448 مقعداً بالنظام الفردي، و120 مقعداً بنظام القوائم المغلقة المطلقة، ويحق للأحزاب والمستقلين الترشح في كل منهما".
مادة (8)	البند الأول الذي كان أحد أسباب وقف إجراءات الانتخابات وعدم دستورية قانون مجلس النواب، والذي كان قد نصّ على شرط تمثُّع المرشح بالجنسية المصرية منفردةً، دون الجمع بينها وبين جنسية أي دولة أخرى، ليصبح نصّ البند الأول من المادة كالآتي: "أن يكون مصرياً متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية".
المادة (6)	ألغت التعديلات نصّ الفقرة الأخيرة من المادة، الذي كان قد نصّ على عدم إسقاط عضوية النساء إلا إذا غيّرن انتماءهن الحزبي أو المستقل الذي انتُخبن على أساسه، لتصبحن متساويات في الحقوق والواجبات مع باقي الأعضاء من الرجال.



ب. قرارات رئاسية مرتبطة بالعملية الانتخابية

رصد المرصد البرلماني خلال الفترة التي تلت تصديق الرئيس على تعديلات القوانين الثلاثة المنظمة للانتخابات البرلمانية إصداره قراراً بقانونٍ واحدٍ فقط ارتبط بمجلس النواب، تضمن إلغاء قرار رئيس الجمهورية الأسبق بالقانون رقم 26 لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام قانون المحكمة الدستورية العليا، والذي كان يستهدف تقصير مدة نظر الدعاوى التي تطعن في دستورية قانون انتخابات الرئاسة الصادر مؤخراً (لمدة أقصاها 23 يوماً) بما لا يؤثر كثيراً في جدولها الزمني. وكان نصُّ تعديل القانون على النحو المبين.

إجراءات اللجنة العليا للانتخابات لبدء العمل في انتخابات مجلس النواب:

خلال المدة الزمنية التي حددها المرصد لعدده الثاني، التي انتهت في نهاية أغسطس 2015، تم رصد جميع القرارات التي أصدرتها اللجنة العليا للانتخابات والقرارات التي أصدرها رئيس اللجنة العليا للانتخابات منفرداً، والتي تتعلق بتنظيم انتخابات مجلس النواب، وكانت على النحو التالي:

ج. القرارات التي أصدرتها اللجنة العليا للانتخابات:

القرار الأول: قرار اللجنة العليا للانتخابات رقم 49 لسنة 2015 بشأن وقف تنفيذ القرار رقم 1 لسنة 2015.

القرار الثاني: قرار اللجنة العليا للانتخابات رقم 55 لسنة 2015 بشأن فتح باب التقدم بطلبات التغطية الإعلامية لانتخابات مجلس النواب.

القرار الثالث: قرار اللجنة العليا للانتخابات رقم 56 لسنة 2015 بشأن فتح باب التقدم لمنظمات المجتمع المدني المصرية والأجنبية لمتابعة الانتخابات (المنظمات الدولية والمحلية المقبولة للمشاركة في متابعة الانتخابات): انظر ملحق 1.

ح. القرارات التي أصدرها رئيس اللجنة العليا للانتخابات:

1. القرار الأول- قرار رئيس اللجنة العليا للانتخابات رقم 15 لسنة 2015 بشأن تشكيل لجنة تلقي طلبات تخصيص الرموز الموجهة إلى اللجنة العليا.

2. القرار الثاني- قرار رئيس اللجنة العليا للانتخابات رقم 18 لسنة 2015 بشأن تشكيل لجنة للشكاوى والدعاوى.

3. القرار الثالث- قرار رئيس اللجنة العليا للانتخابات رقم 19 لسنة 2005 بشأن ضم أعضاء للأمانة العامة الدائمة للجنة.

** الجدول الزمني للعملية الانتخابية (انظر ملحق 2).

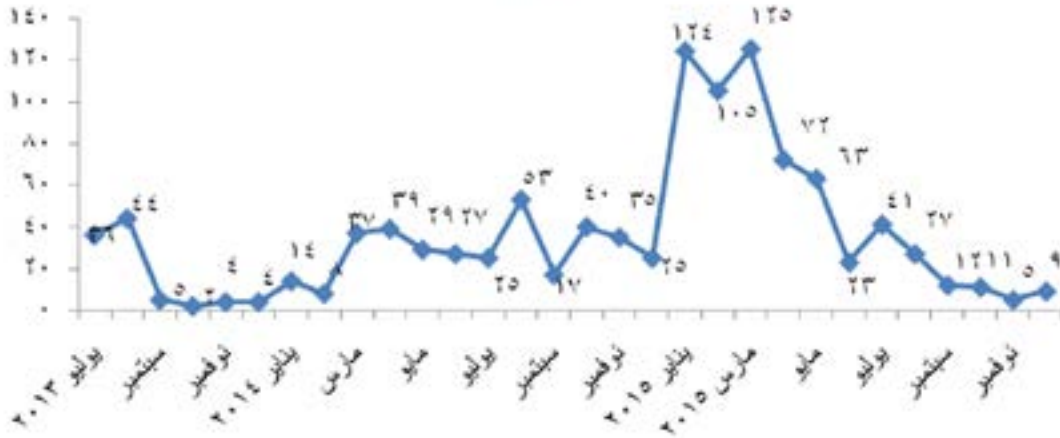
أصدرت اللجنة العليا للانتخابات بتاريخ 30 أغسطس 2015 الجدول الزمني المنظم لسير العملية الانتخابية والذي تبدأ من خلاله فترة تلقي طلبات الترشيح اعتباراً من يوم 1 سبتمبر ولمدة 12 يوماً؛ ويلى ذلك خطوات زمنية تتضمن مرحلتين لإجراء العملية الانتخابية؛ على أن ينتهي الفرز وإعلان مجلس نواب مصري منتخَب قبل نهاية عام 2015.



ثالثاً: البيئة الأمنية المحيطة بالعملية الانتخابية:

تعتبر العوامل الأمنية مؤثراً ثانياً بعد العوامل الاقتصادية في تحديد توجهات الناخبين بمصر، وهذا ما حدث في انتخابات برلمان 1990 وبرلمان 1995؛ حيث لعبت حالة عدم الاستقرار الأمني نتيجة عنف التنظيمات الإرهابية (تنظيم الجهاد نموذجاً) وحالة الضعف الاقتصادي في التسعينيات دوراً هاماً في صياغة توجهات الناخبين في المجالس التشريعية خلال ذلك العقد. وتعرضت الدولة المصرية لسلسلة من أعمال العنف المسلح المتتالية منذ 30 يونيو 2013، والذي أخذ أمثاطاً أكثر حدة مما كان عليه في التسعينيات حيث تطورت أعمال العنف المسلح متخذةً أشكالاً متنوعة يُمكن رصد أهمها فيما يلي:

شكل رقم (1)
تطور أعمال العنف في الفترة من يوليو 2013 وحتى ديسمبر 2015



يوضح الشكل رقم (1) تطور أعمال العنف في الفترة من يوليو 2013 وحتى ديسمبر 2015، حيث شهد المنحنى صعوداً واضحاً في عام 2015. ويُعدُّ شهر مارس 2015 أعلى الشهور من حيث عدد العمليات الإرهابية حيث بلغ عددها 125 عملية إرهابية، يليه شهر يناير 2015 والذي شهد وقوع 124 عملية إرهابية. ولعل ذلك الصعود الواضح في منحنى العنف في عام 2015 جاء نتيجة لما شهدته نفس العام من تصعيد للعمليات الإرهابية في سيناء، والتي تضمنت عدداً من الهجمات المنظمة التي شنها تنظيم أنصار بيت المقدس على عدد من الكنائس والمؤسسات ومواقع تمرکز قوات الجيش والشرطة.

وقد انقسمت أعمال العنف المسلح من قبل التنظيمات الإرهابية إلى ست نوعيات أساسية، وهي: (العبوات الناسفة والقنابل الهيكلية، أعمال حرق المنشآت ووسائل المواصلات الخاصة والعامة، أعمال تدمير البنية التحتية كخطوط الغاز وأبراج الكهرباء والضغط العالي والمحمول، إطلاق نار، سيارات مفخخة، والقذائف بأنواعها). وقد جاءت نوعية العبوات الناسفة كأعلى النوعيات من حيث كثافة وقوعها، حيث بلغت نسبتها حوالي 55% من إجمالي أعمال العنف المسلح الواقعة في عام 2015.

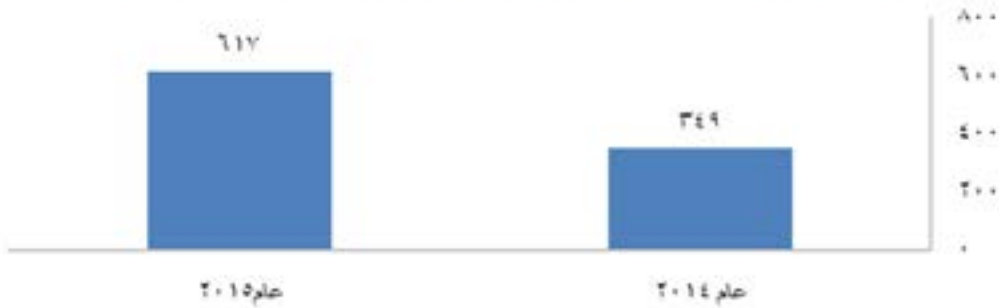


ويلاحظ تزايد نسبتها عما قبل في إجمالي نوعيات أعمال العنف المسلح، وتلاها تدمير البنية التحتية بنحو 17% تقريباً من إجمالي عمليات العنف المسلح في هذه الفترة. وجاء حرق المنشآت ووسائل المواصلات في المرتبة الثالثة بنحو 14% تقريباً من إجمالي العمليات، وفي المرتبة الرابعة حلت عمليات إطلاق النار بنسبة 10% من إجمالي العمليات، ثم استخدام السيارات المفخخة بما يقرب من 3% من عمليات العنف المسلح في تلك الفترة، ذلك علاوة على دخول فئة جديدة لم تكن موجودة من قبل، وهي عمليات العنف باستخدام القذائف بأنواعها لاسيّما الهاون، والتي حلت في المرتبة الأخيرة بما يقرب من 1% من إجمالي عمليات العنف المسلح في الفترة من أول يناير وحتى ديسمبر 2015.

كما يوضح الشكل رقم (2).



شكل رقم (٣)
مقارنة أعداد أعمال العنف المسلح بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥

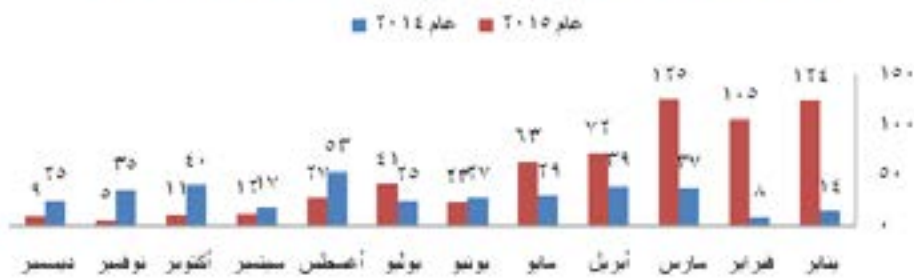


ويوضح الشكل رقم (3) مقارنة التوزيع الزمني لأعداد أعمال العنف المسلح من قبل التنظيمات الإرهابية في مصر بين عامي 2014 و 2015. ويظهر الشكل تبايناً واضحاً في التوزيع الزمني لأعمال العنف بين العامين، ففي الوقت الذي اتجهت فيه أعمال العنف في عام 2015 إلى التراجع بصورة منتظمة، اتسم

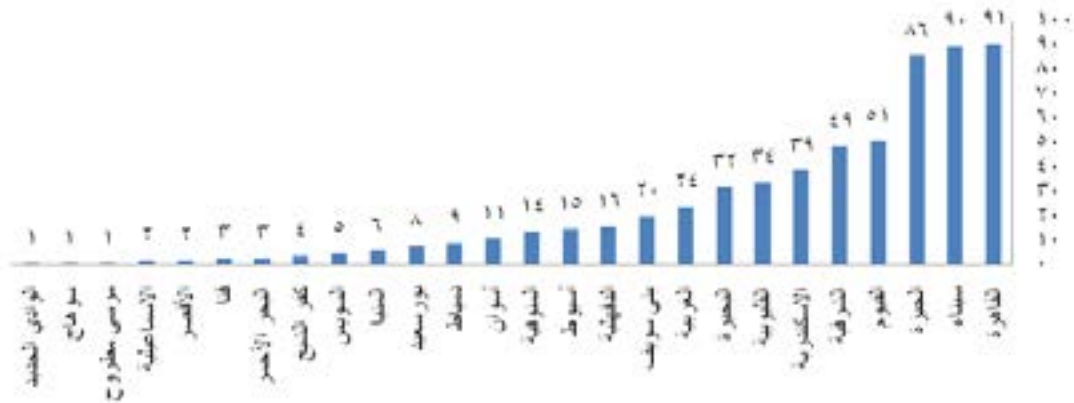


التوزيع الزمني لأعمال العنف في عام 2014 بعدم الانتظام. ولم يشهد تصاعدًا أو هبوطًا تدريجيًا طوال شهور العام؛ ففي الوقت الذي شهد فيه شهرا يناير وفبراير من عام 2014 هبوطًا في أعداد العمليات الإرهابية، شهدت شهور مارس وأبريل ومايو صعودًا نسبيًا. وعلى النقيض من منحى العنف في عام 2015 والذي وصلت العمليات الإرهابية في الشهور الثلاثة الأخيرة منه إلى أدنى درجاتها، نجد أن الشهور الثلاثة الأخيرة من عام 2014 شهدت اتجاهًا للصعود مقارنة بالشهور الثلاثة الأولى من نفس العام. كما يوضح الشكل رقم (4).

شكل رقم (٤)
مقارنة بين التوزيع الزمني لأعمال العنف في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥



شكل رقم (٥)
التوزيع الجغرافي لأعمال العنف المسلح في عام ٢٠١٥



يوضح الشكل رقم (5) أهم المحافظات التي شهدت أعمال عنف مسلح في الفترة من أول يناير 2015 وحتى ديسمبر 2015. تُمثّل المحافظات الثلاثة (القاهرة، سيناء، والجيزة) أعلى المحافظات من حيث أعداد أعمال العنف المسلح. احتلت القاهرة الترتيب الأول من حيث عدد أعمال العنف المسلح والتي بلغ عددها 91 عملية، يليها بفارق ضئيل سيناء والتي شهدت وقوع حوالي 90 عملية عنف مسلح، ثم تحتل الجيزة الترتيب الثالث بواقع 86 عملية عنف مسلح خلال عام 2015، بينما لم تشهد كل محافظة من المحافظات الثلاثة: مرسى مطروح، سوهاج، الوادي الجديد سوى عملية واحدة خلال العام.

ويوضح الشكل رقم (9) النسب المئوية لعمليات العنف المسلح في المحافظات الثلاثة (القاهرة، سيناء، والجيزة) والتي تمثل المحافظات الأكثر اضطرابًا في عام 2015 مقارنة بباقي المحافظات، حيث بلغت



نسبة العمليات في المحافظات الثلاثة 43% من مجمل أعمال العنف المسلح في عام 2015 مقارنة بباقي المحافظات والتي بلغت نسبتها مجتمعة 57%.

وختامًا، يمكننا القول أن الأشهر التي سبقت العملية الانتخابية شهدت حالة من عدم الاستقرار الأمني نتيجة عنف العمليات الإرهابية التي قامت بها بعض التنظيمات المتطرفة. ظهرت أعمال العنف المسلح في كافة محافظات الجمهورية تقريبًا (26 محافظة) وهو ما يعني أن تلك العمليات غطت مساحة ما يزيد عن مليون كم، حيث إن بعثرة تلك العمليات جعلت مسألة التعامل معها من قبل الأجهزة الأمنية من الصعب بمكان.

يُضاف إلى ذلك وجود تنوع كبير في الأماكن التي تم استهدافها لتشمل خطوط الغاز ومُنشآت البنية التحتية خاصة أبراج الكهرباء والضغط العالي التي كانت الأكثر استهدافًا من قبل التنظيمات الإرهابية خلال الفترة من بين الأول من يناير 2015 وحتى ديسمبر 2015، فضلًا عن استهداف شخصيات ومسؤولين كبار في الدولة على غرار حادث مقتل النائب العام من خلال استهداف موكبه بسيارة مفخخة.

ولقد ساعد استمرار حالة التخبط الإعلامي السائدة منذ 25 يناير والتي تجلّت بعد 30 يونيو، والتي ولدت شعورًا لدى المواطنين بعدم الاستقرار الأمني المصحوب بحالة عدم استقرار سياسي، بالإضافة إلى لغة التخوين السائدة لدى أطراف إعلامية عدة تجاه القوى المدنية والشبابية المحسوبة على 25 يناير، ساعد ذلك كله في ضعف المشاركة الانتخابية من قبل المواطنين مقارنة بنسبة المشاركة في انتخابات مجلس الشعب 2011.

وبالنظر إلى نتائج مجلس النواب (سيتم تناولها في المحور الرابع) نجد أن نتائج المحافظات التي شهدت عددًا أكبر من العمليات الإرهابية كانت تميل لصالح الأصوات القريبة من السلطة الحاكمة وبعض الأصوات التي تنادي بتضييق المجال العام وبمزيد من الإجراءات القمعية تحت مسمى محاربة الإرهاب؛ حيث احتلت المحافظات الثلاثة (القاهرة، سيناء، والجيزة) موقع الصدارة من حيث عدد أعمال العنف المسلح في عام 2015، حتى أنه يمكن وصف هذه المحافظات بأنها الأكثر اضطرابًا خلال عام 2015، وهو العام الذي شهد إجراء انتخابات مجلس النواب.

وأخيرًا نجد أن العوامل الثلاثة السابقة (البيئة السياسية العامة- الإجراءات والقوانين الانتخابية- البيئة الأمنية) كانت المحدد الرئيسي لشكل مجلس النواب، بل كان للمتابعين للشأن المصري العام التنبؤ بنتائج مجلس النواب قبل إجراء الانتخابات وإعلان النتائج رسميًا.

المحور الثالث

تجارب المرشحات اللاتي عملت معهن نظرة للدراسات النسوية

عن التدريب بالمعايشة:

هو إستراتيجية للتعامل مع المرشحات وفريق عملهن عن قرب، حيث لا يُكتفي بتدريبهن بل يتم معايشتهن أثناء حملتهن الانتخابية لتحليل نقاط الضعف والقوة والمخاطر والفرص. ويبدأ ذلك التدريب من خلال تحليل دائرة المرشحة الانتخابية لمعرفة ما يلزمها أثناء جولاتها الانتخابية وما يلزمها لجذب الكتل التصويتية المختلفة داخل دائرتها. وتقوم «نظرة» بتطبيق هذه المنهجية مع كل مرشحة على حدة بهدف دعمها على المستوى القانوني، السياسي، النفسي. كما تقدم «نظرة للدراسات النسوية» نفس الدعم لفريق حملتهن الانتخابية.

معايير الالتحاق بالأكاديمية:

لقد حددت الأكاديمية مجموعة المعايير الآتية لاختيار المرشحات اللاتي تعمل معهن منذ بدايتها في عام 2011:

1. لم يسبق لها الترشح على مقاعد الحزب الوطني المنحل.
2. ألا يزيد عمرها عن ٤٥ عامًا.
3. أن يكون لديها خبرة في مجال العمل السياسي أو الاجتماعي أو الحقوقي أو العمالي.
4. أن تكون أقل تمكينًا داخل مجتمعها.

وهذا القرار المنبثق من «نظرة» يرتكز على أن العمل السياسي للنساء لا ينفصل عن العمل السياسي بوجه عام، وأن الوصول إلى حقوق النساء يأتي في إطار ديمقراطي يدعم حقوق الإنسان، لذلك تسعى «أكاديمية المشاركة السياسية للنساء» إلى وجود مجال عام سياسي يدمج النساء داخله، بحيث تستمر الحركة النسوية كحركة سياسية مرتبطة بالمجال العام المفتوح.

وقد قررت «نظرة للدراسات النسوية» ممثلة في فريق الأكاديمية مشاركة المرشحات في رحلتهم السياسية، وذلك بداية من تقديم الدعم القانوني والنفسي، ومساعدة المرشحات كلاً منهن على حدة في فهم دائرتها الانتخابية، مروراً بتحليل نقاط القوة والضعف، والتحديات والفرص (SWOT Analysis). كما قامت الأكاديمية بعقد التدريبات النظرية والعملية لهن ولفريق حملتهن الانتخابية والمندوبين والمندوبات على رصد الانتهاكات في مراكز الاقتراع. بالإضافة إلى ذلك، قامت نظرة بالتداخل مع المرشحات من خلال التدريب بالمعايشة (Mentoring on the Ground) ومشاركتهم حملتهن الانتخابية، والعمل معهن في دوائرهن الانتخابية، ودعم المرشحات حسب قدرة الفريق والوقت المتاح بغض النظر عن انتماءاتهن الحزبية إلا فيما يتعارض مع معايير الأكاديمية وشروطها لاختيار المرشحات.



خمس مرشحات منهن مرشحتان في المرحلة الأولى وهن:

- محافظة أسوان: المرشحة وفاء عبد القوي العشري مستقلة- الدائرة الأولى مدينة أسوان- فردي.
- محافظة الإسكندرية: المرشحة رشا الجبالي مستقلة- الدائرة الثانية منتزه ثاني- فردي.
- الثلاث مرشحات في المرحلة الثانية في انتخابات مجلس نواب عام 2015.
- محافظة القاهرة: المرشحة سلوى علاء-الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي- الدائرة الثالثة عشر بولاق- فردي.
- محافظة القاهرة: المرشحة زينب عبد الرحمن- الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي- الدائرة الثامنة عشر البساتين - فردي.
- محافظة بورسعيد: المرشحة رانيا السادات مستقلة - الدائرة الثالثة الزهور- فردي.

خصائص الدوائر الانتخابية

- محافظة أسوان: المرشحة وفاء عبد القوي العشري مستقلة- الدائرة الأولى مدينة أسوان- فردي.
- الانتماء/ مُستقلة.
- نوع الترشيح/ فردي.
- المرحلة الانتخابية/ الأولى.
- المحافظة/ أسوان.
- عدد المقاعد/ مقعدين.
- موعد الانتخاب/ 18 و19 أكتوبر.
- الرمز الانتخابي/ الشمعة- رقم 10
- الدائرة/ الأولى قسما أول وثن أسوان- ومركزا أسوان وأبو سمبل.
- تواريخ العمل مع المرشحة/ أغسطس 2014 حتى أكتوبر 2015.

الوصف الجغرافي والديموغرافي للدائرة:

عدد الناخبين المُقيدين : 271.107 ، عدد الحضور 62.846 ، النسبة %23.18

إجمالي الأصوات الصحيحة 57.757 ، النسبة %91.95

إجمالي الأصوات الباطلة 5.089 ، النسبة %8.10

تتكون الدائرة الانتخابية من أربع وحدات محلية قرويّة ومنها 11 قرية رئيسية و60 نجعاً وكفراً.



ويضم مركز أسوان مدينة أسوان ومدينة أبو سمبل السياحية، وتقسّم إلى أربع شياخات وهم:
مدينة أسوان شياخة أولى وتضم المناطق: (القروود- الشكباب- الطيباب- أرشكول- الطور - المحطة-
الشلال - جبل شيشة- المرشح- السوق- الجبل- الحدود - الدابودية- شنودة- خلف المساهمة- هيسا-
سهيل- غرب سهيل- الكروور- تنقار - منشية الخزان).

الشياخة الثانية تضم (الجزيرة- الناصرية- الحكروب- السيل الريفي- خور عواضة- عزب كيما-
السييل الجديد- صحاري- السد العالي غرب - السد العالي شرق)

الشياخة الثالثة تشمل (القروود- الكششاب- الطيباب- أرشكول- الطور - المحطة- الشلال - جبل
شيشة- المرشح- السوق- الجبل- الحدود - الدابودية- شنودة-هيسا- سهيل- خلف المساهمة- غرب
سهيل- تنقار- الكروور- منشية الخزان).

والشياخة الرابعة تضم مدينة أبو سمبل السياحية وتضم خمس قرى وهي:

قرية أبو الريش بحري وتضم (قرية أبو الريش بحري- قرية أبو الريش قبلي - وقرية الأعقاب- وقرية
بهريف- وقرية غرب أسوان - قرية الكوبانية)

قرية العلاقي وتضم (وادي العلاقي وتدخل فيها النوبة القديمة- قرى السبوع والمالكي- شاترمة-
السنقاري)

قرية بشاير الخير، وقرية وادي كركر وتضم ثمان قرى. ويوجد في هذه الدائرة عدد كبير من الجمعيات
الأهلية 557 جمعية أهلية.

وتقسم الكتل التصويتية في دائرة أسوان الأولى كالتالي:

قسم أول أسوان: 118447 ألف صوت وتمثل نسبتهم 44% من الكتل التصويتية وتعد هذه النسبة
هي الأكبر في الأصوات.

وقسم ثانٍ أسوان عدد الأصوات: 102961 نَسْمَة تمثل النسبة الثانية في الكتل التصويتية وهي 38%
من الأصوات.

ويأتي بعد ذلك مركز أسوان في المرتبة الثالثة للكتل التصويتية وعدد الناخبين به 44885 بنسبة 17%
تقريبًا من إجمالي الناخبين.

ويأتي أبو سمبل في المرتبة الأخيرة من حيث عدد الناخبين والكتل التصويتية ليصل العدد به إلى 2996
بنسبة 1% فقط من إجمالي كُتَل الناخبين في دائرة أسوان الأولى.

هذا وتستحوذ الفئة العمرية من 21 إلى 30 سنة على الجزء الأكبر من الكتل التصويتية في الدائرة
لتصل إلى 26% من قاطني المنطقة منها 50% للإناث، وتستحوذ الفئة العمرية من 31 إلى 40 سنة على
نسبة 24% من الكتل التصويتية منها 49% للإناث، وتندرج بعدها الفئة العمرية من 41 إلى 50 سنة
لتصل نسبة الناخبين بها إلى 18% من الكتل التصويتية منها 48% للإناث، وأما الفئة العمرية من سن
51 إلى 60 سنة تحتل 13% من كتل الناخبين منها 50% للإناث، ويأتي بعدها الفئة العمرية من 60



سنة فما فوق لتصل إلى 13% من كتل الناخبين منها 54% للإناث وهي النسبة الأكبر للإناث في الفئات العمرية مُطلقاً، وأخيراً الفئة العمرية الأقل نسبة والأصغر سنًا من 18 إلى 20 سنة لتصل 6% من كتل الناخبين بنسبة 47% للإناث.

ومن الملاحظ في هذه الدائرة الانتخابية المساواة والمناصفة التقريبية بين نسب الإناث والذكور (50%) مما قد يرجع إلى كونها تضم المركز والمدينة في أسوان.

ويمكننا القول بأن الدائرة الأولى -مدينة ومركز أسوان- دائرة غير متجانسة لأنها تضم الاختلافات العرقية والدينية والوافدين من المحافظات الأخرى للعمل في السياحة أو الأنشطة التجارية. وهي دائرة تضمُّ المغتربين المقيمين بالمحافظة من أبناء قنا وسوهاج وأسيوط، وبها أيضًا النوبيون والجعافرة وبنو هلال والأقباط والدابودية، وهي دائرة تتصارع فيها القبائل على مقاعد مجلس النواب في إطار التوازنات القبلية دون وضع اعتبار لأي انتماءات سياسية للمرشحين.

وتنقسم دائرة مدينة ومركز أسوان إلى حضر وريف، عدد السكان في الحضر 329949 نسمة (159218 من الإناث و170731 من الذكور) وعدد سكان الريف 85366 نسمة (43128 من الإناث و42238 من الذكور).

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدائرة مدينة ومركز أسوان:

تشمل الدائرة عددًا من الأنشطة التجارية منها القائم على الزراعة وصيد الأسماك والأنشطة الصناعية والتعدين والسياحة، وذلك لأهمية مدينة أسوان ومكانتها السياحية بالإضافة إلى احتوائها على محطات توليد الكهرباء لوجود السد العالي داخل نطاق الدائرة.

والاهتمام بالنظافة في مركز ومدينة أسوان يتم من قِبَل المحافظة، كما تُشرف على مشروع إدارة واستغلال المخلفات الصلبة من خلال جمع وكس ونقل وتدوير القمامة بدائرة المحافظة (أسوان - كوم امبو- إدفو)، تُشرف عليه فنيًا وماليًا وإداريًا طبقًا لقانون النظافة رقم 38 لسنة 1967 والمعدل بالقانون 10 لسنة 2005 ولائحته التنفيذية.

ويهدف المشروع إلى الحفاظ على نظافة المحافظة والعمل على تشغيل أكبر قدر ممكن من أبناء المحافظة المحلية التابعة لها. وفي 25 / 10 / 2009 تم شراء معدات لمشروع النظافة بمدن (أسوان - كوم امبو- إدفو) بإجمالي مبلغ 18.007.000 جنيه (ثمانية عشر مليوناً وسبعة آلاف جنيه فقط لا غير) حيث تم سداد دفعة مقدمة بواقع 25% عند التعاقد وسداد الباقي على 24 قسط شهري.

وفي 1 / 10 / 2010 تم عمل عقد تكميلي لتوريد معدات لمشروع النظافة بإجمالي مبلغ 1.993.000 (مليون وتسعمائة وثلاثة وتسعون ألف جنيه فقط لا غير). وفي 1 / 11 / 2010 تم التعاقد على شراء معدات إضافية لسير حركة العمل بمشروع نظافة المدن بإجمالي تكلفة قدرها 20 مليون جنيه.

وعلى الرغم من ذلك، تُعدُّ مشكلة القمامة وإدارة المخلفات الصلبة قضية رئيسية لدى مواطنين أسوان، إلى جانب المخلفات الخطرة للمستشفيات. ويتضمن برنامج المرشحة وفاء عشري العمل على التخلص من المخلفات بـ صور صديقة للبيئة من خلال تكليف شركات وطنية -بتشجيع من القطاع الخاص



والمبادرات الأهلية- بجمع القمامة، وتشجيع الشباب لعمل مشروعات خاصة لإعادة تدوير القمامة.

وتُعدُّ بحيرة ناصر من أهم المظاهر المميزة لأسوان، وهي بحيرة صناعية يبلغ طولها حوالي 500 كم، منها 350 كم في مصر و150 كم داخل السودان. وتم إنشاء البحيرة بين الشلال الأول والثاني نتيجة لبناء السد العالي في أسوان 1969، وتكمن أهميتها الحيوية في أنها تمثل مخزون مصر الرئيسي من المياه العذبة. ومنطقة البحيرة تكاد تكون خالية من الهياكل العمرانية وذلك تأثرًا بالظروف التاريخية من تهجير السكان الأصليين وبناء السد العالي.

وتضمُّ منطقة البحيرة مجموعة من المشروعات الهامة مثل مشروع محاجر الجرانيت والرخام على ضفاف البحيرة، والتي تُعتبر من أهم المحاجر على مستوى الجمهورية لما تحويه من خامات جرانيتية هامة، حيث إن إجمالي عدد محاجر الجرانيت بأسوان فقط يصل إلى 63 محجرًا تم تجديد 44 منها، بجانب 17 محجرًا رمليًا ورمال وزلط، هذا بخلاف المحاجر التي كانت تقع تحت سيطرة الهيئة العامة لبحيرة ناصر بمنطقة «العلاقي» والتي يصل عددها إلى 250 محجرًا للجرانيت والرخام وعدد العاملين بكل محجر يتراوح بين 5 عمال إلى 20 عاملاً.

وتمَّ نقل تبعية المحاجر المُقامة على ضفاف بحيرة ناصر من الهيئة إلى المحافظة بهدف تنمية موارد المحافظة. وجديرًا بالذكر زيادة حصيللة إيرادات المشروع على مستوى المحافظة إلى %008 بواقع 24 مليون جنيه خلال العام المالي 2009 / 2010 بعد أن كان 3 ملايين جنيه فقط.

وأدى ارتفاع نسبة المواطنين المسيحيين في الدائرة ككل، بالإضافة إلى غياب القوى المحسوبة على جماعة «الإخوان المسلمين» واختفائها من المشهد الانتخابي، إلى ظهور الكتل التصويتية للمسيحيين في هذه الدائرة واستطاع المرشح نجيب نصيف شنودة غالي (مستقل) خوض الإعادة في الانتخابات، وهي إحدى المرات المعدودة التي في هذه الدائرة الانتخابية.

الدائرة من منظور النوع:

تُعدُّ الدائرة الأولى مدينة ومركز أسوان ذات أهمية في الدوائر الانتخابية في المحافظة حيث تتميز بمزيج من الطابع الريفي والحضري، ويغلب عليها الطابع الحضري في حين تشتهر بمعالها السياحية ومعاناتها من سوء مستوى المعيشة نتيجة انخفاض العائد من السياح! وساهم هذا في سهولة حركة المرشحة وحملتها الانتخابية.

الخلفية السياسية والاجتماعية والمهنية للمرشحة:

تمتلك المرشحة وفاء عشري رصيّدًا ممتدًا في العمل السياسي؛ فهي ابنة الحاج عبد القوي عشري وحفيدة عبد القادر أبو بكر عضو مجلس الأمة في الثلاثينيات، وعضوة مؤسّسة في حزب الدستور بأسوان، وأمينة الصندوق عن المحافظة سابقًا، وعضوة سابقة في الجمعية الوطنية للتغيير عام (2010)، وعضوة في حملة الرئاسة لدعم البرادعي 2011.



كما أن للمرشحة وفاء عشري تاريخًا في النشاط السياسي، فقد كانت مرشحة سابقة في قائمة «الثورة مستمرة» لانتخابات مجلس الشورى 2012، وعضوة في حملة تَمُرْد بأسوان 2013، وهي الآن عضوة في مجموعة «نساء ضد الفساد» التابعة لمركز «قضايا المرأة المصرية» لكشف مدى القصور والفساد في تنفيذ القوانين أو الأحكام الخاصة بالنساء.

وتُعَدُّ المرشحة وفاء عشري من النساء المهتمَّات بالقضايا النوبية في دائرتها بصفة مستمرة. وهي عضوة بالاتحاد النوبي العام بأسوان، وعضوة بالمجلس الأعلى للنوبة. واهتمَّت أيضا بالملف النوبي ومناقشة أهم مشكلات النساء النوبيات والعمل على محاربة العادات والتقاليد المجتمعية مثل حق النساء النوبيات في الزواج من غير القبيلة، وحقوقهن الاقتصادية بالمطالبة بكتابة قائمة بمستحقات الزوجة.

وتعمل وفاء عشري كمحاسبة حرة، فهي حاصلة على درجة البكالوريوس من كلية التجارة بجامعة عين شمس عام 1991، ثمَّ حصلت على دبلومة الطرق الكميَّة من جامعة عين شمس عام 2008.

إشكاليات الترشُّح في تلك الدائرة بالنسبة للمرشحة:

فبرغم من أن المرشحة وفاء عشري تبدو للوهلة الأولى سيدة تقليدية حيث إنها في منتصف الأربعينات من عمرها وهو ما يعطي انطباعًا بأنها سيدة لا تستطيع كسر التقاليد والعادات، لكنها استطاعت كسر هذه القيود من خلال قيامها بممارسة النشاط السياسي والاجتماعي أثناء مشاركتها في ثورة 25 يناير ومن ثمَّ المطالبة بالتغيير.

استطاعت المرشحة عمل حملات «طَرَق أبواب» في أصعب المناطق من حيث العشوائية وافتقار الأمان مثل عزبة المرشحة وغرب سهيل. وعقدت عددًا من الجلسات مع كبار العائلات والقبائل النوبية في دائرتها. وتمكَّنت المرشحة من الحصول على مرتبة عالية بين المرشحين المفضلين من المجلس النوبي وكانت ضمن العشرة مرشحين الأوائل. حصلت المرشحة على عدد 1563 صوتًا من الدائرة بأكملها، لاعتبارات ترجع إلى المال السياسي وضعف الدعاية الانتخابية للمرشحة والتخبط بينها وبين المرشحات الأخريات من حيث الدعاية.

المرشحون المنافسون الذين استطاعوا النجاح والإعادة في الدائرة الأولى مدينة أسوان:

استطاع أربعة مرشحين خوض جولة الإعادة في انتخابات مجلس النواب وهم:

- صلاح عفيفي عبد الظاهر خليل وعدد الأصوات التي حصل عليها 24.595 بنسبة 42.58% من أصوات الناخبين، وانتماؤه الحزبي لحزب «حماة الوطن» وقد كان من قيادات ونواب الحزب الوطني المنحل. وكان المرشَّح عقيدًا في الشرطة المصرية وتقلَّد منصب مأمور قسم أول أسوان سابقًا واستطاع السيطرة على كافة العائلات والقبائل في الدائرة وقَدَّم خدمات من خلال منصبه السابق.

- نجيب نصيف شنودة الذي حصل على عدد أصوات 6.154 بنسبة 10.65% من إجمالي الناخبين، وهو يُمثِّل الكتلة التصويتية للمسيحيين في تلك الدائرة.



- شرعي محمد صالح عبد الله، وحصل على عدد أصوات 5.964 بنسبة %10.33 من إجمالي الناخبين، وهو نائب سابق في مجلس شورى لعام 2010 ولديه تأييد من القبائل والعائلات في دائرة مدينة أسوان.

- أحمد سيد أحمد حسن، وحصل على عدد أصوات 5.918 بنسبة %10.25 من إجمالي الناخبين.

وفي جولة الإعادة في الدائرة الأولى لمدينة أسوان يحصل على المقعدين النائبان السابقان اللذان يمتلكان السلطة والعائلة والمال السياسي وهما السيد صلاح عفيفي عبد الظاهر خليل والسيد شرعي محمد صالح عبد الله.

محافظة الإسكندرية: المرشحة رشا الجبالي - مستقلة - الدائرة الثانية منتزه ثان - فردي.

الانتماء / مستقل.

نوعية الترشيح / فردي.

الرمز الانتخابي / تمثال نهضة مصر - رقم 22.

المرحلة الانتخابية / الأولى.

موعد الانتخاب / 18 و 19 أكتوبر 2014

المحافظة / الإسكندرية.

الدائرة الثانية قسم ثان منتزه.

مسقط الرأس / أبو قير.

تواريخ العمل مع المرشحة / من يوليو 2014 حتى أكتوبر 2015.

عدد المقاعد / 3 مقاعد.

الوصف الجغرافي والديموغرافي للدائرة:

عدد الناخبين 384.279، وعدد الحضور 86.426 بنسبة %22.49، إجمالي الأصوات الصحيحة 77.417 بنسبة %89.58، وإجمالي الأصوات الباطلة 9.007 بنسبة %10.42.

وتم إنشاء حي منتزه ثان طبقاً لقرار رئيس الوزراء رقم 1189 لسنة 2013 التابع له قسم ثان المنتزه بناءً على قرار وزير الداخلية رقم 10053 لسنة 2006 بإنشائه. ويتكون قسم ثان المنتزه من ثمان شياخات وهي: شياخة المندرة بحري- المندرة قبلي- المعمورة - العمروي- الناصرية (الكوبانية الانجليزية سابقاً)، ظلمبات الطابية، أبو قير الشرقية ، وأبو قير الغربية.

ويوجد بحي المنتزه ثانٍ ظهير ريفي يتمثل في العزب والقرى واتساع رقعة الأراضي الزراعية التي تشمل العصافرة حتى يسار شارع 45، العماروة ، الملاحه ، الرأس السوداء، عزبة المكنة، عزبة العرب الكبرى والصغرى، عزبة الرحمانية، عزبة الجبل، عزبة اسكوت، عزبة حوض 10 ، حوض 12، عزبة البرنس



البحرية، عزبة كرملة، عزبة قبلة، عزبة الكوبانية، عزبة حوض 11، عزبة مقنص، عزبة دبانة، سيكلام. وتتميز دائرة المنتزه ثان بأنها منطقة غير متجانسة تضم (ريف - حضر - سكان ذوي أصول صعيدية - فلاحين - عرب - مسيحيين - مسلمين - صيادين - مزارعين). وتضم المنتزه قلعة صناعية كبرى نذكر منها على سبيل المثال مصنع سماد أبو قير، ومصانع تكرير البترول في أبو قير وغيرها من الصناعات الهامة على مستوى المحافظة والدولة بشكل عام.

كما تضم مقومات سياحية هامة منها قصر وحدائق المنتزه ومنطقة المعمورة السياحية، بالإضافة إلى المناطق الأثرية الواقعة في نطاق الحي طابية كوسا 1، وطابية البرج 1، والأماكن الأثرية الدينية سواء المسيحية أو الإسلامية.

ويمكننا القول بأن هذه الدائرة متجانسة إلى حد ما ويوجد بها مناطق متجانسة تم تحديدها بمساعدة المركز التخطيطي لإقليم الإسكندرية التابع للهيئة العامة للتخطيط العمراني بالإسكندرية. وتنقسم المناطق إلى مناطق متميزة (المعمورة) ومناطق متوسطة (أبو قير والمندرة بحري)، وهناك بعض المناطق غير المتجانسة تفتقر إلى الخدمات الأساسية من المرافق والمدارس التي تعادل الزيادة السكانية في الحي بأكمله.

وتستحوذ الفئة العمرية من 18 إلى 20 سنة على حوالي 6% من كتلة الناخبين، وتستحوذ الفئة العمرية من 21 إلى 30 سنة على نسبة 28% من الناخبين، بينما تمثل الفئة العمرية من 31 إلى 40 سنة نسبة 23% من الناخبين، والفئة العمرية من 41 إلى 50 سنة تمثل نسبة 16% من كتلة الناخبين، والفئة العمرية من 51 إلى 60 سنة نسبة 14,5% من الناخبين، وتستحوذ الفئة العمرية من 60 سنة فيما فوق على النسبة الأكبر في كتلة الناخبين لتصل إلى 12,5% من الناخبين. وتمثل نسبة الإناث حوالي 50% تقريباً من إجمالي الناخبين.

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدائرة:

أبو قير - قسم المنتزه ثان بمنطقة طوسون: ويمتد القطاع شارع 45 وحتى أبو قير، ويضم 9 نقاط شرطة وعدداً من المنشآت والهيئات ذات الأهمية الحيوية منها 6 محطات كهرباء - 3 محطات صرف صحي - محطتين لمياه الشرب - 9 مستشفيات ومراكز صحية حكومية - إدارات عامة تابعة للوزارات المختلفة - 257 مدرسة لجميع المراحل التعليمية بالإضافة إلى 16 معهداً أزهرياً - كُليتين تابعتين لجامعة الإسكندرية (السياحة والفنادق - التربية الرياضية بنين) - بالإضافة إلى فروع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا (أبو قير - ميامي) - مركز شباب أبو قير الدولي - المعهد الديني بالعصافرة وفرع جامعة الأزهر بالمندرة.

كما يضم حي المنتزه قلعة صناعية كبرى نذكر منها مصنع سماد أبو قير - شركة الورق الأهلية - مصانع تكرير البترول بأبي قير - مصانع قهاوإدفينا للصناعات الغذائية - شركة الكتان.



ويُتَّسَم حي المنتزه ثانٍ بأنه من مراكز الصناعات الهامة في المحافظة، إذ يتواجد به مصانع سمد أبو قير، ومصنع تكرير البترول في أبي قير. وفي تقرير أوضاع التعليم بمحافظة الإسكندرية يلاحظ ارتفاع نسبة الأمية في منطقة المنتزه في الحي الأول والثاني.

ومن حيث الإنارة سجّل حي المنتزه أعلى نسبة في استهلاك الطاقة، بالرغم من وجود مناطق بدون أعمدة إنارة تفتقر إلى المرافق الصحية، إلى جانب الأزمة الكبرى التي تعرضت لها محافظة الإسكندرية من إهلاك للبنية التحتية بسبب السيول، حيث تعرضت عدة مناطق بها للسقوط بسكانها، إلى غير ذلك من الأزمات التي تعرضت لها المحافظة والحي معاً متضمنة أزمة استغلال الشواطئ في أبي قير ومشكلات الصيادين والمزارعين في حي منتزه ثانٍ.

وتمثّل نسبة الدخل المنخفض في حي المنتزه حوالي 4.7%، وتمثل نسبة الدخل المرتفع نحو 46.2% من إجمالي الأسر بالحي وتتركز بمنطقة المعمورة.

ولقد انخفض معدل نصيب الفرد من الخدمات الأساسية بحي المنتزه حيث يبلغ (32، 14، 11)، مقارنة بنصيب الفرد على مستوى مدينة الإسكندرية الذي يبلغ (53، 22، 27)، من الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية على الترتيب.

وتعد أبو قير أكبر المناطق في حي منتزه ثانٍ وتضم أبي قير الشرقية والغربية وعدداً كبيراً من السكان والناخبين. ويوجد بها عددٌ من المصانع من بينها مصنع أبو قير للأسمدة.

نوعية المياه بخليج أبي قير:

أولاً- الصرف الصناعي: يعتبر النشاط الصناعي والمصارف والترع من المصادر الرئيسية لتلوث مياه خليج أبي قير، حيث يتم صرف المخلفات الصناعية السائلة بدون معالجة في خليج أبي قير إما بشكل مباشر أو عن طريق المصرف العام. وتتمركز تلك المشكلة في ثلاث مناطق منها منطقة الطابية في أبي قير، ومن المنشآت الصناعية التي تصرف في المصرف العام لخليج أبي قير شركة «أبو قير للأسمدة».

ثانياً- الصرف الزراعي: يتجمع الصرف الزراعي بما يحمل من ملوثات من منطقة كفر الدوار وأبي قير والطرح والطابية بالمصارف الزراعية بالمنطقة ومنه إلى مصرف العامية ثم إلى خليج أبي قير عن طريق محطة تلمبات الطابية.

ثالثاً- الصرف الصحي: يتم صرف مياه الصرف الصحي الناتج عن المساكن العشوائية الموجودة بمنطقة أبي قير في خليج أبي قير بطريق غير مباشر عن طريق المصارف نظراً لعدم وجود شبكة للصرف بالمنطقة. وقد أدى صرف تلك المخلفات السائلة الصناعية والزراعية والصحية بخليج أبي قير بدون معالجة إلى تلوث الشاطئ من البحر الميت وحتى بحيرة إدكو. وتلقى المنشآت الصناعية بمنطقة خليج أبي قير (شركة أبي قير للأسمدة والكيماويات - شركة قها للأغذية المحفوظة) بمخلفاتها في خليج أبي قير إما مباشرة أو عن طريق مصرف الطابية.



أما الإشكالية الكبرى في الدائرة فتكمن في الحرمان من القطاعات الصناعية والخدمية بما يناسب الزيادة السكانية في الدائرة، وبالتالي فهو يواجه مشكلات جمة في توفير ما يكفي من فرص عمل، إلي جانب مشكلة الصيادين المتمثلة في عدم وجود تأمين اجتماعي وتأمين صحي للصيادين، بالإضافة إلى مشكلة إغلاق الشواطئ لمدة شهر أو اثنين، وعدم توفير معاش لكبار السن من الصيادين، ووجود ميناء أبي قير كمرسى للسفن يعوق حركة الصيد، والحاجة إلى توفير عمل ومعاش للنساء المعيلات في تلك الدائرة.

الدائرة من منظور النوع:

تتميز دائرة المنتزه ثانياً بأنها من أكبر الدوائر الانتخابية لمحافظة الإسكندرية، وهي دائرة حديثة لكنها تضم عددًا كبيرًا من الناخبين، ويغلب عليها الطابع الريفي والحضري والساحلي معًا، وتعاني من مظاهر الفقر الشديد، وقد ساعد تقسيم الدائرة عما سبق في سهولة تعامل المرشحة داخل الدائرة وذلك لكون المرشحة نقابية تعمل باحثة ربط في مصلحة الضرائب العقارية، وتنتمي لعائلة من الصيادين تعرف مشكلاتهم، واستطاعت التعامل مع أكبر فئات في الدائرة كالعمال والصيادين.

الخلفية السياسية والاجتماعية والمهنية للمرشحة:

تعدُّ هذه هي الخبرة الأولى للمرشحة رشا الجبالي عن دائرة المنتزه ثانياً. كانت الجبالي منتمة لحزب «العيش والحرية» -تحت التأسيس- وعند مقاطعة الحزب لانتخابات مجلس نواب لعام 2015، نظرًا لمطالبته بالتحقيق في قضية مقتل الشهيذة شيماء الصباغ والمطالبة بتعديل المنظومة التشريعية القائمة على الانتخابات، قررت المرشحة رشا الجبالي تجسيد عضويتها في الحزب رغبة في خوض تجربة الانتخابات البرلمانية.

تعمل رشا الجبالي كباحثة ربط في مديرية الضرائب العقارية بالإسكندرية، وتمتلك المرشحة رشا الجبالي رصيدًا من العمل النقابي الذي ساهم في تشجيعها على المشاركة في خوض تجربة الترشح لمجلس النواب لعام 2015، وشاركت في تأسيس نقابة مستقلة لموظفي الضرائب العقارية. وتُعتبر الجبالي أحد القيادات النسائية العمالية بالإسكندرية حيث إنها عضوة بائتلاف «المؤتمر الدائم لعمال الإسكندرية» وأصبحت أمينة الصندوق به خلال انتخاباته الأخيرة، في الوقت الذي يشهد فيه جميع أعضاء الائتلاف لها بالنزاهة والإخلاص في خدمة القضايا العمالية خاصة في حالات الفصل التعسفي، وهي أيضًا عضوة في حملة عدالة ومساواة في الأجور، وعضوة في حملة «شركاء في النضال شركاء في القرار» لتمكين النساء من المشاركة في صنع القرار.



إشكاليات الترشح في تلك الدائرة بالنسبة للمرشحة:

تظهر المرشحة رشا الجبالي بمظهر سيدة تقليدية في أواخر الثلاثينات من عمرها -عند التقدم للترشح للانتخابات مجلس النواب -2015 مما قد يعطي انطباعاً من عدم القدرة على كسر الأنماط التقليدية وخوض انتخابات مجلس نواب في مجتمع مثل منتزه ثانٍ، وكانت المرشحة واحدة ضمن ثلاث مرشحات نساء من إجمالي أربعين مرشحاً لتلك الدائرة.

واستطاعت الجبالي أن تحصل على عدد 4802 صوت داخل الدائرة وعدد 36 صوتاً من الخارج في دائرة منتزه ثانٍ وتكون في المرتبة التاسعة عشر في ترتيب المرشحين الأربعين والسيدة الأولى في ترتيب السيدات المرشحات. واستطاعت المرشحة جمع الأصوات من خلال علاقاتها بالقيادات النقابية في أماكن متفرقة، وحملات طرق الأبواب في منطقة أبي قير وحلقة السمك والسوق الشعبي، وعن طريق استضافتها في قهوة شعبية في أبي قير، وبذلك استطاعت تغطية منطقة أبي قير لأنها مسقط رأسها ولديها معارف من العائلة وأصدقاء العمل في تلك المنطقة.

ومن أهم المنافسين الذين استطاعوا خوض الإعادة في دائرة منتزه ثانٍ:

حسين حسن خاطر، مرشح مستقل وعضو مجلس محافظة ويمتلك شركة مقاولات

محمد أشرف محمود السيد سردينه، ويمتلك ثلاث مدارس خاصة وأتوبيسات خاصة وينتمي لحزب الريادة.

إيهاب محمد محمود عبد الجواد أبو كيلة (له أقرباء بمجلس المحافظة والمجالس المحلية يسيطرون على مراكز الشباب في المندرة والعصافرة والمنتزه)

سامح عبد المنعم خليل إبراهيم الشهير بسامح السايح، ينتمي لحزب المؤتمر، ويعمل على مشروع فصول محو الأمية.

محمد أبو فراج عطا سليم- شباب مستقل، نجل عضو مجلس الشعب السابق عطا سليم.

رمضان محمد سعيد- مستقل، ويعمل مهندساً.

وفي جولة الإعادة استطاع الثلاثة النواب أصحاب العائلة والمال السياسي والقبليّة الفوز بمقاعد دائرة منتزه ثانٍ، وهم: حسين حسن خاطر، سامح عبد المنعم خليل إبراهيم الشهير بسامح السايح، ومحمد أبو فراج عطا محمد سليم.



محافظة القاهرة: المرشحة سلوى علاء- الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي- الدائرة الثالثة عشر
بولاق- فردي

الحزب/ المصري الديمقراطي الاجتماعي.

الرمز الانتخابي/ القطار-الرقم 16.

نوعية الترشيح/ فردي.

الدائرة الثالثة عشر (بولاق- الزمالك- قصر النيل- الأزبكية).

مسقط الرأس/ بولاق.

المرحلة الانتخابية: الثانية.

عدد المقاعد/ 1 (مقعد واحد)

تواريخ العمل مع المرشحة: أغسطس 2014 حتى آخر نوفمبر 2015.

الوصف الجغرافي والديموغرافي للدائرة:

عدد الناخبين المقيدين: 156.644 عدد الحضور في الانتخاب 42.088 بنسبة %26 ، إجمالي الأصوات الصحيحة 38.997 بنسبة %92.66، إجمالي الأصوات الباطلة 3.091 بنسبة %7.34.

تتكون الدائرة الانتخابية من أربع مناطق هي: حي بولاق - الأزبكية - الزمالك - قصر النيل. وحي بولاق يتوسط القاهرة وتقرر أن يكون منفصلاً عن حي غرب عندما صدر قرار رقم 1858 لسنة 2002 بإنشاء حي بولاق أبو العلا. ويتكون الحي من 19 شياخة: (أبو العلا- الأحمدين - الترجمان- الجلادين- الجوابر- الخطيرى - السبتية - السندبيسى- الشيخ على- الشيخ فراج- العدوية- العلمي (الفرنساوي سابقاً)- القلاية- حوض الزهور - درب نصر- سنان باشا- سوق العصر- عشش النحل- شركس) وتبلغ مساحة الحي 14 فداناً، كما يبلغ عدد سكانه 84308 نسمة، عدد الذكور 42985 وعدد الإناث 41323، ويحتوي الحي على رملة بولاق وهي من الأحياء العشوائية والأشد فقراً في مصر، ويبلغ عدد الناخبين بالحي 84151 نسمة من حيث الخدمات الصحية والمرافق العامة والمباني غير الآمنة للسكان.

ويُعدُّ حي الأزبكية ثاني أكبر حي في عدد شياخاته بعد حي بولاق ليضم ثمان شياخات وهي: (الجيارة- الريحاني/ قنطرة الدكة سابقاً- الزهار- الفجالة- القبيلة- القللي- عراي- كلوت بك) وعدد سكانه 31955 نسمة منها 17715 ذكور و14240 إناث، وعدد الناخبين في هذا الحي 24347 نسمة.

وهناك أيضاً حي غرب القاهرة الذي يضمُّ قصر النيل الزمالك، وتقسم قصر النيل إلى 4 شياخات وهي (الإسماعيلية - جاردن سيتي- قصر الدوبارة- معروف) ويتكون حي الزمالك من 4 شياخات أيضاً هي (أبو الفدا - الجبلية - عمر الخيام- محمد مظهر). ويبلغ عدد السكان في حي غرب 32190 نسمة، عدد الذكور 16794 وعدد الإناث 15396، وعدد الناخبين في حي غرب القاهرة 43070، ويستحوذ الذكور على عدد 77494 نسمة بنسبة %52 تقريباً وعدد الإناث 70959 بنسبة %48 من إجمالي عدد سكان دائرة



بولاق. وتنقسم الكتل التصويتية للناخبين كالتالي:

تستحوذ الفئة العمرية من 18 إلى 20 سنة على حوالي 4% من كتلة الناخبين، وتستحوذ الفئة العمرية من 21 إلى 30 سنة على نسبة 19% من الناخبين، وبينما تستحوذ الفئة العمرية من 31 إلى 40 سنة على نسبة 20% من الناخبين، والفئة العمرية من 41 إلى 50 سنة تصل إلى نسبة 18% من كتل الناخبين، والفئة العمرية من 51 إلى 60 سنة تصل إلى نسبة 18% من الناخبين، وتستحوذ الفئة العمرية من 60 سنة فيما فوق على النسبة الأكبر في كتل الناخبين لتصل إلى 21%. وتُعدُّ نسبة الإناث في تلك الدائرة من المعدل القومي للسكان وهي 48% تقريبًا.

ويمكن ملاحظة التناقض وعدم التجانس في تلك الدائرة من خلال النظر بعمق في مكونات الدائرة الانتخابية لبولاق؛ حيث يوجد بها حي بولاق العريق وهو من أقدم الأحياء في القاهرة، ويوجد بها عدد من الشياخات والأماكن المُصنَّفة من قِبَل صندوق تطوير المناطق العشوائية كمناطق غير آمنة من الدرجة الثانية في الخطورة مثل منطقة سانتو، والسكان يعملون إمَّا كحرفيين أو موظفين، أو أصحاب أملاك من محلات تجارية وورش وغيرها. وفي نفس الحي تحتوي منطقة الكورنيش على بُرجي النيل سيتي ومول أركيديا ووزارة الخارجية.

وتوجد الكثير من الخلافات حول تطوير مُثلث ماسبيرو ورملة بولاق؛ حيث يعتمد أهالي رملة بولاق وسكان العِشش على المساعدات التي تُقدم لهم من جمعيات محلية مثل جمعية رسالة وجمعية بولاق، بالإضافة إلى عدم وجود شبكات صرف صحي في تلك المناطق، على خلاف حي غرب القاهرة - على سبيل المثال- الذي يضمُّ حي قصر النيل وحي الزمالك. ويتميز حي غرب بالتحضُّر وبأنه من أكثر الأماكن رقيًا في القاهرة وتتركز فيه مباني السفارات الأجنبية ويعتبر من الأحياء الغنية بمحافظة القاهرة.

الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في دائرة بولاق:

حي بولاق من أقدم الأحياء المصرية في القاهرة، ويرجع إنشاؤه إلى عهد الناصر محمد بن قلاوون، ثم حدثت العديد من التغييرات في بولاق في عهد محمد علي واحتوت المنطقة على عدد من الصناعات والأماكن الحرفية منها مصانع الزجاج والطوب وحلج القطن وورش أعمال الحدادة، ثم ساءت الأوضاع في الحي بعد بناء مول أركيديا وأبراج النيل سيتي في التسعينيات وشراء عدد من المصانع والورش وخصختهم، ومن ثمَّ تفاقم مشكلة البطالة، وتدهور الأحوال الاقتصادية في كثير من الشياخات وعدم توفر المرافق العامة وتدهور الخدمة الصحية المُقدَّمة في مستشفى بولاق العام، وعدم توفر الخدمات الصحية ولا الأدوية ولا الرعاية المركزة.

ويأتي كل ذلك إلى جانب المشكلة الكبرى التي تكمن في تنازع الحكومة والسكان على ملكية الأراضي في مناطق مثل رملة بولاق، وعشش الكفراوي، ومثلث ماسبيرو. ويعاني حي بولاق من تدهور المياه والكهرباء والصرف الصحي والخدمات العامة. وتُصنَّف شياخات عدة منها بالعشوائيات من الدرجة الثانية غير الآمنة. يشتهر حي الزمالك بأنه من أرقى وأكثر أحياء القاهرة هدوءً، وهو السكن المُفضَّل لأثرياء المدينة. ويتضمن الحي عددًا من النوادي والمراكز الثقافية والجمعيات المصرية والدولية وعددًا من السفارات.



ومن أهم المشكلات التي تواجه منطقة حي الزمالك رُقُص أهالي الزمالك لإنشاء محطة مترو وهو ما يعني بالنسبة لهم ضياع ملامح الحي الراقي وما يتبع ذلك من تواجد الباعة الجائلين وغيرهم من المظاهر غير الحضريّة، بالإضافة إلى مشكلة الكثافة المرورية المستمرة والدائمة بهذا الحي، ممّا يعبر عن عدم التجانس بين هذا الحي وبين حي بولاق بمشكلاته المجتمعية الضخمة. وقد حاولت المرشحة التواصل مع العائلات الموجودة في حي جاردن سيتي والاجتماع بالنوبيين من خلال جمعية المد.

حي قصر النيل: هو أحد الأحياء القديمة في مصر ويضمُّ عددًا من الأماكن السياحية والتاريخية الهامة منها مجمع التحرير والمتحف المصري ومجلس النواب ورئاسة الوزراء وغيرها من المؤسسات الهامة. ويضمُّ أيضًا مجموعة مبانٍ قديمة أثرية ترجع إلى القرن التاسع عشر وتحتاج للترميم مثل كثير من عمارات الحي. ويفتقر حي قصر النيل إلى وجود مستشفيات ووحدات الصحية، إلى جانب الفوضى من التي يحدثها الباعة الجائلون في معظم المناطق الحيوية، ويفتقر الحي أيضًا إلى مكان انتظار للسيارات.

حي الأزبكية: وهو حي مشهور بتجارة الأوراق والسيراميك والكثير من الورش للحرف المختلفة، والعمارات القديمة. وتتميز بالكثير من الشوارع الضيقة جدًا نتيجة كثرة المحلات ولأن أصحاب المحلات يضعون البضاعة خارج المحل. ويعاني الحي من مجموعة من المشكلات أهمها مشكلة النظافة وانتشار القمامة، فمخلفات الحي تصل يوميًا إلى أكثر من ألف طن من القمامة، 80% منها ناتجة عن الوحدات السكنية والـ20% الباقية ناتجة عن المحال التجارية والوحدات الصناعية. ويعاني حي الأزبكية أيضًا من مشكلة انقطاع التيار الكهربائي باستمرار، ويرجع ذلك إلى سرقة الباعة الجائلين للتيار الكهربائي «علنًا» دون رقابة، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بأعمدة الإنارة ومن ثمَّ شعور الأهالي بالخوف وعدم الطمأنينة في شوارع الحي.

ولا زالت هناك أزمة قائمة بين الباعة الجائلين وبين المحافظة لعدم قيام الأخيرة بتوفير أماكن مخصصة لهم بشكلٍ كافٍ، خاصة في سوق الترجمان وسوق أحمد حلمي. ورغم تلك المشكلات المتعلقة بالباعة الجائلين وغيرها من أصحاب الورش والمحلات التجارية والصناعات الكثيرة فنجد أنهم لا يدخلون في تعداد سكان هذا الحي. ولم تستطع المرشحة سلوى علاء من عقد مؤتمر جماهيري في هذا الحي نظرًا لصعوبة تأمين دخول هذه المنطقة وصعوبة التعامل مع التجار وغيرهم من أصحاب الأملاك، وتمَّ الاكتفاء بطرُق الأبواب وتوزيع الدعاية.

وعلى هذا، تُعتبر دائرة بولاق غير متجانسة من حيث احتوائها على أحياء راقية جدًا وأحياء فقيرة جدًا ومناطق عشوائية وأخرى أكثر خطورة وأقل أمانًا. ووجود الحي الأكبر في الدائرة «حي بولاق» بشيخاته المتعددة وعدد السكان والكتل التصويتية الأكبر ساهم بشكل أكبر في انتشار ظاهرة المال السياسي واستطاعة المرشحين الأغنى والأكثر عطاءً للناس من الفوز في الانتخابات، والمرشَّح الفائز هو محمد المسعود مرشح حزب المصريين الأحرار.

ولقد بذلت المرشحة بالحي الأكبر «حي بولاق» جهدًا كبيرًا، حيث عقدت أربعة مؤتمرات جماهيرية في (السبتية ومثلث ماسيرو والجوابر والجلادين والأنصاري وقهوة بولاق) ناقشت فيها المشاكل الرئيسية للحي مثل ضعف البنية التحتية وسوء الخدمات المقدمة في التعليم والصحة وغيرها، بالإضافة إلى سوء الخدمات الصحية المُقدَّمة بمستشفى بولاق العام وتدني مستوى العلاج والأجهزة الطبية بها وعدم توافر



العدد الكافي من الأطباء.

وعلى الرغم من كون المرشحة حزبية «تتنمي إلى حزب المصري الديمقراطي الاجتماعي»، وكانت عضوة سابقة بالهيئة العليا بالحزب وتعتلي منصب أمين قطاع القاهرة الكبرى باتحاد الشباب، فإن ذلك كله لم يجعلها تحصل على أعداد كبيرة من أصوات الناخبين، حيث حصلت على 633 صوتاً فقط. ويرجع ذلك إلى عزوف الناخبين عن المشاركة في انتخابات مجلس النواب 2015، بالإضافة إلى تدخل عوامل الرشاوى الانتخابية والمال السياسي.

الدائرة من منظور النوع:

تتميز الدائرة الثالثة عشر «بولاق» بأنها دائرة صغيرة وليست كبيرة مثل بعض الدوائر الأخرى. وهي دائرة غير متجانسة من حيث احتوائها على الأحياء العشوائية والأحياء الراقية داخل نفس القطاع. وهي دائرة تعتمد على الخدمات المقدمة من الجمعيات الأهلية حيث تتسم بضعف دور المحليات بها، ولذلك ساهم المال السياسي في نجاح المرشح الذي يرأس جمعية أهلية. وكان هذا التباين الشديد بين الطبقات الوسطى العليا والطبقة الفقيرة سلاحاً ذي حدين. وفي انتخابات مجلس نواب 2015 جدّت ظاهرة انتخابية جديدة حيث إن الدوائر الانتخابية ذات المقعد الواحد لا تساعد النساء على النجاح فيها ولا على الإعادة في تلك الدوائر الانتخابية.

الخلفية السياسية والاجتماعية والمهنية للمرشحة:

تتميز الدكتورة سلوى علاء بأنها سياسية حزبية واستطاعت الوصول لعدد من المناصب داخل حزب المصري الديمقراطي الاجتماعي ووصلت إلى الهيئة العليا للحزب، وتقلّد حالياً منصب أمين قطاع القاهرة الكبرى في اتحاد الشباب.

وبدأت سلوى علاء العمل كعضوة بالحزب المصري الديمقراطي بالبحر الأحمر منذ 2011 كأمانة لجنة الحقوق والحريات، ثم أصبحت القائمة بأعمال أمينة التثقيف وعضوة أمانة وسط القاهرة، واتخذت مناصب إدارية عدة منها مساعد أمين أمانة المهنيين، مساعد أمانة التنظيم، وأخيراً منصب القائم بأعمال أمين محليات على مستوى أمانة وسط القاهرة، وعضوة بأمانة التثقيف المركزي وبأمانة المرأة المركزي، وتهتم بالعدالة الاجتماعية والمساواة بين جميع المواطنين.

وتعمل المرشحة سلوى علاء أخصائية علاج طبيعي في مستشفى بولاق العام مما جعلها تستطيع التواصل مع أهالي بولاق أكثر من غيرهم، وعملت كمساعدة أمينة المهنيين وشاركت في الحشد لانتخابات نقابة الأطباء والتواصل مع أطباء وسط القاهرة. وعملت كمسئولة ملف تطوير مستشفى «بولاق أبو العلا العام» بالحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، وعملت كعضوة في مبادرة «معاً نغير مجتمعنا» لتأهيل 100 شاب وفتاة مسلم ومسيحي ككوادر مجتمعية وسياسية، وهي مُدرّبة تنمية بشرية وكاتبة قصص قصيرة.



إشكاليات الترشح في تلك الدائرة بالنسبة للمرشحة:

سلوى علاء شابة من الشابات المهتمّات بالعمل السياسي، صغيرة السن «في العشرينات من عمرها»، لكنها استطاعت كسر الأنماط المجتمعية من خلال دخول مجال العمل السياسي والحزبي، والترشح لانتخابات مجلس النواب. وعلى الرغم من ذلك استطاعت المرشحة سلوى علاء التواجد في حي بولاق وعمل حملات طرق الأبواب والمؤتمرات الجماهيرية، لكنها لم تستطع القيام بذلك في حي الزمالك واكتفت بتوزيع الدعاية فقط، بينما كان التواصل ضعيفاً جداً في حي الأزبكية وقصر النيل. ومع ذلك لم تحصل المرشحة على أصوات من حي بولاق، وجاءت أعلى الأصوات التي حصدها من حي الأزبكية وقصر النيل والزمالك.

المرشحون المنافسون الذين استطاعوا النجاح والإعادة في دائرة بولاق:

استطاع المرشحان محمد أحمد مسعود عفيفي المنتمي لحزب المصريين الأحرار من الحصول على عدد 12.909 أصوات بنسبة 33.10% من إجمالي الناخبين، وهو رجل أعمال يمتلك العديد من المشروعات الصناعية والسياحية ومنها شركة لصناعة وتصدير السيارات، ويمتلك مدينة سياحية في محافظة شرم الشيخ «مدينة هوليوود السياحية والترفيهية»، بالإضافة إلى امتلاكه جمعية المسعود الخيرية المعروفة لأهالي رملة بولاق وماسبيرو بتقديم الخدمات والمساعدات الإنسانية بصفة مستمرة.

والمرشح الثاني هو محمد مصطفى حسين حمودة، مستقل، وحصل على عدد 10.571 صوتاً بنسبة 27.11% من إجمالي الناخبين، وهو محامي الموكل أحمد عز أمين تنظيم حزب الوطني المنحل والمتهم بعدة قضايا منها إفساد الحياة السياسية في عهد الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك. ولقد اعترف حمودة في أحد البرامج التلفزيونية بأنه من المؤيدين للرئيس المخلوع محمد حسني مبارك. وفي جولة الإعادة تمكّن المرشح محمد أحمد مسعود عفيفي من الفوز بمقعد دائرة بولاق لما يمتلكه من المال السياسي، والانتماء الحزبي القوي والداعم له، وتقديمه للخدمات الإنسانية والاجتماعية داخل دائرة بولاق.



محافظة القاهرة: المرشحة زينب عبد الرحمن الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي- (الدائرة
الثامنة عشر البساتين - فردي).

الحزب/ المصري الديمقراطي الاجتماعي.

نوعية الترشح/ فردي.

الرمز الانتخابي/ القطار-رقم6

المرحلة الانتخابية/ المرحلة الثانية.

موعد الانتخاب/ 22 و23 نوفمبر 2015.

تاريخ العمل مع المرشحة/ من سبتمبر 2015 إلى نوفمبر 2015

المحافظة/ القاهرة.

الدائرة/ الثامنة عشر قسم البساتين.

مسقط الرأس/ البساتين.

الوصف الجغرافي والديموغرافي للدائرة:

يبلغ عدد السكان في دائرة البساتين 458.468 نسمة منهم 232.936 من الذكور و 225.532 من الإناث لتصبح نسبة النساء 49% ونسبة الذكور 51% وهو ما يتفق تمامًا مع المعدل القومي فيما يخص نسب السكان مقسمة على أساس النوع.

ويبلغ عدد الناخبين المقيدين 308.666، وعدد الحضور في الانتخابات 45.588 بنسبة 14.77%، وإجمالي الأصوات الصحيحة 39.587 بنسبة 86.84%، وإجمالي الأصوات الباطلة 6.001 بنسبة 13.16%.

وسمي حيُّ البساتين بهذا الاسم نظرًا لطبيعته السابقة، حيث كان اسمه في عصر المماليك (بساتين السلطان) وكان عبارة عن مساحة ضخمة من الأراضي الزراعية، ثم سقط اسم «بساتين السلطان» وتحول إلى «البساتين» فقط. ويعدُّ حيُّ البساتين من أعرق أحياء القاهرة وله شهرة وتاريخ؛ حيث يوجد به تراث أثري كـ «بير أم سلطان» وهي عبارة عن بئر مائية أنشئت منذ حوالي 1000 سنة لتغذي القاهرة بالمياه وتتبع هذه البئر شمال قسم البساتين مارة بأرض عين الصيرة.

وتشتهر منطقة البساتين بانتشار صناعة مواد البناء من أحجار ورخام وجرانيت وأحجار فرعونية إلى الحد الذي جعل الكثير من المؤرخين يشيرون إلى إسهامات الكثيرين من السكان القدماء لهذه المنطقة في بناء الأهرامات. ويشمل حي البساتين عدة شياخات ومناطق سكنية: البساتين الشرقية، البساتين الغربية، عزبة جبريل، عزبة نافع، عزبة دسوق، مدينة الوحدة، منطقة فايدة كامل ومنشية. ومن أهم المعالم الهامة في حي البساتين: بئر أم سلطان، المنطقة الصناعية بالبساتين، مقابر اليهود، ومقابر البساتين. كانت معظم عائلات البساتين تعمل في مجال الزراعة والفلاحة، وبعض العائلات تعمل في مجال البناء



والمحاجر وقطع أحجار البناء من الجبال المحيطة بالمنطقة كالمقطم وعين الصيرة وطرة وحلوان، بالإضافة إلى عائلات معدودة كانت تعمل في مجال البناء والتشييد. وكانت البساتين تُدار محليًا بنظام العمودية؛ حيث كان لها عمدة معين، وفي نهاية الخمسينيات تم إلغاء نظام العمودية من البساتين، وتم إنشاء نقطة شرطة البساتين التي كانت تتبع قسم الخليفة ثم انتقلت تبعيتها لقسم المعادي ثم تحولت بعد ذلك إلى قسم شرطة البساتين. ومن أشهر العائلات الموجودة في حي البساتين:

عائلة أبو عوف، عائلة الشيخ، عائلة غالي، عائلة عبد الرؤوف، عائلة سلامة، عائلة الزيني، عائلة الجزار، عائلة المطري، عائلة عوض، عائلة شرف، عائلة عقبي، عائلة أبو الخير، عائلة طنطاوي، عائلة معوض، عائلة شبايك، عائلة السعدي، عائلة أيوب، عائلة عزام، عائلة زعلوك، عائلة غياض، عائلة العجارمة، عائلة عبد اللطيف المطراوي، عائلة الحميدة، عائلة عبد الغني، عائلة عبد الواحد، عائلة أبو جلاله، عائلة الجمال، عائلة الغنام، عائلة الصباغ، عائلة فتوح، عائلة محمد محمود شاكر، عائلات العرب. وهناك مجموعة من هذه العائلات تقدمت بمرشحين ممثلين لها في انتخابات مجلس نواب 2015.

وينقسم حي البساتين إلى عدة مناطق منها منطقة مقابر البساتين وتضم مدافن كبار العائلات التي تتميز بالفخامة والبساتين من حولها، ومن أهمها مدفن عائلة أبو عوف، عائلة عبد الرؤوف، عائلة طنطاوي، عائلة السعدي، عائلة عزام، وعائلة عجارمة. وعلى الرغم من ذلك فإن أهالي البساتين الفقراء يسكنون في هذه القبور نظرًا لارتفاع أسعار الوحدات السكنية وثبات موارد الدخل الخاصة بهم. ووفقًا لتقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء يعيش نحو مليون ونصف المليون نسمة في مقابر القاهرة، وظهر ذلك جليًا في عام 1977 حينما حاول محافظ القاهرة وقتها طرد سكان المقابر لكنه فشل بسبب أعدادهم الكبيرة. ويعاني سكان المقابر من ضعف الخدمات الأساسية من كهرباء ومسكن آمن وغذاء ومياه ومرافق عامة.

منطقة شق التعبان: تتميز هذه المنطقة بصناعة الرخام والجرانيت التي تراجعت إلى حد كبير خلال الفترة السابقة، حيث ازدادت مشكلات العمّال بتلك المصانع وخصوصًا بعد تراجع الصادرات الصناعية للرخام والجرانيت؛ حيث تحوي عشرات المصانع التي تضم ما يقرب من ثلاثة آلاف عامل معظمهم من أهالي عزب «خير الله» و«الطحاوي» و«بير أم سلطان». وقد أُغلقت أبواب العديد من هذه المصانع بعد أن غمرتهم مياه المجاري وأتلفت المعدات والآلات.

وتتكون دائرة البساتين من العائلات أصحاب ورش صناعة الرخام والجرانيت، والعمّال في تلك الورش. ويتميز حي البساتين بارتفاع الكثافة السكانية به. وتتسم غالبية شوارعه بأنها ضيقة وغير مستوية، بالإضافة إلى أن «طرنشات» الصرف الصحي تتوسط الطريق إلى المسجد، والقمامة تنتشر في كل مكان، والمسكن مبنية بدون تخطيط ومتلاصقة بصورة لا تعطي مجالًا للحرية أو الخصوصية.

وتستحوذ الفئة العمرية من سن 21 إلى 30 سنة على النسبة الأكبر من كتل الناخبين في تلك الدائرة وهي 28% من إجمالي الناخبين. يأتي بعدها في المرتبة الثانية من حيث النسبة والعدد الفئة العمرية من سن 31 إلى 40 سنة وتمثل بنسبة 25% من الناخبين، ثم الفئة العمرية من سن 41 إلى 50 سنة وتمثل بنسبة 16% من الناخبين، ويأتي بعدها الفئة العمرية من سن 51 إلى 60 سنة وتمثل بنسبة 13% من



الناخبين، والفئة العمرية من 60 سنة فما فوق تمثل بنسبة 11%، والفئة العمرية من 18 إلى 20 سنة تمثل بنسبة 7% من الناخبين. ممّا يعني أن الشباب يحتلون النسبة الأكبر من كتل الناخبين وتعد تقريبًا 53% من إجمالي كتل الناخبين.

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدائرة:

يعد حي البساتين من المناطق العشوائية طبقًا لخريطة المناطق العشوائية التي أعدها صندوق تطوير المناطق العشوائية التابع لرئاسة مجلس الوزراء مثل عزبة خير الله عين الخيالة «1» المملوكة للدولة على مساحة 7.8 أفدنة بـ407 وحدات سكنية، وعزبة خير الله عين الخيالة «مجمع المدارس» المملوكة للدولة على مساحة 1.3 فدان بـ42 وحدة سكنية، وعزبة خير الله عين الخيالة «الطريق الدائري 1» المملوكة للدولة على مساحة 5.9 أفدنة بـ364 وحدة سكنية، وهي منطقة غير آمنة وعشوائية من الدرجة الأولى. وتشترك المناطق العشوائية في معاناتها من مشكلات أساسية كالافتقار إلى المرافق والخدمات الأساسية وتدني مستوى المعيشة، وانتشار الفقر والامية، وسيادة سلوكيات اجتماعية خطيرة.

ومنطقة شقّ التعبان إحدى المناطق العشوائية المُقامة على مساحة ألف فدان أي ما يُعادل 4 ملايين متر مربع، وتقوم على صناعة الرخام والجرانيت وتضمُّ نحو 1300 مصنع وورشة للصناعات التكميلية للرخام، ويعمل بها نحو 25 ألف عامل، بخلاف عمالة مؤقتة تقدر بـ 30 ألف عامل. وتشتهر هذه المنطقة بالطرق غير المتساوية، ونقص الخدمات والمرافق العامة والصحية، إلي جانب انتشار الأمراض الصدرية نتيجة صناعات الرخام والجرانيت.

ويعاني حي البساتين من عدم وجود المستشفيات الجامعية والمستشفيات التعليمية، والمؤسسات العلاجية ومستشفى التأمين الصحي. ويوجد بالحي عيادة واحدة متنقلة ومستشفى جراحة اليوم الواحد، وثلاثة مكاتب صحة، ومستوصف علاجي، وعربة إسعاف واحدة. ويحتوي الحي على أحد عشر مستشفى خاصة. وتتعهد التجهيزات الطبية في المستشفيات الموجودة في حي البساتين حيث لا يوجد بها بنوك دم أو معامل تحاليل أو مراكز غسيل كلوي.

ومن الحصر السابق للخدمات الصحية المُقدّمة في حي البساتين نجد أنها لا تكفي عدد السكان أو الناخبين، في حين يتمتع الحي بعدد من الجمعيات الأهلية يصل إلى 227 جمعية، ونادي نسائي، وستة مشاغل للنساء. ومن هنا يظهر دور العائلات والقبائل الكبيرة في حي البساتين في السيطرة على الورش وغيرها من المصانع في مناطق عدة بالحي. إلى جانب ذلك، يُعتبر حي البساتين المعقل الرئيسي للإخوان المسلمين في الدائرة الثامنة عشرة من محافظة القاهرة، حيث يسيطر الإخوان المسلمون على معظم مساجد المنطقة، بخلاف الانتشار الواسع للسلفيين في الغالبية العظمى لدور العبادة الإسلامية، وهو النمط شبه السائد في المناطق الشعبية بالقاهرة والجيزة. ونجد أن غالبية المحال التجارية الرئيسية خاصة محلات البقالة والبويات غالبًا ما تكون مملوكة لأعضاء مُنتمين للجماعة أو متعاطفين معها على أقل تقدير. وفي الوقت نفسه وبعد أحداث 30 يونيو وانهيار نفوذ «جماعة الإخوان المسلمين» سياسيًا انخفضت نسب تصويت هذه الدائرة الانتخابية لتصل إلى 14.77% من كتل الناخبين.



الدائرة من منظور النوع:

تتسم الدائرة الثامنة عشرة من محافظة القاهرة - دائرة حي البساتين- بأنها دائرة كبيرة نسبياً من حيث عدد السكان والناخبين وتتطلب مقعدين لها وحدها. وتتميز الدائرة بالطابع «العشوائي» في مبانيها وتقسيم المساكن المحيطة بها. وتسيطر العائلات والقبائل الكبيرة بها على رأس المال، لذلك اشتهرت بالرشاوى الانتخابية واستغلال تقديم الخدمات في دعم مرشحين بعينهم دون غيرهم. مما صعب مهمة نجاح أو الوصول لمرحلة الإعادة من سيدة لها باع في العمل الخدمي مثل زينب عبد الرحمن.

الخلفية السياسية والاجتماعية والمهنية للمرشحة:

كانت المرشحة زينب عبد الرحمن عضوة المكتب السياسي في الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي وعضوة الهيئة العليا «سابقاً» وأمينة جنوب القاهرة. وخاضت المرشحة تجارب الترشح للانتخابات البرلمانية عدة مرات: المرة الأولى كمرشحة في انتخابات مجلس الشعب على مقعد «الكوتة» المخصصة للنساء لسنة 2010 بجنوب القاهرة سابقاً، والمرة الثانية كانت عن الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي 2011 عن جنوب القاهرة، والمرة الثالثة في انتخابات مجلس النواب لعام 2015 عن الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي.

والتزمت المرشحة بالبرنامج الانتخابي الموضوع من قبل الحزب في لقاءاتها، كما قدم لها الحزب دعماً لوجستياً من خلال حضور الدكتور محمد أبو الغار عدداً من مؤتمرات المرشحة لدعمها ومساندتها، بالإضافة إلى حضور عدة قيادات حزبية أخرى، ولكن ضعف الموارد المالية المتاحة في الحزب أدى إلى ضعف الموارد المالية المقدمة منه إلى المرشحة الحاجة زينب عبد الرحمن، وكان ذلك عاملاً من عوامل ضعف المرشحة في تلك الدائرة.

وساهم عمل المرشحة كرئيس مجلس إدارة «جمعية الخير للغير لتنمية المجتمع» في معرفتها بالدائرة الانتخابية «حي البساتين» من خلال التعامل مع الأسر المعيلة وغيرها من الفئات الأكثر احتياجاً. وشاركت المرشحة في عدد من المبادرات البيئية «مبادرة تطوير موقف عرب المعادي» وعملت على مساعدة النساء المعيلات من خلال المساهمة في عمل مشروعات صغيرة، فصول محو أمية، وتوعية النساء بحقوقهن القانونية، ومن خلال عملها كعضوة باللجنة العليا للتخطيط لمحو الأمية بحي البساتين ودار السلام، وعضوة لجنة البيئة بحي البساتين.

إشكاليات الترشح في تلك الدائرة بالنسبة للمرشحة:

تعد المرشحة زينب عبد الرحمن من المرشحات اللاتي استطعن كسر الأنماط التقليدية منذ فترة وجيزة؛ فبالرغم من كونها في أوائل الأربعينات من عمرها فإنها استطاعت أن تنشئ جمعية أهلية وأن تتولى رئاستها وإدارتها، كما تمكنت من الوصول إلى مناصب عليا في هيئة الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي. واستطاعت المرشحة عمل حملات طرق أبواب داخل حي البساتين المعروف بالعشوائية. وحصلت المرشحة على عدد 3538 صوتاً متضمنة أصواتها في الخارج.



القَبَلِيَّة والعائلات الكبيرة ودورها في دائرة البساتين:

تعدُّ دائرة حي البساتين دائرة العائلات الكبيرة ويتضح ذلك من نتائج الإعادة في انتخابات تلك الدائرة؛ حيث تنافس أربعة مرشحين كان من بينهم ثلاثة ينتمون لكبار العائلات في حي البساتين، هم: المرشَّح أحمد عبده مصطفى إبراهيم الشهير بأحمد الجزار، وهو من عائلة الجزار ويمتلك مصنعًا للرخام والجرانيت في الدائرة، وحصل على النسبة الأكبر في عدد أصوات الناخبين %27 من إجمالي المصوّتين.

وجاء في المرتبة الثانية من حيث عدد الأصوات المرشح سعيد حنفي السيد محمد شبايك الشهير بسعيد شبايك، وكان يمتلك الدعم الحزبي والعائلي من قِبَل عائلته، وحصل على نسبة %25.4 من إجمالي المصوّتين.

والمرشح الثالث علاء محمد حافظ غالي - مستقل - وحصل على نسبة %16.54 من إجمالي المصوّتين. ويأتي في المرتبة الأخيرة المرشح رأفت سعدي عبد الله عبد الواحد من حزب المصريين الأحرار وقد حصل على نسبة %15.25. ولقد ترشَّح للدائرة 27 مرشحًا بينهم ثلاث سيدات «منهم المرشحة زينب عبد الرحمن». وفي جولة الإعادة الانتخابية لدائرة البساتين نجح المرشحان أحمد عبده مصطفى إبراهيم الشهير بأحمد الجزار، وسعيد حنفي السيد محمد شبايك.

محافظة بورسعيد: المرشحة رانيا السادات مستقلة- الدائرة الثالثة الزهور- فردي.

الانتماء / مستقلة.

نوعية الترشيح / فردي.

المحافظة / بورسعيد.

الرمز الانتخابي / الكاميرا- رقم 28

موعد الانتخاب / 22 و23 نوفمبر، والإعادة 1 و2 ديسمبر 2015.

مواعيد العمل مع المرشحة / من أكتوبر 2015 حتى ديسمبر 2015.

الدائرة / الثالثة- الزهور (الزهور - المناخ- المناصرة).

عدد المقاعد / مقعدين.

مسقط الرأس / المناخ.



الوصف الجغرافي والديموغرافي للدائرة:

يبلغ عدد الناخبين المقيدين 222.726، وعدد الحضور 47.628 بنسبة 21.38%، وإجمالي عدد الأصوات الصحيحة 42.560 بنسبة 89.36%، وإجمالي الأصوات الباطلة 5.068 بنسبة 10.64%. وفي المرحلة الثانية نافست المرشحة في الإعادة على مقعد فردي وفازت به، وحصلت على المقعد البرلماني لدائرة الزهور.

وتتكون الدائرة الثالثة «الزهور» من ثلاثة أحياء: حي المناخ- الزهور- المناصرة. والقرى التابعة لحي الزهور هي (الديبة- المناصرة- الجرابعة وتقع في غرب بورسعيد).

ويتكون حي المناخ من أربعة شياخات (الجلاء - السرايا- المناخ - عدلي)، ويعدُّ حي المناخ من أقدم أحياء بورسعيد ويعمل الغالبية العظمى من أبنائه بحرفة الصيد. وأنشئ حي المناخ منذ حفر قناة السويس عام 1800 ويقيم فيه الغالبية العظمى من الطبقات الفقيرة والمتوسطة، وتتكون النسبة الأكبر من إسكان الحي من مساكن حكومية إلى جانب التوسُّعات العمرانية المُخططة له حالياً ومستقبلاً. ويُقدَّر عدد السكان بالحي بـ 61346 نسمة، ويبلغ عدد الإناث من سن 15-49 (سن الإنجاب) 16730 نسمة، ويبلغ عدد السكان من 45-65 سنة (فئة العمل) 20.873، ويبلغ عدد السكان من 6-15 سنة (تعليم أساسي) 8670. وتُقدَّر إحصاءات الخدمات بالحي كالآتي:

عدد المستشفيات 62

عدد مراكز الإسعاف 23

عدد الأندية الرياضية ومراكز الشباب 64

عدد الجمعيات الأهلية المُعانة 19

إحصاءات السياحة: عدد الفنادق 3

إحصاءات الصناعة: عدد مصانع الحديد 526، عدد مصانع الأسمنت 156، عدد مصانع الأجهزة المنزلية 516، وعدد محطات الكهرباء 170.

حي الزهور: تُقدَّر إحصاءات عدد السكان بـ 999941 نسمة منهم من الإناث من سن 15-49 (سن الإنجاب) 279315 نسمة، وحالات الطلاق تصل إلى 3014. ويُقدر عدد المستشفيات بـ 12 مستشفى، وعدد مراكز الإسعاف بـ 23 مركزاً، وعدد الأندية الرياضية ومراكز الشباب بـ 24 مركزاً، وعدد الجمعيات الأهلية المُعانة بـ 6 جمعيات.

المناصرة- غرب بورسعيد: يُقدَّر عدد السكان بالمناصرة بـ 242651 نسمة، عدد الإناث من سن 15-49 (سن الإنجاب) يقدر بـ 64725 نسمة، وتبلغ حالات الطلاق 468.1 حالة، ويُقدَّر عدد السكان من 45-65 سنة (فئة القدرة على العمل) بـ 82585 نسمة. وتوضح إحصاءات الخدمات بأن المناصرة تحتوي على 42 مركزاً للإسعاف، 73 نادياً رياضياً ومركزاً للشباب، 43 جمعية أهلية مُعانة، ومصنع واحد للحديد.

تستحوذ الفئة العمرية من سن 21 سنة إلى 30 على النسبة الأكبر من كتل الناخبين في تلك الدائرة، بما يُمثِّل 26% من إجمالي الناخبين. يأتي بعدها في المرتبة الثانية من حيث النسبة والعدد الفئة العمرية من سن 31 إلى 40 سنة وتمثِّل بنسبة 22% من الناخبين، وتصل نسب تمثيل الفئات العمرية من سن



41 إلى 50 سنة، ومن سن 51 إلى 60 سنة إلى نفس النسبة «15%» من الناخبين. وتمثّل الفئة العمرية من سن 60 فما فوق نسبة 14% من كتل الناخبين، والفئة العمرية من 18 إلى 20 سنة تمثّل بنسبة 8% من الناخبين. ممّا يعني أن الشباب يحتلون النسبة الأكبر من كتل الناخبين وهي تقريبًا 53%. وتتميّز الدائرة الثالثة- الزهور بارتفاع نسبة النساء في الناخبين عن الذكور لتصل إلى 51% من كتل الناخبين.

ويمكن القول بأن الدائرة الثالثة- الزهور في بورسعيد دائرة غير متجانسة؛ حيث يوجد بها القرى والعزب التي تعاني من فقر شديد في الخدمات والمرافق العامة والصحية، وتوجد بها مناطق أخرى تتمتع بكافة الاحتياجات الأساسية للحياة والمعيشة الجيدة.

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدائرة:

تتكون الحياة الاجتماعية والثقافية لمحافظة بورسعيد من مجتمع ذي خصائص معينة فرضها كلّ من البيئة والموقع؛ حيث تعتبر التجارة وصيد الأسماك من أهم الأنشطة المهنية والاقتصادية بالمحافظة، وعليه فإن البيئة الاجتماعية تنقسم إلى تجّار وعاملين وموظفين بأجهزة الدولة المختلفة. ولذلك تهتمّ المحافظة بانتخابات عُرفها التجارية مثلًا. يحتوي حي الزهور على 12 مستشفى، 23 مركزًا للإسعاف وهو عدد غير كافٍ لعدد سكان تلك المنطقة.

ومن أهم مشكلات الدائرة الثالثة في بورسعيد/ دائرة الزهور زيادة عدد المطلقات، بالإضافة إلى مشكلة الإسكان المتفاقمة، خاصة مشكلة مساكن الأيمن في حي المناخ، حيث تتدهور أحوال السكان ويتواجدون في مساكن غير آمنة ومعرضة للسقوط. ويُعاني الحي أيضًا من ضعف البنية التحتية من حيث المرافق العامة وخطوط شبكات الصرف الصحي، مع عدم وجود إستراتيجية تنمية من قبل المحافظة، بالإضافة إلى انتشار القمامة في شوارع أحياء الزهور والمناخ والمنصرة مما يؤدي إلى انتشار الأمراض والأوبئة.

ومن المعالم المؤثرة في دائرة الزهور وجود الإستاد الذي وقعت به مذبحه الأولتراس التي تمّت بين أولتراس النادي الأهلي والمصري بورسعيدي وأسفرت عن وجود ضحايا من الجانبين. ويزيد من تأزم الواقعة عدم اعتراف الدولة بضحايا وشهداء إستاد بورسعيد وهو ما يُطالب به النواب الحاليون ومنهم النائبة رانيا السادات من خلال حل المشكلة بوجود الطرفين والعمل على إعطاء الحق لأسر وشهداء الضحايا.

ولقد تدنّت الأحوال الاقتصادية للتجار في بورسعيد بعد إلغاء المنطقة الحرة، والمطالبة بتفعيل العمل بالقانون رقم 12 لسنة 1977 للمنطقة الحرة، بالإضافة إلى مشكلة «نحر البحر» التي تمر بها المحافظات السياحية التي تمتلك شواطئ.

يتفاوت تواجد التيار الإسلامي المتمثل في «الإخوان المسلمين» أو السلفيين في دائرة الزهور ومناخ والمنصرة؛ حيث يتواجد السلفيون وحزب النور بكثرة في حي الزهور، وقرى الغرب، كما يتخللون حي المناخ. والسلفيون لهم عدد من المساجد الخاصة بهم منها «رياض الصالحين»، «الصديق»، و«مالك الملك» بحي الزهور، ومسجد «الحسين» بحي المناخ.



الدائرة من منظور النوع:

أصبحت الدائرة الثالثة- الزهور بمحافظة بورسعيد ذات طابعٍ مختلفٍ بعد التقسيم الجديد للدوائر الانتخابية؛ فهي تُعدُّ أكبر الدوائر الانتخابية في المحافظة وتحتوي بداخلها أحياء فقيرة وعشوائية تعاني من الطابع الريفي والحضري معًا، كما أصبحت الدائرة تُمثِّل في البرلمان بمقعدين، ممَّا ساهم في دخول المرشحة لمرحلة الإعادة والفوز بمقعد في جولة الإعادة.

تُعدُّ المرشحة رانيا السادات صاحبة رصيدٍ غنيٍّ في مجال العمل الصحفي خاصة في المؤسسات الصحفية الإلكترونية؛ حيث عملت صحفية مستقلة ومديرة تحرير لجريدة عيون بورسعيد، وعملت محررة صحفية في موقع بورسعيد الباسلة وموقع بورسعيد أرض الفداء، وفي مؤسسة الشبكة الإعلامية رابطة عيون بورسعيد، وصحفية بجريدة الشروق الإلكترونية سابقًا.

القبلية:

لا يتقبل المجتمع - في أغلب الأحيان- وجود النساء في المجال العام والسياسي خاصة في دائرة مختلطة مثل دائرة الزهور؛ حيث يتواجد فيها التيار الإسلامي بعنصره «السلفيين والإخوان المسلمين»، والفلول المنتسبين للحزب الوطني المنحل، وشباب الثورة والفقراء المقيمين في أحياء عشوائية وغير آمنة.

ولكن في دائرة المرشحة رانيا السادات، قام والدها بدور الداعم المالي والإداري من خلال تويُّ إدارة الحملة الانتخابية والإنفاق على الدعاية الانتخابية والمندوبين في يوم الانتخاب. وقام أصدقاء الوالد الحاج السادات عبد الرحمن بدعم المرشحة إلى جانب أعمامها تجَّار الملابس بسوق البالة بحي الزهور، جنبًا إلى جنب مع الأقارب والمعارف المقربين لعائلة السادات، ممَّا دَعَم حملتها بالمصداقية والقبول الجماهيري الذي ساهم في نجاحها.

إشكاليات الترشُّح في تلك الدائرة بالنسبة للمرشحة:

تتنمي النائبة رانيا السادات إلى فئة الشباب داخل مجلس النواب الحالي، فهي في منتصف الثلاثينات من عمرها، وتُعدُّ هذه التجربة هي الأولى من نوعها للنائبة رانيا السادات في الدخول إلى انتخابات مجلس النواب لعام 2015. وقامت السادات بحملات طرق الأبواب في الأسواق وعدة مناطق بحي الزهور، من بينهم عمر بن الخطاب- عثمان بن عفان- خالد بن الوليد- علي بن أبي طالب- عمرو بن العاص- بلال بن رباح، وهي مناطق تتميز بالفقر إلى حدٍ كبير.

وقامت المرشحة بجولة ميدانية في «قرى غرب» لزيارة كبير قرية المناصرة وقرية الجرابعة، وعقدت مؤتمرًا جماهيريًا كبيرًا في المنطقتين الخامسة والسادسة بحي المناخ بمساندة والدها وأعمامها التجَّار، واستطاعت التواصل مع أهالي الدائرة في المناطق المختلفة اجتماعيًا واقتصاديًا. وتُعدُّ السادات من المرشحات اللاتي لا تخفن التعامل مع الناس نتيجة عملها كصحفية واهتمامها السابق بما يسمى بـ «صحافة المواطن».



المُرشّحون المنافسون في دائرة الثالثة الزهور:

خاض تجربة انتخابات مجلس النواب لعام 2015 أربعون عضوًا، وكان من بينهم سيدتان هما المرشحة حنان محمد السيد أَلفي، والمرشحة رانيا السادات عبد الرحمن، والملاحظ أن السيدتين المرشحتين مستقلتان وغير منتميتين لأحزاب سياسية!

حصل كلٌّ من المرشحين الذين استطاعوا الدخول إلي الإعادة على:

شريف صالح محمد عبده من حزب «مصر بلدي» حصل على نسبة %11.57

أحمد محمد أحمد فرغلي حصل على النسبة الأكبر كمستقل %44.98، ونال قبولًا جماهيريًا نتيجة عمله في النشاط التجاري وموقفه من الاعتراض على غلق المنطقة الحرة في بورسعيد، وهو أيضًا من المُرشّحين الشباب.

والنائب أحمد سليمان سليمان - مستقل حصل على نسبة %11.60

وحصلت المرشحة رانيا السادات على نسبة %11.45 من الأصوات، وفي الإعادة استطاع كل من المرشح أحمد فرغلي والمرشحة رانيا السادات الفوز بمقعدَي الدائرة وهما شباب ومستقلّين.



المحور الرابع

النساء في انتخابات مجلس النواب

على الرغم من صعوبة المناخ المحيط بالعملية الانتخابية على مستوياته الثلاثة القانونية والسياسية والأمنية، فإننا نلاحظ ازدياداً في رغبة النساء في الترشح في انتخابات مجلس النواب، خاصة على المقاعد الفردية؛ حيث شكّل إجمالي عدد السيدات المترشحات في انتخابات 2015 النيابية 448 مترشحة، ومثّلت نسبة ترشحن على المقاعد الفردية 54.6%، وهو ما يُشيرُ إلى أن نسبة إقبال السيدات على الترشح بالفردية كانت أكبر من القوائم بفارق بلغ 9.2%، وهو ما يُعتبرُ تحدياً واضحاً من النساء للوضع الصعب المحيط بالعملية الانتخابية.

ولقد لعب المال السياسي دوراً هاماً وحاسماً في نتائج انتخابات مجلس النواب الأخيرة، بل أصبح المال السياسي والانتخابي حاسماً في استقطاب مرشحين لبعض الأحزاب السياسية من ناحية، وعاملاً مؤثراً في تشكيل القوائم والتحالفات الانتخابية من ناحية أخرى، وهو ما انعكس على قدرة العديد من الأحزاب والقوى السياسية على المشاركة في انتخابات مجلس النواب. وتُعدُّ تلك الإشكالية سبباً رئيسياً في انسحاب قائمة «صحوة مصر» التي عجزت عن توفير موارد مالية لإعادة تقديم مرشحي القائمة واستكمال الإجراءات القانونية الخاصة بالترشح. ويُعتبرُ انسحاب قائمة «صحوة مصر» من الانتخابات مثلاً واضحاً على تضيق المجال العام المحيط بالعملية الانتخابية؛ حيث كانت تلك القائمة الصورة الوحيدة التي قد تعبر عن تحالف لقوى المعارضة المصرية بعد 30 يونيو.

ومع انسحاب قائمة صحوة مصر أصبحت العملية الانتخابية تدور بين مؤيدي النظام السياسي الحاكم، خاصة على مستوى القوائم؛ أي أصبحت «المنافسة» الانتخابية- إن صحَّ التعبير- على مستوى القائمة بين أطراف تسعى لتأييد النظام السياسي، وهو ما انعكس على مُجمل العملية الانتخابية. وظهر هذا بوضوح في كتلة أحزاب اليسار التي أعلن أغلبها مقاطعتهم للقوائم الانتخابية، وانتهى عددها إلى المشاركة على المستوى الفردي بـ 43 مرشحاً تم توزيعهم على النحو التالي:



عدد المرشحين من كتلة أحزاب اليسار



- توزيع المترشحات من النساء بمحافظات المرحلة الأولى:

عدد المترشحات بمحافظات المرحلة الأولى



- عدد المترشحات من السيدات في جولة الإعادة بمحافظات المرحلة الأولى:

المرشحات من السيدات في جولة الإعادة



- النتائج النهائية للسيدات بالمرحلة الأولى:



خريطة الانتشار الجغرافي للفائزات بالمرحلة الثانية فردى



وبتحليل الأشكال السابقة نجد الآتي:

بلغ إجمالي عدد المرشحات على المقاعد الفردية 142 مرشحة من إجمالي 2893 مرشحًا على ذات المقاعد، أي بنسبة 4.90% من إجمالي المرشحين على المقاعد الفردية، وبذلك يكون إجمالي عدد السيدات المرشحات في انتخابات 2015 النيابية 448 مرشحة، وهو حاصل جمع الترشح الفردي وتمثيل النساء في القوائم المتنافسة في المرحلتين الأولى والثانية. وتكون نسبة ترشحن على الفردي من إجمالي ترشحن 54.6%، وهو ما يشير إلى أن نسبة إقبال النساء على الترشح الفردي كانت أكبر من القوائم بفارق بلغ 9.2%، ويعكس ذلك اهتمامًا معقولًا وشجاعة مُقدَّرة بالنظر إلى صعوبة الترشح على النظام الفردي وسيطرة المال السياسي على معظم الدوائر الفردية.

ومن الأسباب التي ساعدت النساء على الترشح بالمقاعد الفردية قلة عدد القوائم المُشكَّلة لخوض الانتخابات والتي انحصرت في ثلاث قوائم، منها قائمتان غير مكتملتين من حيث تغطية الأربعة قطاعات بالجمهورية، وهو ما قلل نسبة النساء المرشحات على القوائم، ودفع بعضهن لخوض الانتخابات على المقاعد الفردية.

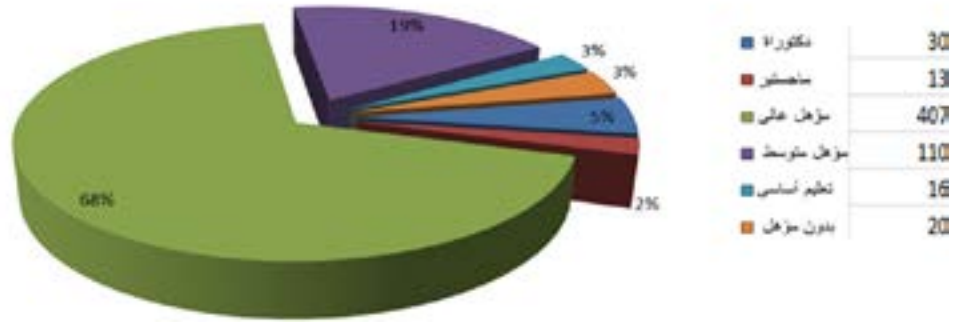
البناء الداخلي لمجلس النواب:

تتشكّل هيئة مكتب مجلس النواب من رئيس البرلمان الدكتور علي عبد العال عضو تحالف «دعم مصر»، والوكيلين النائب محمود الشريف من تحالف «دعم مصر» والنائب سليمان وهدان من حزب الوفد.

ويتشكّل المجلس من 596 نائبًا، منهم 89 نائبة، و57 نائبًا تتراوح أعمارهم بين 25 - 35 سنة. ويتوزع النواب وفقًا للائحة القديمة على 19 لجنة نوعية، تحتل لجنة الدفاع والأمن القومي المرتبة الأولى بعدد نواب بلغ 58 نائبًا بنسبة 9.73% من إجمالي عدد النواب، بينما بقيت لجنة الشؤون الدينية والأوقاف في الترتيب الأخير بعدد 10 نواب بنسبة 1.67%.



وعن التمثيل الحزبي داخل قاعة مجلس النواب، فيحتل حزب المصريين الأحرار المرتبة الأولى بين 19 حزباً بعدد 65 نائباً يمثلون 10.90% من إجمالي عدد النواب، ويليه حزب «مستقبل وطن» بعدد 52 نائباً، ثم حزب الوفد بعدد 34 نائباً، ثم «حماة الوطن» بعدد 18 نائباً، ويمثل حاصل جمع نواب الأحزاب الأربعة تحت قبة البرلمان 169 نائباً بنسبة 70% من إجمالي عدد نواب الأحزاب. ويتطرق «المركز» خلال السطور التالية إلى تحليل البناء الداخلي للبرلمان، راصداً مهن النواب وانعكاسها على أدائهم، وذلك كما يحدده الشكل التالي:

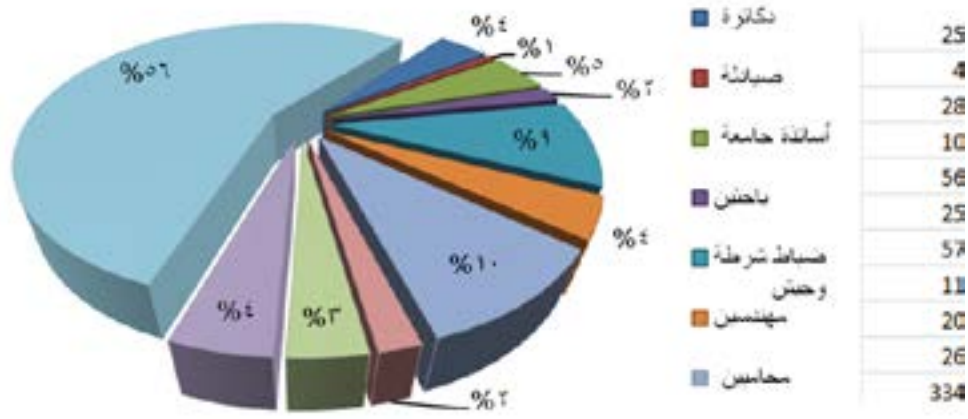


شكل (1): توزيع المؤهلات التعليمية للنواب

يبدو من الشكل السابق أن تنوع المؤهلات التعليمية لنواب البرلمان قد يتيح مساحة ما من القدرة على تجاوز أي أزمات قد تحدث بين النواب، بل ويؤثر في التفاعلات الداخلية التي قد تحدث بين مختلف القوى السياسية الممثلة. ويساعد تنوع المؤهلات كذلك على سرعة انضباط النواب داخل القاعة، واستيعابهم بسرعة للائحة الجديدة. وقد اتضح ذلك خلال مناقشة البرلمان للقرارات الخاصة بالقوانين التي صدرت قبل انعقاده.

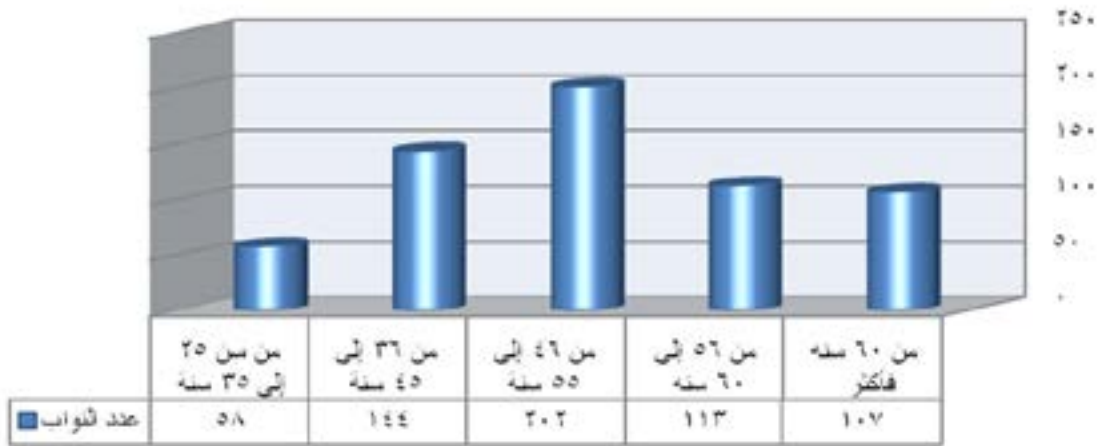
يتضح من قراءة وتحليل الشكل السابق، أن العدد الأكبر من نواب برلمان 2016 حاصلون على مؤهلات عليا، وقد بلغ عددهم 407 نواب تقريباً بنسبة 68.28% من الإجمالي.. وبلغ عدد الحاصلين على درجة الدكتوراه 48 نائباً تقريباً بنسبة بلغت 8.05%، وانخفض عدد نواب التعليم الأساسي إلى 16 نائباً، وعدد غير الحاصلين على مؤهلات إلى 20 نائباً.





شكل (2): توزيع المهن والوظائف في مجلس النواب

يبدو- وفقاً للشكل السابق- تنوع مهن ووظائف نواب برلمان 2016 ما بين أطباء ومهندسين وأساتذة جامعة وصحفيين وضباط ومحاسبين وباحثين في مجالات متفرقة، بالإضافة إلى المهن المختلفة التي اعتاد عليها البرلمان، سواء من المزارعين أو السائقين أو المهن الحرة. وجاءت نسبة النواب المحامين في البرلمان الأعلى بين المهن المنظمة، والتي تحكمها نقابات وأندية مختصة، فقد بلغت نسبتهم 9.65%، وهو ما يُثري لجنة الشؤون التشريعية والدستورية. واحتلت نسبة الضباط من الجيش والشرطة المرتبة الثانية بنسبة بلغت 9.3%، وذلك قد يكون سبباً في أن تحتل لجنة الدفاع والأمن القومي المرتبة الأولى بين اللجان النوعية من حيث عدد النواب.



شكل (3): توزيع أعمار النواب

يُوضّح الشكل السابق أن الشريحة العمرية الأكثر تمثيلاً في مجلس النواب من 46 إلى 55 سنة؛ حيث تبلغ 199 نائباً بنسبة 33.38%. وجاءت في المرتبة الثانية الشريحة العمرية من 36 إلى 45 سنة بنسبة 22.65% من إجمالي عدد النواب المنتخبين والمُعيّنين، وقد كانت دلالة ذلك واضحة على أداء النواب منذ



انعقاد البرلمان؛ حيث لوحظ ارتفاع عدد مطالبات هؤلاء النواب للوزراء والمسؤولين لحل مشاكلهم من خلال تحركات مباشرة إلى مكاتب المسؤولين لعرض مشاكل دوائريهم. أما الشريحة العمرية من 56 إلى 60 سنة فقد احتلت المرتبة الثالثة بعدد نواب بلغ 106 نواب بنسبة 17.78%، بينما بلغ عدد نواب شريحة الشباب من 25 إلى 35 سنة 57 نائباً بنسبة 9.56%.

وبالنظر إلى مستوى النواب الناجحين من حيث التخصصات والمؤهلات الدراسية نجد أن هذا المجلس واحد من المجالس ذات الغلبة للمؤهلات الدراسية العليا.

يُضاف إلى ذلك قلة الفائزين المنتميين لتيار الإسلام السياسي، وهو ما قد يوحي أن هناك اكتساح التيار المدني داخل تشكيلة المجلس وهو ما يظهر من حيث الشكل، فهل يمكن أن ينعكس ذلك على مضمون المجلس من حيث ترشيح النساء للجان النوعية بالمجلس، بجانب اهتمام المجلس بقضايا النساء المختلفة وإصدار تشريعات تساعد على إعادة صياغة البنية التشريعية المقيدة للنساء في مصر؟ هذا ما يمكن ملاحظته خلال المرحلة القادمة من عمر المجلس، على الرغم من تشككنا في ذلك.



التوصيات المبنية على القراءة التحليلية لنتائج هذه الانتخابات من منظور

نسوي

بناءً على قراءة نسوية تحليلية لنتائج انتخابات مجلس النواب، ترى «نظرة للدراسات النسوية» ضرورة طرح أجندة نسوية لهذا المجلس الذي انعقد مع بداية العام، والذي يمرُّ الآن بمرحلة إقرار لائحته الداخلية من أجل تحديد لجانه وتشكيلها ووضع اختصاصاتها.

وقد بدت المؤشرات فيما يخصُّ النساء من النائبات غير مُبشِّرة خاصة مع رفض مجلس الدولة إقرار مبدأ التمييز الإيجابي للنائبات في لجان المجلس، ويبدو أن النواب أيضاً لا يمانعون إلغاء المادة (6) من اللائحة التي تقره، ومن ثمَّ أعلنت النائبات عدم قبولهن لهذا التجاوز ونأمل في خوضهن المعركة حتى نهايتها حتى لا تصير هناك لجان بلا نائبات وحتى لا يُعزَّك عن موضوعات بعينها مثل الموازنة والأمن القومي، وغيرها من الموضوعات التي قد يرى النواب عدم ضرورة مناقشة النائبات لها، مثلما رأى النواب عدم ضرورة لوجود سيدة ضمن مكتب المجلس المشكَّل من رئيسه ووكيله.

وتطرح «نظرة للدراسات النسوية» مجموعة من التوصيات المُتعلِّقة بأجندة هذا المجلس، آملة أن تتبنَّى النائبات هذه التوصيات لكي تكون هناك فرصة لعمل المجموعات والمنظمات النسوية والنسائية المعنية بالسياسات والتشريع مع النائبات على هذه التوصيات التي نطرحها للنائبات والنواب المهتمين بقضايا النساء وتمكينهن السياسي وتحسين وضعهن في المجتمع المصري. ونطرحها أيضاً للجهة الوطنية المختصة بحقوق النساء في مصر المُتمثَّلة في «المجلس القومي للمرأة».

تتضمن التوصيات النقاط الآتية:

- مراجعة قوانين الانتخابات من قِبَل مجلس النواب الحالي:
وتتضمن هذه القوانين مباشرة الحقوق السياسية وقانون مجلس النواب وقانون تقسيم الدوائر، حيث ينبغي **مراجعة النظام الانتخابي** غير الديمقراطي الذي طُبِّق في انتخابات 2015، كما أن هناك ضرورة لمراجعة ضوابط الدعاية والإنفاق الانتخابي في قانون مباشرة الحقوق السياسية.
وفيما يتعلق بتقسيم الدوائر ينبغي أن تُراجَع على أساس **المعايير الدولية** التي تُطبَّق في دول أكثر ديمقراطية وأكثر تقدماً في هذا الشأن. كما يجب أن تُراعى - خاصة في تقسيم دوائر القوائم الانتخابية- العدالة السكانية وتكافؤ الفرص بين القوائم المتنافسة والتي لا بد أن تكون نسبية وليست مطلقة من أجل عملية أكثر تعددية سياسياً.



• أجندة الحقوق والحريات العامة والخاصة:

وقد سبق أن طرحت بعض المنظمات النسائية والنسوية والأحزاب الديمقراطية مجموعة مطالب يجب أن تكون في أولويات الأجندة التشريعية، خاصة فيما يتعلق بالحقوق والحريات العامة التي تؤثر على عموم المواطنين والمواطنین، وانتهاكها يؤثر على المجتمع ككل، مع بعض الاختلافات النوعية فيما يخص النساء اللاتي يتعرضن لانتهاكات مبنية على النوع في كثير من الأحيان، الأمر الذي يظهر بوضوح في ظاهرة العنف الجنسي ضد النساء في المجال العام.

كما ينبغي أن تُطرح قضايا المجال الخاص التي تؤثر على النساء بصورة واضحة، مثل العنف الأسري والأحوال الشخصية وغيرها من الأمور التي تنطبع على المجال الخاص.

• ضرورة وجود لجنة نوعية للنساء داخل المجلس:

على الرغم من عدم إقرار اللائحة الداخلية الحالية لوجود مثل هذه اللجنة، فمن الضروري أن تطالب النائبات بوجودها مستقبلاً بالمطالبة بمراجعة اللائحة الداخلية للمجلس وتشكيل اللجنة، لكي يكون هناك لجنة رسمية تعمل على قضايا النساء النوعية تحديداً. ويجب أن تضم جميع الأطراف من المهتمين سواء من النواب أو النائبات دون أن تعزلهن داخل إطار هذه اللجنة.

• أهمية وجود تكتل نسائي ذي صبغة غير رسمية داخل المجلس:

سيوفر هذا التكتل مساحة خاصة للنائبات لكي يناقشن احتياجاتهن المعرفية والمهاراتية، وأن يضعن أولوياتهن داخل مجلس النواب من حيث القضايا اللاتي يطرحنها، كما سيُمكنهن من تطوير أدائهن التشريعي من خلال عملهن المشترك مع الآلية الوطنية لحقوق النساء وأيضاً مع منظمات المجتمع المدني المعنية بالنساء.

• ضرورة وجود آليات للتمييز الإيجابي للنائبات في اللجان:

لذا يجب أن يتراجع قسم الفتوى والتشريع في مجلس الدولة عن التمييز ضد النساء الذي يطبقه بصورة دائمة، وأن يوافق على المادة (6) من اللائحة الداخلية للمجلس الحالي وأن يلتزم دستورياً بالمادة (11) التي أقرت المساواة للمصريات في كافة المناصب العامة والقيادية.



الملاحق

ملحق (1)

المنظمات الدولية والمحلية المقبولة في عملية متابعة انتخابات مجلس النواب 2015

1. المنظمات الدولية المقبولة:

م	اسم المنظمة	عدد المتابعين المطلوبين والمسموح بهم	عدد المترجمين المطلوبين والمسموح بهم
1	منظمة الديمقراطية الدولية	200	60
2	الشبكة الدولية للحقوق والتنمية	300	50
3	المعهد الدولي للسلام والعدالة وحقوق الإنسان	100	25
4	المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا	90	30
5	المنظمة المسكونية لحقوق الإنسان والتنمية	100	15

2. المنظمات المحلية المقبولة:

م	اسم المنظمة	عدد المتابعين المطلوبين والمسموح بهم
1	المؤسسة العربية للدراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان	2000
2	الجمعية المصرية لدعم التطور الديمقراطي	1500
3	جمعية رعاية العسكريين المتقاعدين وأسرهم	36
4	جمعية حلف مصر لحقوق الإنسان	600
5	مؤسسة العدل لحقوق الإنسان	50
6	مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان	7000
7	الجمعية الوطنية المصرية لحقوق الإنسان	1000
8	جمعية مركز الحريات والحصانات لحقوق الإنسان وتنمية المجتمع	500
9	مؤسسة عالم واحد للتنمية ورعاية المجتمع المدني	2850
10	جمعية عمال مصر للتنمية وحقوق الإنسان	300
11	المنظمة المصرية لحقوق الإنسان	3050
12	جمعية شباب مصر	5000
13	الجمعية المصرية للتنمية والدفاع عن حقوق الإنسان والبيئة	500
14	جمعية الاعتصام	1500
15	جمعية تنمية حق المواطن المصري	5500
16	جمعية تنمية المجتمع	10
17	جمعية فرسيس الخيرية لتنمية المجتمع	1200
18	مركز الحرية لحقوق الإنسان والخدمات الاجتماعية	300
19	الجمعية المصرية لدعم حقوق الإنسان	750
20	المجلس الدولي العربي لحقوق الإنسان	200
21	الجمعية المصرية للتوعية والتنمية الشاملة	500



100	مؤسسة المركز الوطني لحقوق الإنسان	22
50	جمعية حريتي	23
1500	الجمعية المصرية لحقوق الإنسان	24
750	جمعية العفو المصرية للتنمية وحقوق الإنسان	25
600	الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية	26
500	جمعية السادات للتنمية والرعاية الاجتماعية	27
1000	جمعية المنتزه للتنمية الثقافية	28
100	جمعية الشرطة والشعب لمصر	29
6000	الجمعية العمومية لنساء مصر للتنمية	30
15000	مؤسسة المبادرة الوطنية للتفاعل الإيجابي	31
400	الجمعية العالمية القانونية لحقوق الإنسان	32
120	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	33
1000	الجمعية الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات	34
2000	جمعية معكم للتنمية	35
50	جمعية النهوض بالريف المصري	36
440	جمعية منظمة مصر أولاً لحقوق الإنسان والتنمية	37
1000	جمعية محبي العدالة الاجتماعية للتنمية وحقوق الإنسان	38
500	جمعية الشرق الأوسط للسلام وحقوق الإنسان	39
300	جمعية المستقبل السامي للتنمية	40
1000	الجمعية الدولية لحقوق الإنسان ومكافحة الفساد	41
150	جمعية المنظمة الوطنية الدولية لحقوق الإنسان	42
1000	مؤسسة سمية خطاب الخيرية والتنمية البشرية	43
2500	جمعية يلا نشارك للتنمية الاجتماعية	44
300	جمعية عيون المستقبل للثقافة والتنمية	45
1000	جمعية مؤسسة ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان	46
2000	جمعية جيل العدل	47
320	الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية	48
100	جمعية المنظمة المصرية لحقوق الإنسان والتنمية	49
2700	جمعية المنظمة المصرية الدولية لحقوق الإنسان والتنمية	50
4000	جمعية الوطن للجميع	51
1	جمعية الأيادي المحبة للطفولة والأمومة وحقوق الإنسان	52
350	مؤسسة ضد التمييز	53
2000	جمعية الوحدة لحقوق الإنسان	54
350	جمعية الصحة لحقوق الإنسان وتنمية المجتمع	55
400	مؤسسة حول العالم للتنمية	56
800	مؤسسة المجلس المصري الدولي لحقوق الإنسان والتنمية	57
250	جمعية حقوق الإنسان وحماية المستهلك	58
5000	الجمعية المصرية للرقابة الشعبية وحقوق الإنسان	59
1000	جمعية حقوق المرأة والطفل لتنمية المجتمع بأسبوط	60
1550	مؤسسة مركز عيون لدراسات وتنمية حقوق الإنسان والديمقراطية	61
1550	جمعية حقوق الإنسان لتنمية المجتمع بأسبوط	62
20	مؤسسة إدراك للتنمية	63



الجدول الزمني للعملية الانتخابية لمجلس النواب 2015

التاريخ	المدة	الإجراءات
الإجراءات المشتركة		
2015 /8/ 31		نشر قرار دعوة الناخبين للاقتراع وإعلان الجدول الزمني للانتخابات
2015/ 9/1		
2015/9/12	12 يوماً	تقديم وفحص طلبات الترشح
2015/9/13		
2015/9/15	3 أيام	إعلان الكشوف والطعون
2015/9/17		
2015/9/21	5 أيام	الفصل في الطعون
المرحلة الأولى		
2015/9/28	1 يوم	إعلان الكشوف النهائية للمرحلة الأولى وبدء الدعاية
2015/9/29		
2015/9/30	يومان	التناول والتعديل
2015/10/1		
2015/10/3	3 أيام	إعلان الكشوف بعد التناول والتعديل وتقديم الطعون
2015/10/4		
2015/10/8	5 أيام	الفصل في الطعون
2015/10/16	1 يوم	الصمت الانتخابي
2015/10/17		
2015/10/18	يومان	الانتخاب في الخارج
2015/10/18		
2015/10/19	يومان	الانتخاب في الداخل
2015/10/20		
2015/10/21	يومان	إعلان النتائج وتقديم التظلمات للجنة العليا والفصل فيها
2015/10/25	1 يوم	الصمت في الإعادة
2015/10/26		
2015/10/27	يومان	الانتخاب في الخارج
2015/10/27		
2015/10/28	يومان	الانتخاب في الداخل
2015/10/29		
2015/10/30	يومان	إعلان النتائج وتقديم التظلمات للجنة العليا والفصل فيها
المرحلة الثانية		
2015/11/3	1 يوم	إعلان الكشوف النهائية للمرحلة الثانية وبدء الدعاية
2015/11/3		
2015/11/4	يومان	التناول والتعديل
2015/11/5		
2015/11/7	3 أيام	إعلان الكشوف بعد التناول والتعديل وتقديم الطعون
2015/11/8		
2015/11/12	5 أيام	الفصل في الطعون
2015/11/20	1 يوم	الصمت الانتخابي
2015/11/21		
2015/11/22	يومان	الانتخاب في الخارج



		2015/11/22
الانتخاب في الداخل	يومان	2015/11/23
		2015/11/24
إعلان النتائج وتقديم التظلمات للجنة العليا والفصل فيها	يومان	2015/11/25
الصمت في الإعادة	1 يوم	2015/11/29
		2015/11/30
الانتخاب في الخارج	يومان	2015/12/1
		2015/12/1
الانتخاب في الداخل	يومان	2015/12/2
		2015/12/3
إعلان النتائج وتقديم التظلمات للجنة العليا والفصل فيها	يومان	2015/12/4
تسليم الشهادات للأعضاء المنتخبين حتى 2015/12/20		



مراجع المحور الثالث: تجارب المرشحات اللاتي عملت معهن نظرة للدراسات النسوية

1. مراجع تحليل محافظة أسوان: المرشحة وفاء عبد القوي العشري مستقلة- الدائرة الأولى مدينة أسوان فردي.
2. مراجع تحليل محافظة الإسكندرية: المرشحة رشا الجبالي مستقلة- الدائرة الثانية منتزة ثان فردي.
3. مراجع تحليل محافظة القاهرة: المرشحة سلوى علاء الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي- الدائرة الثالثة عشر بولاق- فردي.
4. مراجع تحليل محافظة القاهرة: المرشحة زينب عبد الرحمن الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي- الدائرة الثامنة عشر البساتين - فردي.
5. مراجع تحليل محافظة بورسعيد: المرشحة رانيا السادات مستقلة - الدائرة الثالثة الزهور- فردي.

1. مراجع تحليل محافظة أسوان: المرشحة وفاء عبد القوي العشري مستقلة- الدائرة الأولى مدينة أسوان فردي.

- الموقع الرسمي للجنة العليا لانتخابات - مجلس نواب 2015.
- محافظة أسوان - مركز المعلومات واتخاذ دعم القرار إدارة الإحصاء - الدليل الإحصائي 2014.
- البوابة الإلكترونية لمحافظة أسوان - وزارة الدولة للتنمية الإدارية.
- قطاع التعليم - للدليل الإحصائي لسنة 2012 لإدارة الإحصاء التابعة لوزارة الدولة للتنمية الإدارية بمحافظة أسوان.
- قطاع التضامن الاجتماعي- للدليل الإحصائي لسنة 2015 لإدارة الإحصاء التابعة لوزارة الدولة للتنمية الإدارية بمحافظة أسوان.
- ملفات المعيشة مع المرشحة وفاء عشري من خلال عمل فريق أكاديمية المشاركة السياسية للنساء.
- بروفايل المرشحة وفاء عبد القوي العشري من نظرة للدراسات النسوية.
- البرنامج الانتخابي للمرشحة وفاء عشري عن دائرة مدينة ومركز أسوان.
- كتاب المنظور البيئي لإقليم جنوب الصعيد.
- مقالات عن المرشحة وفاء العشري في الجرائد والمواقع الإخبارية الإلكترونية.
- نشر أماكن المراكز الانتخابية وعدد الناخبين في أسوان.



- المؤشرات النهائية لانتخابات النواب بأسوان.. الإعادة بين عفيفي ونصيف وشرعى وأحمد حسن بدائرة القسم.. والحناوى وعشرى يخوضان الإعادة في دراو.. و «في حب مصر» تكتسح 4 دوائر.. ونداء مصر تفوز بـ«نصر النوبة».

<http://s.youm7.com/2398423>

- صراع مبكر بين عائلات أسوان على المقاعد البرلمانية.. الهدنة لم توقف تنافس «الهلايل» و«الدابودية» في الانتخابات.. وغياب محمد منير وشيكابالا عن دوائريهم أسقطها من الحساب.. والفلول يبحثون عن القبائل.

<http://s.youm7.com/1634973>

- بالأرقام.. عدد الناخبين والمرشحين واللجان والقضاة والدوائر والقوائم في 14 محافظة بالمرحلة الأولى الانتخابات البرلمانية. 2 مليون و349 ناخبا بأسويوط و3 ملايين ناخب بالإسكندرية. 91 مرشحا يتنافسون بالأقصر.

<http://s.youm7.com/2392342>

- بين الاستقرار والتغيير.. الخرائط التصويتية المحتملة للانتخابات البرلمانية القادمة.

<http://www.albawabhnews.com/20805>

- 39 قبطياً و87 امرأة تحت قبة مجلس النواب المصري.

<http://alwafd.org/%D8%A7%D984%D8%B7%D8%B1%D98%A%D982-%D8%A5%D984%D989-%D8%A7%D984%D8%A8%D8%B1%D984%D985%D8%A7%D939-%1014289/86%D982%D8%A8%D8%B7%D98%A-D98%B%D8%A7-D98887-%D8%A7%D985%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D982%D8%A8%D8%A9-%D985%D8%AC%D984%D8%B3-%D8%A7%D984%D986%D988%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D984%D985%D8%B5%D8%B1%D989%>

- «وفاء عشري» تنافس في الدائرة الاولى بأسوان.

<http://www.na2ebatmasr.com/%D988%D981%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D98%A-%D8%AA%D986%D8%A7%D981%D8%B3-%D981%D98%A-%D8%A7%D984%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D984%D8%A7%D988%D984%D98%A-%D8%A8%D8%A3%D8%B3/>

- بالفيديو والصور.. «بنت النوبة» ممثلة المرأة في برلمان 2015 بأسوان.

<http://www.vetogate.com/1808202>

- 4 سيدات يدخلن الماراتون البرلماني بأسوان.



<http://www.dar.akhbarelyom.com/issue/detailze.asp?field=news&id=189240>

- المرشحة الأولى للبرلمان بأسوان: إقبال السيدات معدوم.

<http://www.masralarabia.com/%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D985%D8%B5%D8%B1489695-%/D8%A7%D984%D985%D8%B1%D8%B4%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D984%D8%A3%D988%D984%D989-%%D984%D984%D8%A8%D8%B1%D984%D985%D8%A7%D986-%%D8%A8%D8%A3%D8%B3%D988%D8%A7%D986-%%D8%A5%D982%D8%A8%D8%A7%D984-%%D8%A7%D984%D8%B3%D98%A%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D985%D8%B9%D8%AF%D988%D985>

- المرأة المصرية في الطريق إلى البرلمان.. 210 مرشحات يشعلن المعركة الانتخابية في 25 محافظة.. سيدات مصر يحلمن بتكرار تجربة «أم المقاتلين» راوية عطية أول سيدة عربية تدخل البرلمان.

<http://s.youm7.com/2358354>

- فيديو | أول «نوبيه» تترشح لـ«برلمان 2015» بأسوان.

<http://www.dotmsr.com/details/%D981%D98%A%D8%AF%D98%A%D988-%%D8%A3%D988%D984-%%D8%B3%D98%A%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D8%B1%D8%B4%D8%AD-%D984%D980-%%D8%A8%D8%B1%D984%D985%D8%A7%D92015-%-86%D8%A8%D8%A3%D8%B3%D988%D8%A7%D986>

- أسوان | مرشحة للبرلمان تطرح رؤية لحل مشكلة القمامة.

<http://www.masress.com/tahrirnews/3313759>

- وفاء عشري مؤسسة "جنوبية حرة" لـ"ولها وجوه أخرى": التاريخ يوثق حكم ملكات نوبيات مصر والذكورية الموجودة الآن وفدت مع نزول العرب إلى النوبة.. و الثقافة النوبية الأصيلة ترفض تعدد الزوجات.

<http://wlahawogohokhra.org/home/173/%D988%D981%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D98%A-%D985%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D8%AC%D986%D988%D8%A8%D98%A%D8%A9-%D8%AD%D8%B1%D8%A9-%D984%D980%D980%D980%D988%D984%D987%D8%A7-%D988/>

- صعيدات في مواجهة العادات.

[8%D8%A7%D9/63405/http://nisfeldunia.ahram.org.eg/NewsP/1076/NewsP/1076%D9%88%D8%A8%D8%B1%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D9%4%D98A%D8%A7%D8%A8%D8%AF%D9%D8%B5%D8%B9%D9/86-%85%D8%A7%D9](http://63405/http://nisfeldunia.ahram.org.eg/NewsP/1076/NewsP/1076%D9%88%D8%A8%D8%B1%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D9%4%D98A%D8%A7%D8%A8%D8%AF%D9%D8%B5%D8%B9%D9/86-%85%D8%A7%D9)

87%D8%A9-%88%D8%A7%D8%AC%D9%85%D9%89-%D9%81%D9%8%AA-%D9
84%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA.aspx%D8%A7%D9

- وفاء عشرى مؤسسة "جنوبية حرة": عن تعدد الزوجات و الذكوريه في النوبه.

<http://www.araged.com/news/?p=895>

- قرية نوبية ضمن المناطق المحظورة.. والأهالي: أراضينا خط أحمر.

[- أسوان.. مواجهة برلمانية بين بني هلال والدابودية.](http://almesryoon.com/%D8%A7%D984% %D8%B3%D98 %A%D8%A7%
D8%B3%D98 %A%D8%A9731135-% /D982% %D8%B1%D98 %A%D8%A9-
%D986% %D988% %D8%A8%D98 %A%D8%A9-%D8%B6%D985% %D986-%
%D8%A7%D984% %D985% %D986% %D8%A7%D8%B7%D982-% %D8%A7
% D 9 8 4 % %D 9 8 5 % %D 8 % A D % D 8 % B 8 % D 9 8 8 % %D 8 % B 1 % D 8 % A 9 -
%D988% %D8%A7%D984% %D8%A3%D987% %D8%A7%D984% %D98 %A-
%D8%A3%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D98%A%D986%%D8%A7-%D8%AE%D8%B7-
%D8%A3%D8%AD%D985%%D8%B1</p></div><div data-bbox=)

[- «تنسيقية النوبة» تنتهي من تحديد أسماء مرشحيها بقوائم أسوان.](http://www.masralarabia.com/%D8%AA%D982% %D8%A7%D8%B1%D9
8%A%D8%B1-%D988% %D8%AA%D8%AD%D982% %D98 %A%D982%%
D8%A7%D8%AA/506023-%D8%A3%D8%B3%D988% %D8%A7%D986-%
%D985%%D988%%D8%A7%D8%AC%D987%%D8%A9-%D8%A8%D8%B1%D9
84%%D985%%D8%A7%D986%%D98%A%D8%A9-%D8%A8%D98%A%D986-
% D 8 % A 8 % D 9 8 6 % %D 9 8 % A - % D 9 8 7 % %D 9 8 4 % %D 8 % A 7 % D 9 8 4 - %
%D988%%D8%A7%D984%%D8%AF%D8%A7%D8%A8%D988%%D8%AF%D98%
A%D8%A9</p></div><div data-bbox=)

<http://www.tahrirnews.com/wiki/posts/129269>



2. مراجع تحليل محافظة الإسكندرية: المرشحة رشا الجبالي مستقلة- الدائرة الثانية منتزة ثان فردي.

• الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات باب النتائج التفصيلية للجان الفرعية

<https://www.elections.eg/results/detailed-results>

• الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات ملف المرشحين الفردي.

• ملفات نتائج الانتخابات للمرحلة الأولى من الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات.

• الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات البيان الرسمي بالتصويت في الخارج للمرحلة الأولى الجولة الأولى.

• دليل التقسيمات الادارية بجمهورية مصر العربية إصدار فبراير 2014.

• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري محافظة الإسكندرية حي منتزة ثان.

http://www.capmas.gov.eg/Pages/GIS_Boundaries_DetailedMap.aspx?page_id=5077

• كتاب المنظور البيئي لاستراتيجية التنمية العمرانية لإقليم الإسكندرية الصادر عن وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية الهيئة العامة للتخطيط العمراني الصادر في عام 2010.

• كتاب إعداد نظرة شاملة عن قضايا الإسكان ورصد التغيرات التي تطرأ على سوق الإسكان (مدينة الإسكندرية) الصادر عن وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية يناير 2010.

• كتاب التوصيف البيئي لمحافظة الإسكندرية لعام 2007 الصادر عن محافظة الإسكندرية إدارة شؤون البيئة.

• استراتيجية التنمية لمحافظة الإسكندرية (محافظة الإسكندرية- محافظة البحيرة- محافظة مطروح) عام 2008 الصادر عن وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية والهيئة العامة للتخطيط العمراني.

• خريطة حي المنتزة ثان من موقع محافظة الإسكندرية التابع لوزارة الدولة للتنمية الإدارية.

<http://www.alexandria.gov.eg/Government/districts/montazah2/default.aspx>

• حدود حي المنتزة ثان من موقع المحافظة الإسكندرية التابع لوزارة الدولة للتنمية الإدارية.

<http://www.alexandria.gov.eg/Government/districts/montazah2/Shared%20Documents/montaza2.pdf>

• خريطة حي المنتزة ثان وتقسيماته الإدارية من موقع محافظة الإسكندرية.

<http://www.alexandria.gov.eg/Government/districts/montazah2/map.aspx>

• الأجهزة الحكومية والمنشآت الهامة في حي منتزة ثان باب معلومات تهمك في موقع محافظة الإسكندرية.

<http://www.alexandria.gov.eg/Government/districts/montazah2/AllInformation.aspx>



- ملفات المعايضة مع المرشحة رشا الجبالي مع فريق أكاديمية مشاركة السياسية .
- التحليل الرباعي للمرشحة ولفريق حملة المرشحة رشا الجبالي بواسطة فريق اكايمية المشاركة السياسية للنساء.
- مقالات للمرشحة في عدد من المواقع المصرية:
- مقال بعنوان « تحت مظلة الاشتراكية 5 وجوه انتخابية تعد بتحقيق العدالة في الإسكندرية » في موقع بوابة القاهرة.
- <http://bit.ly/1S6bkoF>
- موقع كفاءة نيوز «رشا الجبالي» نريد أن ننهض بالمنظومة التعليمية ونمنع ظاهرة التسرب من التعليم ونمحو الأمية و لا أقصد هنا أمية القراءة والكتابة فقط وإنما أيضاً الأمية الثقافية و أرى أنها الأهم» الثلاثاء الموافق 22 سبتمبر 2015.
- http://www.kafa2anews.com/2015/blog-post_468.html/09/
- موقع اليوم السابع تحقيق «المرأة المصرية في الطريق إلى البرلمان.. 210 مرشحات يشعلن المعركة الانتخابية في 25 محافظة.. سيدات مصر يحلمن بتكرار تجربة «أم المقاتلين» راوية عطية أول سيدة عربية تدخل البرلمان» الثلاثاء الموافق 22 سبتمبر 2015.
- <http://www.youm7.com/story/2015/22/9/>
- موقع جريدة الوطن «العاملين بالضرائب العقارية»: قانون الخدمة المدنية يضرنا وسنتظاهر ضده» الأثنين 27 يوليو 2015.
- <http://www.elwatannews.com/news/details/775836>
- موقع مصريات مقال بعنوان « رشا الجبالي.. شاركت في تأسيس نقابة مستقلة لموظفي الضرائب العقارية وتستعد لسباق البرلمان لانتزاع حقوق العمال» بتاريخ 15 يناير 2015.
- <http://masreiat.com/faces/2015/7115/15/01/>



3. مراجع تحليل محافظة القاهرة: المرشحة سلوى علاء الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي-
الدائرة الثالثة عشر بولاق- فردي.

• الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات باب النتائج التفصيلية للجان الفرعية.

<https://www.elections.eg/results/detailed-results>

• الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات ملف المرشحين الفردي.

• ملفات نتائج الانتخابات للمرحلة الثانية من الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات.

• الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات البيان الرسمي بالتصويت في الخارج للمرحلة الأولى الجولة الأولى.

• دراسة «النشاطات .. التهميش وعلاقات القوى في رملة بولاق سيناريوهات التغيير العمراني والاجتماعي» للباحثة الرئيسة: أمنية خليل، والباحثين المساعدان نوران المرصفي، وعبد الرحمن حجازي. إصدار يناير 2016.

• دليل التقسيمات الادارية بجمهورية مصر العربية إصدار فبراير 2014. من ص 16 الي 18.

• النشرة الشهرية لمحافظة القاهرة موقع وزارة الدولة للتنمية الادارية البوابة الإلكترونية لمحافظة القاهرة.

<http://www.cairo.gov.eg/studying/>

Anashra/%D986%D8%B4%D8%B1%D8%A920%

<http://www.cairo.gov.eg/studying/Anashra/%D986%D8%A7%D98%A%D8%B1202016%/defaultsss.aspx>

• موقع المرشحة الدكتورة سلوى علاء: <http://www.salwa-alaa.com>

• ملفات المعايضة مع المرشحة سلوى علاء مع فريق أكاديمية مشاركة السياسية للنساء في الفترة من أغسطس 2014 حتى آخر نوفمبر 2015.

• التحليل الرباعي للمرشحة ولفريق حملة المرشحة سلوى علاء بواسطة فريق اكااديمية المشاركة السياسية للنساء.

• مقالات للمرشحة في عدد من المواقع المصرية:

• سلوى علاء: البرلمان يضمن حقوق ومطالب ثورتي 25 يناير و30 يونيو

<http://www.tahrirnews.com/wiki/posts/339948>

• اليوم.. مرشحة «المصري الديمقراطي» ببولاق تبدأ جولاتها الانتخابية.

<http://www.tahrirnews.com/wiki/posts/330457>

• سلوى علاء: المال السياسي عائق أمام المرشحات للانتخابات.

<http://www.vetogate.com/1895883>



- مرشحة المصري الديمقراطي ببولاق أبو العلا: أرفض تهجير أهالي مثلث ماسيرو.

<http://s.youm7.com/2427010>

- اليوم.. مرشحة «المصري الديمقراطي» ببولاق تبدأ أولى جولاتها الانتخابية.

<http://s.youm7.com/2421684>

- مرشحة «المصري الديمقراطي» ببولاق: أسعى لتغيير قوانين المنظومة الصحية.

<http://s.youm7.com/2387663>

- اليوم.. المرشحة سلوى علاء تنظم مؤتمراً جماهيرياً بمثلث ماسيرو.

<http://www.tahrirnews.com/wiki/posts/331640>

- مرشحة «المصري الديمقراطي» ببولاق: الصحة أولاً.

<http://www.dotmsr.com/details/%D985%D8%B1%D8%B4%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D984%D985%D8%B5%D8%B1%D989-%D8%A7%D984%D8%AF%D98%A%D985%D982%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D989-%D8%A8%D8%A8%D988%D984%D8%A7%D982-%D8%A7%D984%D8%B5%D8%AD%D8%A9-%D8%A3%D988%D984%D8%A7>

- مرشحة «المصري الديمقراطي» ببولاق أبو العلا: سأعمل على تطوير المحليات والتعليم الفني.

<http://bit.ly/1TKEo6R>

- مرشحة «المصري الديمقراطي» ببولاق: سأطالب بتعديل قوانين الضمان الاجتماعى لتوسيع نطاقها.

<http://bit.ly/1OHTCTI>

- مرشحة «المصري الديمقراطي» ببولاق: أواجه أزمة كبيرة مع «المال السياسي» بدائرتي.

<http://bit.ly/1Uu1gZ3>

- بالصور.. مرشحة «المصري الديمقراطي» ببولاق أبو العلا تتواصل مع أبناء الدائرة.

<http://bit.ly/1Lq7Spo>

- مرشحة المصري الديمقراطي ببولاق: أخوض الانتخابات بإمكانيات مادية قليلة للغاية.

<http://bit.ly/1QGsaah>

- حوار مع المرشحة «تعرف على مرشحك... فخر المصريين الشرفاء (سلوى علاء دائرة قصر النيل)».

<http://alnaharda.net/?p=5546>

- برنامج كلام تاني: حوار خاص مع بعض أعضاء الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي.

<https://www.youtube.com/watch?v=8i8MmKvRCnU>



- قيادية شابة بـ«المصري الديمقراطي»: مشاركة النساء في الانتخابات تساعد في تطوير الدولة.. والحزب يدعم تواجدنا.

97205/21/09/http://albedaiiah.com/news/2015

- مرشحة «المصري الديمقراطي»: لابد من تطوير منظومة التعليم الفني.

http://www.misrjournal.com/707229

- مرشحة «المصري الديمقراطي» ببولاق: نخوض الانتخابات بأقل إمكانيات.

http://bit.ly/1QGzt1u

4. مراجع تحليل محافظة القاهرة: المرشحة زينب عبد الرحمن الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي- الدائرة الثامنة عشر البساتين - فردي.

- الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات باب النتائج التفصيلية للجان الفرعية. <https://www.elections.eg/results/detailed-results>

- الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات ملف المرشحين الفردي.

- ملفات نتائج الانتخابات للمرحلة الثانية من الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات.

- الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات البيان الرسمي بالتصويت في الخارج للمرحلة الثانية الجولة الاولى.

- دليل التقسيمات الادارية بجمهورية مصر العربية إصدار فبراير 2014 ص 25.

- النشرة الشهرية لمحافظة القاهرة موقع وزارة الدولة للتنمية الادارية البوابة الإلكترونية لمحافظة القاهرة. من ص 8 إلي ص 41.

<http://www.cairo.gov.eg/studying/Anashra/%D986%D8%B4%D8%B1%D8%A920%D98%A%D986%D8%A7%D98%A%D8%B1202016/defaultsss.aspx>

- البوابة الإلكترونية لمحافظة القاهرة حي البساتين.

<http://www.cairo.gov.eg/areas/Lists/List1/DispForm.aspx?ID=31>

- موقع المعرفة وملف عن حي البساتين.

http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D984%D8%A8%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D98%A%D986%D88%C_%D8%A7%D984%D982%D8%A7%D987%D8%B1%D8%A9

- كتاب خطة التنمية لمحافظة القاهرة التابع للهيئة العامة للتخطيط العمراني.



- كتاب تطوير المنطقة الجنوبية للمحافظة القاهرة التابع للمحافظة.
- دراسة عن «الخصائص البيئية واستراتيجية إعادة التنظيم المكاني لمنطقة حلوان» لدكتور حمدي كمال هاشم.
- دراسة تحليلية لإنمات المناطق العشوائية لمهندس عهدي عادل.
- تحقيق عن المناطق العشوائية بجريدة الشروق «57منطقة عشوائية منها 43 أملاك دولة.. ومصر القديمة على رأسها بـ14 منطقة(الشروق) تنشر الخريطة التفصيلية لعشوائيات القاهرة.
- <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=08112011&id=e136117a-08f94-c3f-9d67404415-c64ba3>
- موقع الشبكة العربية لحقوق الإنسان ملف عن “ جمهورية شق الثعبان “ تقرير بنتائج اعمال بعثة تقصي الحقائق حول تردي اوضاع عمال الرخام و الجرانيت بشق الثعبان.
- <http://anhri.net/?p=115842>
- تحقيق في جريدة المصري اليوم بعنوان«البساتين «الثلاثات» وإسطبل عنتر الأسماء مختلفة.. والأوجاع واحدة».
- <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=187379>
- مقال جريدة الشروق «لوغاريتيمات البساتين في الانتخابات في دائرة البساتين.. الجزار وشبايك وأبو حجر يتأهبون لاقتناص «التذكرة الذهبية» بسلاح الخبرة».
- <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=22012015&id=68033e59-4d1e-4ef3-a82b-5c0cd16e8246>
- مقال بجريدة الأهرام المسائي بعنوان «عائلات البساتين تحسم المعركة الانتخابية»
- <http://massai.ahram.org/News/10280167093/1685//%D985%D984%D98%1%D8%A7%D8%AA/%D8%B9%D980%D980%D8%A7%D8%A6%D980%D980%D984%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D984%D8%A8%D8%B3%D8%A7-%D8%AA%D98%A%D986-%D8%AA%D8%AD%D8%B3%D980%D985-%D8%A7%D984%D985%D8%B9%D980%D980%D8%B1%D983%D8%A9-%D8%A7%D984%D8%A7%D986%D8%AA%D980%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D980%D98%A%D980%D980%D8%A9.aspx>
- موقع تضامن عن العدالة في التخطيط السكاني تحقيق «عزبة خيرالله».
- http://www.tadamun.info/?post_type=city&p=3495#.Vt7Mjfl97IU



- تحقيق بموقع الاشتراكيين الثوريين عن «عزب «خير الله» و«بير أم سلطان» و«الطحاوي» خارج حسابات الحكومة».

<http://revsoc.me/workers-farmers/zb-khyr-llh-wbyr-m-sltm-wlthwy-khrj-hsbt-/lhkwm>

- مقال بموقع جريدة المال بعنوان «النشيرة» والصينيون يحرقون أسعار الرخام والجرانيت في «شق الثعبان»

<http://www.almalnews.com/Pages/StoryDetails.aspx?ID=6654>

- مقال رأي للأستاذ عماد حسين في جريدة الشروق بعنوان «الإرهاب الكامن في البساتين».

<http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=21012015&id=5ebf2595-5dbc54d5553e-8554-f19c-41d3>

- ملفات المعاشية للمرشحة الحاجة زينب عبد الرحمن مع فريق أكاديمية مشاركة السياسية للنساء.
- التحليل الرباعي للمرشحة ولفريق حملة المرشحة الحاجة عبد الرحمن بواسطة فريق أكاديمية المشاركة السياسية للنساء.

- مقالات للمرشحة في عدد من المواقع المصرية:

- مرشحة المصري الديمقراطي بالبساتين: مؤسسات المجتمع المدني تعتمد على «فيس بوك»

<http://bit.ly/1Tpjv2o>

- مرشحة «المصري الديمقراطي» الخاسرة بالبساتين تعلن دعمها لـ«أحمد الجزار» بالإعادة.

<http://bit.ly/1QAgqt0>

- مرشحة المصري الديمقراطي: شراء الأصوات «على عينك يا تاجر»

<http://www.dostor.org/928394>

- اليوم.. «المصري الديمقراطي» يدعم «زينب عبد الرحمن» في البساتين.

<http://www.tahrirnews.com/wiki/posts/336818>

- المنافسة تشتعل في دائرة البساتين على مقعدين بين 5 أحزاب و23 مستقلاً.. مرشح «حماة الوطن» يتعهد بمواجهة الفساد.. حشمت أبو حجر: سأسعى لتأسيس منطقة صناعية للحرفيين.. ومرشحة تحذر منافسيها من تمزيق الدعاية

<http://s.youm7.com/2427022>



- مرشحة «المصري الديمقراطي» بالبساتين: إمكانياتى المادية ضعيفة والمنافسون اخترقوا الدعاية.

<http://bit.ly/1pd739Y>

- مرشحة بالبساتين:أتصل بالحقى لمواجهة الأمطار..والتصوير مع المشكلة«شو إعلامى» لن أقوم به.

<http://bit.ly/1X9HaSE>

- 5. مراجع تحليل محافظة بورسعيد: المرشحة رانيا السادات مستقلة-الدائرة الثالثة الزهور- فردي.

- الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات النتائج التفصيلية للجان الفردي المرحلة الثانية محافظة بورسعيد.

- الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات ملف المرشحين الفردي.

- ملفات نتائج الانتخابات للمرحلة الثانية من الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات.

- الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات البيان الرسمي بالتصويت في الخارج المرحلة الثانية وجولة الإعادة.

- دراسة عن مقومات التنمية في محافظات قناة السويس (السويس - الإسماعيلية- بورسعيد) الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الصادر في سبتمبر 2015.

- كتاب خطة التنمية لمحافظة بورسعيد الصادر عن الهيئة العامة للتخطيط العمراني.

- دراسة عن «مؤشر أداء المحافظات لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة 2015» الصادر عن المركز المصري لدراسات السياسات العامة في يناير 2016.

- كتاب التوصيف البيئي لمحافظة بورسعيد لسنة 2007 الصادر عن وزارة التنمية المحلية.

- كتاب محافظة بورسعيد دليل خرائط محافظة بورسعيد الصادر عن الهيئة المصرية العامة للمساحة.

- رسالة ماجستير « الطابع العمراني للمدن القناة» دراسة تطبيقية لمدينة الإسماعيلية مقدم من المعيد أحمد عبد الفتاح السيد الزيات معيد بقسم العمارة كلية فنون جميلة جامعة الإسكندرية.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري محافظة بورسعيد قسم الزهور.

http://www.capmas.gov.eg/Pages/GIS_Boundaries_DetailedMap.aspx?page_id=5077

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري محافظة بورسعيد حي المناخ.

http://www.capmas.gov.eg/Pages/GIS_Boundaries_DetailedMap.aspx?page_id=5077



• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري محافظة بورسعيد قسم المناصرة غرب بورسعيد.

http://www.capmas.gov.eg/Pages/GIS_Boundaries_DetailedMap.aspx?page_id=5077

• موقع محافظة بورسعيد التابع لوزارة الدولة للتنمية الإدارية حي الزهور.

<http://www.portsaid.gov.eg/areas/DistrictData.aspx?DID=78&DName=%D8%AD%D920%89%D8%A7%D984%D8%B2%D987%D988%D8%B1>

• موقع محافظة بورسعيد التابع لوزارة الدولة للتنمية الإدارية حي المناخ.

<http://www.portsaid.gov.eg/areas/DistrictData.aspx?DID=79&DName=%D8%AD%D920%89%D8%A7%D984%D985%D986%D8%A7%D8%AE>

• موقع محافظة بورسعيد التابع لوزارة الدولة للتنمية الإدارية حي غرب.

<http://www.portsaid.gov.eg/areas/DistrictData.aspx?DID=81&DName=%D8%AD%D920%89%D8%BA%D8%B1%D8%A8>

• ملفات المعيشة رانيا السادات مع فريق أكاديمية مشاركة السياسية للنساء .

• التحليل الرباعي للمرشحة ولفريق حملة المرشحة رانيا السادات بواسطة فريق أكاديمية المشاركة السياسية للنساء.

• مقالات للمرشحة في عدد من المواقع المصرية:

• رانيا السادات نائبة بورسعيد تطلق استمارة إلكترونية لتلقى شكاوى أهالي المحافظة.

<http://bit.ly/22noeXA>

• رانيا السادات:أناقش مع رئيس الوزراء مشكلات الإسكان والشباب والمنطقة الحرة ببور سعيد.

<http://bit.ly/21wP6yO>

• خريطة «النواب» في 25 يناير.

<http://bit.ly/1R5DaPF>

• رانيا السادات «نائبة بورسعيد»: عرضت على المحافظ إحياء ذكرى أحداث السجن ورحب بالفكرة.

<http://bit.ly/1Z4L8xD>

• مطالب نواب «القناة» من رئيس الوزراء أحمد بدران: توضيح ما يحدث بتنمية محور القناة ودعم مادي لنادى الإسماعيلى.. رانيا السادات: بحث ملف الإسكان والمنطقة الحرة.. وسعاد المصري: وضع خطة لتنشيط السياحة ببورسعيد.

<http://bit.ly/1pw7goM>



- رانيا السادات نائبة بورسعيد: رئيس الوزراء طالبنا بمحاربة الفساد الادارى في المحليات.

<http://bit.ly/1U9jVLg>

- السيرة الذاتية للمرشحة رانيا السادات عن الدائرة الثالثة بمحافظة بورسعيد موقع المجلس القومي للمرأة.

<http://egywomen.com/pages.php?option=browse&id=177244#.VuqtTuJ97IU>

- الصحفية رانيا السادات تقتنص مقعد النساء الوحيد في بورسعيد.

<http://www.albawabhnews.com/1642557>

- نساء نحو البرلمان.. «رانيا السادات» بورسعيدية تخوض الانتخابات برفقة سيدة واحدة في مواجهة 39 رجلاً . موقع مصريات.

<http://masreiat.com/faces/201526589/08/11>

- مقال جريدة الوفد «فوز أحمد فرغلي ورانيا السادات بمقعدى الدائرة الثالثة في بورسعيد» الخميس 3 ديسمبر 2015.

<http://bit.ly/1Mp6Hlc>

- جريدة الدستور «دائرة الزهور الأكثر سخونة بعد إعلان نجل البدرى فرغلى خوض الانتخابات» بتاريخ 8 فبراير 2015.

<http://www.dostor.org/768336>

- جريدة المبتدأ «انتخابات البرلمان في بورسعيد.. البدرى فرغلى يمتنع وشردى ينافس بقوة» يوم 13 فبراير 2015.

<http://www.mobtada.com/details.php?ID=292420>

- موقع جورنال مصر «الصحفية «رانيا السادات».. البرلمانىة الوحيدة في بورسعيد» الموافق 3 ديسمبر 2015.

<http://www.misrjournal.com/741345>

- موقع صوت الأمة«رانيا السادات تنفي تحالفها مع أي مرشح في انتخابات بورسعيد» الموافق 2 ديسمبر 2015.

<http://www.soutalomma.com/56610>



فريق العمل

كتب هذا التقرير:

أحمد كامل البحيري

مرثا عدلي

سلمى النقاش

راجع هذا التقرير: مزن حسن

قام بالتحليل اللغوي للتقرير: أحمد الدريني

فريق العمل الميداني في انتخابات مجلس النواب 2015:

مزن حسن، المديرية التنفيذية بنظرة للدراسات النسوية

سلمى النقاش، مديرة أكاديمية المشاركة السياسية للنساء،

مرثا عدلي، الباحثة بالأكاديمية

خلود جمعة، منسقة الأكاديمية،

مصطفى محمود، الباحث القانوني والمحامي.

هذا التقرير منشور برخصة المشاع الإبداعي المنسوب للمصدر - لغير الأغراض الربحية، الإصدار 3.0 غير المُوَطَّنة.